...لأمل حسن العاملي

have 2 copies
this copy
different

بسم الله الرحمن الرحيم

٢

١٢٩٤

٢

Ibn Hishām, ʻAbd Allāh
" ibn Yūsuf
Mughnī al-labīb

ISLM
RARE
PJ6151
I198
1860
FOLIO

ال ۵۵ ق ؟
قیمت کتاب شانزده قران نیم مجری جلد الست ؟ قران
اما بیش یک قران نیم [illegible] و السلام

JRR
25-9-95

BDB6878

ملك الأقل

محمد [illegible]

ذا نقل [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible]

دار [illegible]

الاربعا ١٨ ذى الحجه ٤٢

هذا كتاب مغني اللبيب مصنفه ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله على افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله اولى ما تقترحه القرائح واعلى ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما تيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية واصل ذلك علم الاعراب الهادي الى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة انشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك منورا من ادجاء قواعده كل حالك ثم انني اصبت به وبغيره في منصرفي الى مصر ولما من الله تعالى علي في عام ستة وخمسين وسبعمائة بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها ونقحتها واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها واصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه اذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه انني لما انشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولى الالباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع ان الذي اودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر وها انا بائح بما اسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للافهام واضع فرائده على طرف الثمام لينالها الطالب بادنى المام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يغتفر ذلك في

قوله وينحصر في ثمانية ابواب وجه انحصاره في الأبواب الثمانية ان المتكلم فيه اما ان يكون كيفية الأعراب اولا فان كان الأول فهو الباب السابع وان كان الثاني فاما ان يتعلق بالأعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل اولا الأول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين المعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثاني اما ان يكون باعتبار احكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من مفردات وجمل اولا

جنب ما قرب عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد واحته من التعب وصير القاصي

يناديه من كثب وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان النار قد تخبو

وان الأنسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها

كفى المرء نبلاً ان تعد معايبه وينحصر في ثمانية ابواب **الباب الأول** في تفسير المفردات وذكر

احكامها **الباب الثاني** في تفسير الجمل وذكر احكامها واقسامها **الباب الثالث** في ذكر ما يتردد

بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامهما **الباب الرابع** في ذكر احكام

يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها **الباب الخامس** في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب

الخلل من جهتها **الباب السادس** في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

الباب السابع في كيفية الأعراب **الباب الثامن** في ذكر امور كلية تتخرج عليها ما لا ينحصر

من الصور الجزئية واعلم انني تأملت كتب الأعاريب فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة امور

احدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم

يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جائت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا ترى

انهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا

ان فيه ثلاثة اوجه وحيث جائهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك انت السميع

العليم ذكروا فيه ايضا ثلاثة اوجه وحيث جائهم مثل الضمير المنفصل من قوله كنت

انت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلاً اله

محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده ام لا محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلاً او مبتدأ

اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت او ان في نحو وان امرأة خافت او الظرف نحو افي

الله شك او لو في نحو ولو انهم صبروا وفي كون ان وان وصلتهما بعد حذف الجار في نحو شهد

الله انه لا اله الا هو ونحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم في موضع خفض بالجار المحذوف على حد

قوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور

على حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف

في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وعلى الضمير المتصل المرفوع

من غير وجود الفاصل وغير ذلك مما اذا استقصي امل القلم واعقب السام فجمعت

هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته

الأمر الثاني ايراد ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام في اشتقاق الاسم اهو من السمة كما يقول الكوفيون ام من السمو كما يقول البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على الف ابن لم حذفت من البسملة خطا وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظا وكالكلام على الف ذا الاشارية ازايدة هي كما يقول الكوفيون ام منقلبة عن ياء هي عين الكلمة واللام ياء اخرى محذوفة كما يقول البصريون والعجب من مكي بن ابي طالب اذ اورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الاعراب مع ان هذا ليس من الاعراب في شيء وبعضهم اذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها وتانيثها وتذكيرها وما ورد فيها من اللغات وما روي من القرات وان لم يبتن على ذلك شيء من الاعراب

والأمر الثالث اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف واكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي وقد تجنبت هذين الامرين واتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطر من ايراد النظائر القرانية والشواهد الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطايف المعارف ما اردته واعتمدته سميته بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب وخطابي به لمن ابتدى في تعلم الاعراب ولمن استمسك منه باوثق الأسباب ومن الله تعالى استمد الصواب والتوفيق الى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب واياه اسئل ان يعصم القلم من الخطاء والخطل والفهم من الزيغ والزلل انه اكرم مسئول واعظم مامول وهو حسبي ونعم الوكيل

الباب الأول في تفسير المفردات وذكر احكامها واعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فانها المحتاجة الى ذلك وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها وربما ذكرت اسماء غير تلك وافعالا لمس الحاجة الى شرحها

حرف الالف

الالف المفردة تاتي على وجهين احدهما ان تكون حرفا ينادى به القريب كقوله آفاطم مهلا بعض هذا التدلل ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماعهم والثاني ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو ازيد قائم وقد اجيز الوجهان في قراءة الحرميين وحمزة امن هو قانت اناء الليل وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ويبعده انه ليس في التنزيل نداء بغير ياء ويقربه سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام امن هو قانت خير ام هذا الكافر اي المخاطب بقوله

تعالى قل تمتع بكفرك قليلا فحذف شيئان معادل الهمزة والخبر ونظيره في حذف المعادل قول
ابي ذؤيب الهذلي دعانى اليها القلب انى لامره سميع فما ادرى ارشد طلابها تقديره ام
غى ونظيره في مجى الخبر كلمة خير واقعة قبل ام افمن يلقى في النار خير ام من يأتى آمنا يوم القيمة
ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك ما ادرى هل طلابها رشد
وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وكذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر
بقولك كمن ليس كذلك وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت
ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفا على
الخبر على التقدير الثاني وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقى بوجهه سوء العذاب
يوم القيمة اى كمن ينعم في الجنة وفي قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا اى كمن
هداه الله بدليل قوله تعالى فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء او التقدير
ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وجاء
في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله
تعالى كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما اى افمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه
الانهار كمن هو خالد في النار وجاء مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى او من كان ميتا
فاحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات افمن كان على بينة من
ربه كمن زين له سوء عمله والالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا اختصت باحكام احدها جواز
حذفها سواء تقدمت على ام كقول عمر بن ابي ربيعة بدا لى منها معصم حين جمرت وكف خضيب
زينت ببنان فوالله ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان اراد ابسبع
ام لم تتقدمها كقول الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا منى وذو الشيب
يلعب اراد او ذو الشيب يلعب واختلف في قول عمر بن ابي ربيعة ثم قالوا تحبها قلت
بهرا عدد الرمل والحصى والتراب فقيل اراد اتحبها وقيل انه خبر اى انت تحبها ومعنى قلت
بهرا احبها حبا بهرنى بهرا اى غلبنى غلبة وقيل معناه عجبا وقال المتنبى احيى وايسر ما قاسيت
ما قتلا والبين جار على ضعفى وما عدلا احيى فعل مضارع والاصل أاحيى فحذفت همزة الاستفهام
والواو للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف احيى واقل شئ قاسيته قد قتل غيرى والاخفش
يقيس ذلك في الاختيار عند امن اللبس وحمل عليه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها على وقوله تعالى

الباب الأول

هذا باب في المواضع الثلاثة والمحققون على أنه خبر وإن مثل ذلك يقوله من يصف خصمه مع علمه أنه مبطل فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة وقرأ ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وقال صلعم لجبريل وإن زنى وإن سرق فقال وإن زنى وإن سرق الثاني أنها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ولطلب التصديق نحو أزيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك الثالث أنها تدخل على الإثبات كما تقدم وعلى النفي نحو ألم نشرح أولما أصابتكم مصيبة وقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنها تشاركها في ذلك تقول قام زيد أم لم يقم

الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو أولم ينظروا أفلم يسيروا أثم إذا ما وقع آمنتم به وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله فأين تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك إلا القوم الفاسقون فأي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم في ذلك جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا أفإن مات أو قتل انقلبتم أفما نحن بميتين أمكثوا فلم يسيروا أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم أنحن مخلدون فما نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد أما الأول فلدعوى حذف الجملة فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال إنه أسهل منه لأن التجوز فيه على قولهم أقل لفظا مع أن في هذا التجوز تنبيها على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدر وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة منها قوله تعالى أفأمن أهل القرى أنه عطف على فأخذناهم بغتة وقوله في أئنا لمبعوثون أوآباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام وجوز الوجهين في موضع فقال في قوله تعالى أفغير دين الله يبغون

دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما او يجوز ان يعطف على محذوف تقديره ايتولون فغير دين الله يبغون **فصل** قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان **احدها** التسوية وربما توهم ان المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحو والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك وقعودك **الثاني** الانكار الابطالي وهذه تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون اشهدوا خلقهم ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا افعيينا بالخلق الاول ومن جهة افادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده ولهذا عطف ووضعنا على الم نشرح لك صدرك لما كان معناه شرحنا ومثله الم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى الم يجعل كيدهم في تضليل وارسل عليهم طيرا ابابيل ولهذا ايضا كان قول جرير في مدح عبد الملك

الستم خير من ركب المطايا ... واندى العالمين بطون راح

مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة **الثالث** الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون اغير الله تدعون ائفكا آلهة دون الله تريدون اتاتون الذكران اتاخذونه بهتانا وقول العجاج

اطربا وانت قنسري ... والدهر بالانسان دواري

اي اتطرب وانت شيخ كبير **الرابع** التقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها الشيء الذي تقرره به تقول في التقرير بالفعل اضربت زيدا وبالفاعل اانت ضربت زيدا وبالمفعول ازيدا ضربت كما يجب ذلك في المستفهم عنه وقوله تعالى اانت فعلت هذا محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل ولارادة التقرير بان يكونوا قد علموا ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لان الهمزة لم تدخل عليه ولانه عليه السلام قد اجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فان قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شيء قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي او الابطالي اي الم تعلم ايها المنكر للنسخ

الخامس التهكم نحو أصلوتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا السادس الأمر نحو أأسلمتم أي أسلموا السابع التعجب نحو ألم تر إلى ربك كيف مد الظل الثامن الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها

تنبيه قد تقع الهمزة فعلا وذلك أنهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفى يفى ووقى يقى والأمر منه إه بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف وعلى هذا يتخرج اللغز المشهور وهو قوله

إن هند المليحة الحسناء   وأى من أضمرت لخل وفاء

فإنه يقال كيف رفع اسم إن ونصب الأولى والجواب أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد والأصل إين بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله

لتقرعن على السن من ندم   إذا تذكرت يوما بعض أخلاقي

وهند منادى مثل يوسف أعرض عن هذا والمليحة نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسناء إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز

يعود الفضل منك على قريش   وتفرج عنهم الكرب الشدادا
فما كعب بن مامة وابن سعدى   بأجود منك يا عمر الجوادا

وإما بتقدير أمدح وإما نعت لمفعول به محذوف أى عدى يا هند الخلة الحسناء وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي من غير أن يعين لها الموعود وقوله وأى مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر والأصل وأيا مثل وأى من ومثله فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله أضمرت بتاء التأنيث على معنى من مثل من كانت أمك

آ بالمد لنداء البعيد لم يذكره سيبويه وذكره غيره

أيا حرف كذلك وفي الصحاح أنه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال

أيا جبلي نعمان بالله خليا   نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها

وقد تبدل همزتها هاء قال

فأصاخ يرجو أن يكون حيا   ويقول من فرح هيا ربا

أجل بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو قام زيد ونحو أقام زيد ونحو اضرب زيدا وقيدها المالقي الخبر بالمثبت والطلب بغير النهي وقيل لا تجيء بعد الاستفهام وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها وقيل تختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف أكثر ما يكون بعدها

إذن فيها مسائل **الأولى** في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها وأضمرت أن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها

المسألة الثانية في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا انتهى والاكثر ان تكون جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين فالاولى كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها واَمكنني منها اذًا لا اُقيلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بدل من لم تستبح وبدل الجواب جواب والثاني نحو ان يقال آتيك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض قال الفراء حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة **المسألة الثالثة** في لفظها عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف عليها بالنون لانها كنون لن وان روي عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف **المسألة الرابعة** في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما او انفصالهما بالقسم او بلا النافية يقال آتيك فتقول اذن اكرمك ولو قلت انا اذن قلت اكرمك بالرفع لفوات التصدير واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فمؤول على حذف خبر ان اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده ولو قلت اذن يا عبد الله قلت اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال

تنبيه قال جماعة من النحويين اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان نحو واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذن لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم

وإن احسن اليه ان عطفت على الفعلية دفعتا وعلى الاسمية فالمذهبان **إن** المكسورة
الهمزة الخفيفة ترد على اربعة اوجه **احدها** ان تكون شرطية نحو إن ينتهوا يغفر لهم
وإن تعودوا نعد وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية
نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين
والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن وقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سئل في الا تفعلوه
فقال ما هذا الاستثناء امتصل ام منقطع **الثاني** ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو
إن الكافرون الا في غرور وإن امهاتهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك وإن من اهل الكتاب
الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته ومثله
وإن منكم الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو إن اردنا الا الحسنى إن يدعون من دونه الا اناثا
وتظنون إن لبثتم الا قليلا إن يقولون الا كذبا وقول بعضهم لا تأتي ان النافية الا وبعدها
الا كهذه الآيات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة إن كل نفس لما عليها حافظ
بتشديد الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ مردود بقوله تعالى إن عندكم من سلطان بهذا
قل إن ادري اقريب ما توعدون وإن ادري لعله فتنة لكم وخرج جماعة على إن النافية
قوله تعالى إن كنا فاعلين قل إن كان للرحمن ولد وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى ولقد مكناهم
فيما إن مكناكم فيه اي في الذي ما مكناكم فيه وقيل زائدة ويؤيد الاول مكناهم في الارض ما لم
نمكن لكم وكانه انما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ وقيل ولهذا لما زادوا على ما الشرطية
ما قلبوا الف الاولى هاء فقالوا مهما وقيل بل هي في الآية بمعنى قد وإن من ذلك فذكر إن نفعت
الذكرى وقيل في هذه إن التقدير وإن لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقيل انما قيل ذلك
بعد ان عمهم بالتذكير ولزمت الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير
فيهم كقولك عظ الظالمين إن سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وقد اجتمعت الشرطية
والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا إن امسكهما من احد من بعده الاولى شرطية والثانية نافية
جواب للقسم الذي اذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا واذا دخلت
على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس وقرأ
سعيد بن جبير إن الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بنون خفيفة مكسورة لالتقاء
الساكنين ونصب عبادا وامثالكم وسمع من اهل العالية إن احد خيرا من احد الا بالعافية

وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان
قائم اصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل
وسمع ان قائما على الاعمال وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس
في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا
تقول هذا قاضٍ بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة الثبوت وحينئذ فيمتنع
الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي **الثالث**
ان تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين
لنا قراءة الحرميين وابي بكر وانْ كلاً لما ليوفينهم وحكاية سيبويه انْ عمراً لمنطلق ويكثر اهمالها
نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل لما جميع لدينا محضرون وقراءة حفص ان هذان
لساحران وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان ومن ذلك ان كل نفس لما عليها حافظ
في قراءة من خفف لما وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا
نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان
يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين ويقاس
على النوعين اتفاقا ودون هذا ان يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا وان قعد
لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه ولا يقاس عليه اجماعا وحيث وجدت ان وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم بان
اصلها التشديد وفي هذه اللام خلاف ياتي في باب اللام ان شاء الله تعالى **والرابع** ان تكون زائدة كقوله
ما ان اتيت بشيء انت تكرهه واكثر ما زيدت بعد ما النافية اذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت
او اسمية كما في قوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفي هذه الحالة تكف عمل ما
الحجازية كما في البيت واما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف في رواية من
نصب ذهبا وصريفا فمخرج على انها نافية مؤكدة لما وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي
المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله ورج الفتى للخير ما ان
رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا
احاذر ان تنأى النوى بغضوبا وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية

الباب الأول

فقاله وامّا انه منكر ان يكون رأيه على غير ذلك فزعم ابن الحاجب انها تأتي بعدها الايجابية وهو

وانما ملك ان المفتوحة وزيد على هذه المعاني الاربعة معنيان آخران فزعم قطرب انها قد تكون بمعنى

قد كما مر في ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ وجعلوا منه واتقوا الله ان كنتم مؤمنين

لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وقوله ع وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل

فيه محقق الوقوع وقوله أتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم قالوا

وليست شرطية لان الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت واجاب الجمهور عن قوله تعالى

ان كنتم مؤمنين بانه شرط جيء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وعن

آية المشيئة بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل او بان اصل ذلك الشرط ثم صار

ذلك يذكر للتبرك او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله ان لا يموت منكم احد قبل الدخول وهذا

الجواب لا يرفع السؤال او ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله لاصحابه صلعم حين اخبرهم

بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملك الذي اخبره في المنام واما البيت فمحمول على وجهين

احدهما ان يكون على اقامة السبب مقام المسبب والاصل اتغضب ان افتخر مفتخر بسبب حز اذني

قتيبة اذ الافتخار بذلك مسبب عن الحز **والثاني** ان يكون على معنى التبين اي اتغضب ان تبين

في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال الآخر اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة اي يتبين اني

لم تلدني لئيمة وقال الخليل والمبرد الصواب أن اذنا بفتح الهمزة اي لان اذنا ثم هي عند الخليل ان

الناصبة وعند المبرد ان المخففة من الثقيلة ويرد قول الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضمار

الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان احد من المشركين استجارك وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر

ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي ان يفتخروا بسبب قتلك او ان تبين

انهم قتلوك ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين

ضمير للمتكلم في قول بعضهم أن فعلت بسكون النون والاكثرون على فتحها وصلا وعلى الاتيان بالالف

وقفا وضمير للمخاطب في قولك انت وانت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء

حرف خطاب والحرف على اربعة اوجه احدها ان تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ويقع

في موضعين احدهما في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وان تصبروا

خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تعفوا اقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه ان تبروا وتتقوا

وتصلحوا بين الناس اي خير لكم فحذف الخبر وقيل في فالله احق ان تخشوه ان اخشى خبر عما بعده

حرف الألف

والجملة خبر عن اسم الله تعالى وفى والله ورسوله احق ان يرضوه كذلك والظاهر
فيهما ان الاصل احق بكذا **والثانى** بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون
فى موضع رفع نحو الم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وعسى ان تكرهوا شيأ
الاية ونصب نحو وما كان هذا القران ان يفترى يقولون نخشى ان تصيبنا
دائرة فأردت ان اعيبها وخفض نحو اوذينا من قبل ان تأتينا من قبل ان يأتى
احدكم الموت وامرت لان اكون ومحتمل لهما نحو والذى اطمع ان يغفر لى
اصله فى ان يغفر لى ومثله ان تبروا اذا قدر فى ان تبروا او لئلا تبروا وهل المحل
بعد حذف الجار جر او نصب فيه خلاف سيأتى وقيل التقدير مخافة ان تبروا و
اختلف فى المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبرية وقيل
على المفعولية وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل ونقل عن المبرد وقيل
نصب اما باسقاط الجار او بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه
وان المعنى دنوت من ان تفعل او قاربت ان تفعل والتقدير الاول بعيد اذ لم
يذكر هذا الجار فى وقت وقيل رفع على البدل وسد مسد الجزئين كما سد فى قراءة
حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملى لهم خير مسد المفعولين وان هذه موصول
حرفى وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما مر او ماضيا نحو لولا ان من الله
علينا ولولا ان ثبتناك او امرا كحكاية سيبويه كتبت اليه بان قم هذا هو الصحيح
وقد اختلف من ذلك فى امرين احدهما كون الموصولة بالماضى والامر هى الموصولة
بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم انها غيرها بدليلين احدهما ان الداخلة
على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثانى انها لو
كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان
الشرطية ولا قائل به والجواب عن الاول انه منتقض بنون التاكيد فانها تخلص المضارع
للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها على الماضى
باتفاق وعن الثانى انه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال

الباب الأول

في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم انه يسلم مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم واجاب عنها بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور وهذا وهم فاحش لان حروف الجر زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تأويله **تنبيه** ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ۞ تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب

وقوله

احاذر ان تعلم بها فتردها ۞ فتتركها ثقلا علي كما هيا

وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقول الشاعر

ان تقرآن على اسماء ويحكما ۞ مني السلام وان لا تشعرا احدا

وزعم الكوفيون ان ان هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين انها ان الناصبة اهملت حملا على اختها ما المصدرية وليس من ذلك قوله

ولا تدفنني في الفلاة فانني ۞ اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين فان مخففة من الثقيلة **والوجه الثاني** ان يكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين وما نزل منزلته نحو افلا يرون ان لا يرجع علم ان سيكون وحسبوا ان لا تكون فيمن رفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وان هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية ايضا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيئا وشرط اسمها ان يكون ضميرا محذوفا وربما ثبت كقوله

فلو انك في يوم الرخاء سألتني ۞ طلاقك لم ابخل وانت صديق

وهو مختص بالضرورة

على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران وقد اجتمعا في
قوله: بأنك ربيع وغيث مريع ... وانك هناك تكون الثمالا الوجه الثالث ان تكون مفسرة
بمنزلة اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكم الجنة ويحتمل المصدرية بان يقدر قبلها
حرف الجر فيكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على الامر وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية
وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وهو عندي متجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم لم يكن قم نفس كتبت
كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي في مكان ان في المثال لم
يجده الطبع غير قابل له ولها عند مثبتها شروط احدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل
منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والثاني ان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا
ان ذهبا بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت
اليه ان ما انت وهذا والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق
الملأ منهم ان امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي
المتعارف بل الاستمرار على الشيء وزعم الزمخشري ان التي في قوله تعالى ان اتخذي من الجبال بيوتا مفسرة
ورده ابو عبد الله الرازي بان قبله واوحى ربك الى النحل والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام
معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا والرابع ان لا يكون في الجملة السابقة
احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة
بعد صريح القول وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز
ان يكون مفسرة للقول على تأويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله وهو حسن
وعلى هذا فيقال في الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره ولا يجوز في الآية
ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان
يكون تفسيرا لامره لان المفسر عين المفسر ولا ان تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على
الهاء في به ولا بدلا من ما اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات
فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا
عن هذه النكتة وممن نص عليها من المتأخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك
واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول نعم ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري
في وجه التفسيرية جاز وقد خاتم هذا الوجه هنا فاطلق المنع فان قيل لعل امتناعه من اجازته لان

الباب الأول

امر لا يبعث بنفسه الى الشيء المأمور به الا قليلا فكذا ما اول به قلنا هذا لازم على توجيهه التفسيرية
ويصح ان يقدر بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه في قوة الساقط
فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع **والخامس** ان لا يدخل عليها جار فلو قلت
كتبت اليه بأن افعل كانت مصدرية **مسئلة** اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معه
لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما
فان مفسرة ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع
والنصب **والوجه الرابع** ان تكون زائدة ولها اربعة مواضع **احدها** وهو الاكثر
ان تقع بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم **والثاني** ان تقع بين لو
وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او متروكا
كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب
ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف
الرابطة ليست كذلك **والثالث** وهو نادر ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله ويوما
توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية **والرابع** بعد اذا
كقوله فامهله حتى اذا ان كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها
تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا
ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا وفيه
نظر لانه لم يثبت اعمال الظرف في الجار والمجرور في المفعول به وان الاصل ان لا تكون زائدة والصواب
قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال
بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأن في البيتين وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرفي
الجر الزائدين فانهما كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عملا فيه **مسئلة** ولا معنى لأن الزائدة
غير التوكيد كسائر الزوائد قال ابو حيان وزعم الزمخشري انه يحصل مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى
ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم عم
في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتوكيدا في ان الاساءة
كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب فيها كالاول
وقال الشلوبين لما كانت ان للسبب في جئت ان تعطي اي للاعطاء افادت هنا ان الاساءة كانت

حرف الألف

لاجل المجيء وبعقبه وكذلك في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت اكدت ان ما بعدها وهو
السبب في الجواب وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبراء النحويين انتهى والذي رأيته في كلام الزمخشري
في تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة اكدت وجود الفعلين مرتبا احدهما على الآخر في
وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل لما احس بمجيئهم
فاجأته المساءة من غير ريث انتهى والريث البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما
نقل عنه ولا في كلامه مخالف لكلام النحويين لاطباقهم على ان الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتأكيده
ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك وكذلك معنى
كلام الشلوبين ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما ليست في السورة التي فيها سيء
بهم بل في سورة هود وليس فيها لما ثم كيف يتخيل ان التحية تقع بعد المجيء ببطء وانما يحسن اعتقاد
تأخر الجواب في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية ثم التعبير
بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل والصواب المساءة وهو عبارة الزمخشري واما
ما نقله الشلوبين فيعترض من وجهين احدهما ان المفيد للتعليل في مثاله انما هو لام العلة
المقدرة لا أن والثاني ان أن في المثال مصدرية والبحث في الزائدة **تنبيه** وقد ذكر
لأن اربعة معان اخر احدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندي
ثلاثة امور احدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق فقرئ
بالوجهين في قوله تعالى أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ أَفَنَضْرِبُ
عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ وقد مضى انه روي بالوجهين قوله أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنَا
قُتَيْبَةَ حُزَّتَا **الثاني** مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ
الضَّبُعُ **الثالث** عطفها على ان المكسورة في قوله إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ
مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ الرواية بكسر ان الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف
المفرد على الجملة وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني اكرمك
وقولك اكرمك لاتيانك اياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت وكذلك تقول
إِنْ جِئْتَنِي وَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ ثم تقول إِنْ جِئْتَنِي وَلِإِحْسَانِكَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ وتجعل الجواب
لهما وما اظن ان العرب فاهت بذلك يوما **المعنى الثاني** النفي كان المكسورة ايضا
قاله بعضهم في أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما أو

مِنَ الكِتَابِ اِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُم وجملة القول اعتراض الثالث مغنى اذ كما تقدم عن بعضهم في
اِن المكسورة وهذا قاله بعضهم في بَل عَجِبُوا اَن جَاءَهُم مُنذِرٌ مِنهُم يُخرِجُونَ الرَّسُولَ وَاِيَّاكُم
اَن تُؤمِنُوا وقوله اَتَغضَبُ اَنْ اُذنا قُتَيبَةَ حُزَّتا والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها
لام العلة مقدرة الرابع ان يكون بمعنى لئلا قيل به في يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم اَن تَضِلُّوا وقوله نَزَلتُم
مَنزِلَ الاَضيَافِ مِنَّا فَعَجَّلنَا القِرَى اَن تَشتِمُونَا والصواب انها مصدرية والاصل كراهية
ان تضلوا ومخافة ان تشتمونا وهو قول البصريين وقيل هو على اضمار لام العلة قبل ان
ولا بعدها وفيه تعسف اِنَّ المكسورة المشددة على وجهين احدهما ان يكون حرف
تاكيد تنصب الاسم وترفع الخبر قيل وقد تنصبهما في لغة كقوله اِذَا اسوَدَّ جُنحُ اللَّيلِ فَلتَاتِ
وَلتَكُن خُطَاكَ خِفَافًا اِنَّ حُرَّاسَنَا اُسُدًا وفي الحديث اِنَّ قَعرَ جَهَنَّمَ سَبعِينَ خَرِيفًا وخرج
البيت على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر مصدر قعرت
البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وقد
يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام
اِنَّ مِن اَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَومَ القِيٰمَةِ المُصَوِّرُونَ والاصل انه اي الشان كما قال اِنَّ مَن يَدخُلِ
الكَنِيسَةَ يَومًا يَلقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءً وانما لم يجعل مَن اسمها لانها شرطية بدليل جزمها
والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة مِن في اسم اِنَّ يأباه
الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا
اشد عذابا من سائر الناس وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه
اذا قيل اِن زيد لمنطلق فاِن نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف
حكى سيبويه اِن عمرًا لمنطلق وقرأ الحرميان وابو بكر وَاِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم الثاني ان يكون حرف
جواب بمعنى نعم خلافا لابي عبيدة استدل المثبتون بقوله ويَقُلنَ شَيبٌ قَد عَلَاكَ وَقَد
كَبِرتَ فَقُلتُ اِنَّه ورد بانا لا نسلم ان الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر محذوف اي انه
كذلك والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك اِنَّ وراكبها اي نعم
ولعن راكبها اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرأ اِنَّ
هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ واعترض بامرين احدهما ان مجيء اِنَّ بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت وكيف
يصح حمل التنزيل عليه والثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام

زائدة وليست للابتداء او بانهما دخلت على مبتداء محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد فزادان بعد ماء المصدرية لشبهها في اللفظ بماء النافية ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثانى ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتداء كالجمع بين متنافيين وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بنى على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لد ولم يك ووالله يقول لدنك ولم يكنه وبك لافعلن ثم يرد اشكال دخول اللام وقيل هذان اسمها ثم اختلف فقيل جاءت على لغة بلحارث بن كعب في اجراء المثنى بالالف دائما كقوله قد بلغا في المجد غايتاها ان اباها وابا اباها واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل هذان مبنى لدلالته على معنى الاشارة وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا ايضا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته مع ان فيها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتى هاتين فهى هنا ارجح لمناسبة ما بنتى وقيل لما اجتمعت الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقلب الف هذا التغيير

تنبيه تاتى ان فعلا ماضيا مسند الجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء ان اى تعبن او من ان بمعنى قرب او مسند الغيرهن على انه من الاين وانه يكون مبنيا للمفعول على لغة من قال في ردت وحبت ردت وحبت بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس وفعل امر للواحد من الاين او للجماعة الاناث من الاين او من ان بمعنى قرب او للواحدة مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله ان هند المليحة الحسناء وأى من اضمرت لخل وفاء وقد تكون مركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه فالاقسام اذا عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجوابية

تنبيه في الصحاح الاين الاعياء قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول ابى زيد يسقط بعض الاقسام

ان المفتوحة المشددة على وجهين احدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما بالكسر وقد اجتمعتا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم

الباب الأول

الى واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب والا فما الذي يقول هو في نحو وما محمد الا رسول فان ما للنفي والا للحصر قطعا وليست صفته عليه الصلوة والسلام منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا موته جعلوا كانهم اثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر افراد والاصح ايضا انها موصولة حرفي تؤول مع معموليها بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كان زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون وتخفف ان بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة الثاني ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق انك تشتري لنا شيئا وقرائة من قرأ وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون وفيها بحث سيأتي ان شاء الله تعالى في باب اللام أم على اربعة اوجه احدها ان تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم أستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وليس منه قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء لما سيأتي او يتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب

وما محمد الا رسول فان ما للنفي والا للحصر قطعا ولم يخالف فيه احد كما خولف في انما بالكسر واما ما قاله النووي من اجماع النحويين والاصوليين على افادتها الحصر فقد استغربه المصنف في رسالة انما وفي بعض النسخ فان ما للنفي والا للحصر فزاد ان الا ليست بمفرده للحصر واجيب بان قوله للحصر خبر ان وقوله

لانه خبر وليست تلك كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقته **والثالث والرابع**
ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل
المفردين وتكونان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله ولست أبالي بعد فقدي مالكا
أموتي ناء ام هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم ام انتم صامتون وأم
الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أأنتم اشد خلقا ام السماء وبين
جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا وأ
رقني فقلت أهي سرت ام عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت
واسميتين كقوله لعمرك ما أدري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر
والاصل أشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي
النسبين هو الصحيح ومثله بيت زهير السابق والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الاول
توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية وجوابه ان معنى
قولك علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك ما علمت وبين المختلفتين نحو
أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك ايضا على الارجح من كون انتم فاعلا **مسئلة** ام
المتصلة التي تستحق الجواب انما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه فاذا قيل أزيد عندك ام عمرو قيل
في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم فان قلت فقد قال ذو الرمة تقول عجوز مدرجي
متروحا على بابها من عند أهلي وغاديا أذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة أراك لها
بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان أهلي جيرة لأكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت
مذ ابصرتني في خصومة أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا قلت ليس قوله لا جوابا لسؤالها بل
ردا لما توهمته من وقوع احد الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا
اذ كان رد ما لم يلفظ به انما يكون بالكلام التام فلهذا قال ان اهلي جيرة البيت وما كنت
مذ ابصرتني البيت **مسئلة** اذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز
قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الامرين
من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بأم وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي
قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرأ من
طريق الزعفراني سواء عليهم أأنذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وان كانت

الباب الأول

همزة الاستفهام جاز قياسا وكان الجواب بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو
فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين
افضل ام ابن الحنفية فيعطف الأول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك احدهما وعند
الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن وبقولك الحسين لانه لم يسئل
عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا لا بعينه قرينا
لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية **مسئلة** سمع حذف ام المتصلة و
معطوفها كقول الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها تقديره
ام غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا
تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدى انا خير وهذا باطل اذ لم
يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين
الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه فان قلت فانهم يقولون
انفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف
الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة
لوجود ما يغني عنها واجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء
يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية
ام كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدره ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه
بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى **الوجه الثاني** ان تكون منقطعة وهي ثلثة انواع
مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه
ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ
الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة
نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة التي لا يفارقها
الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او استفهاما طلبيا
فمن الاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء
اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم

اول والثاني من جعلها متضمنة للاستفهام
التوبيخي فهو مع الاخبار باشراكهم لافادة
توبيخهم وهذا اولى من جعلها باعتقاد
اليهود والاحزاب كما ذكر قال الزمخشري
ام جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة
الانكار والتسع

باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت ومن الثاني ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء وزعم ابو عبيدة انها قد تاتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ان المعنى هل رايت ونقل ابن الشجري انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو اماذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم وقوله انى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن اليه مرة وتنفر عنه اخرى وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرده الاصمعي وقال انه بالنصب فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والخفض بدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب قليلا وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه اي رئمان انف له والضمير في بفعلهم لعامر لانه المراد به القبيلة ومن بمعنى البدل مثلها في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة ونظير هذه الحكاية ان تغلبا كان ياتي الرياشي يسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوما كيف تروي بازل من قوله ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سن لمثل هذا ولدتني امي فقال تغلب المثلي تقول هذا انما اصير اليك لمثل هذه المقطعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستيناف وبالخفض على الاتباع وبالنصب على الحال ولا تدخل ام المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتداء في انها لابل ام شاء وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتداء وزعم انها تعطف المفردات

الباب الأول

كبل وقدّرها هنا بل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم ان هنالك لابلا ام شاء بالنصب فان صحت روايته فالاولى ان يقدّر لشاء ناصب اى ام ارى شاء **تنبيه** قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز في ام ان يكون معادلة بمعنى اى الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة انتهى ومن ذلك قول المتنبي

أحادٌ ام سداسٌ في أحادِ ... لُيَيْلَتُنا المنوطةُ بالتنادِ

فان قدّرتما فيه متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك أواحدة هي ام ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقاً كأنك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديماً واجباً لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ ازيد قائم ام عمرو وان شئت ازيد ام عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد وان شئت اقائم ام قاعد زيد وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه اخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بانها ست في ليلة او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم احاد ليس على الوجوب اذ الكلام خبر واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في انها لابل ام شاء ومن الاعتراض بجملة ام هي سداس بين الخبر وهو احاد والمبتدأ وهو ليلتنا ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا فائدة فيه وللثاني تعارض الاول بانه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ واعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحد وستة وانما هما بمعنى واحدة واحدة
اى امور كل منها خطاء في اللغة سماعاً او قياساً
وستة ستة واستعمال سداس واكثرهم يأباها ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة وتصغير ليلة على ليلية وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلاة في نحو قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلاة ومما قد يستشكل فيه انه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله دويهية

تضمّنها الأنامل **الوجه الثالث** أن تقع زائدة ذكره أبو زيد وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير التقدير أفلا تبصرون أم أنا خير والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

الوجه الرابع أن يكون للتعريف نقلت عن طيّ وعن حمير وانشدوا

ذاك خليلي وذو يواصلني ... يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب عليه ماعليه وقيل ان هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث دخلت على النوعين

أل على ثلثة اوجه **احدها** ان يكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف فالاول كقوله

من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه

والثاني كقوله

من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد

والثالث كقوله

يقول الخنا وابغض العجم ناطقا ... الى ربنا صوت الحمار اليجدع

والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير

والثاني ان يكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلثة اقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها او معهودا ذهنيا نحو اذ هما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل واي في النداء نحو يا ايها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد وفي اسم الزمان الحاضر نحو الآن انتهى وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور وفي غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء

الباب الأول

حاضر حالة التكلم فلا يشبه الكلام فيه ولأن الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة لازمة لازمة ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ولاستغراق خصايص الأفراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب ولتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك والله لا اتزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما وبعضهم يقول في هذه انما التعريف للعهد فان الاجناس امور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف بالهذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد **تنبيه** قال ابن عصفور اجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه **الوجه الثالث** ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالأولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة والمدينة للطيبة والنجم للثريا وهذه في الأصل للتعريف العهدي والثانية نوعان كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله كحارث وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف واحمد والثانية نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر فالأولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله باعدام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها

وقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله فاما الداخلة
على وليد في البيت فللمح الأصل وقيل اللام في اليزيد والعمرو للتعريف وانهما نكرا ثم دخلت عليهما
ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
يمان واختلف في الداخلة على بنات اوبر في قوله ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك
عن بنات الأوبر فقيل زائدة للضرورة لان ابن اوبر علم نوع من الكماة ثم جمع على بنات اوبر
كما جمع ابن عرس على بنات عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده السخاوي بانها
لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن
وهذا سهو منه لان اوبر صفة كحسن وحسين واحمر وقيل للتعريف وان ابن اوبر نكرة كابن لبون
قال غيره مثلها في قوله وابن اللبون اذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس
قاله المبرد ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف والثانية كالواقعة في قولهم
ادخلوا الأول فالأول وجاؤا الجماء الغفير وقراءة بعضهم ليخرجن الأعز منها الأذل بفتح الياء
لان الحال واجبة التنكير فان قدرت الأذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف اي خروج الأذل
كما قدره الزمخشري لم يحتج الى دعوى زيادة ال الثانية كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف
يسئله عن قول القائل فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم فانت
طلاق والطلاق عزيمة ثلث ومن يخرق اعق واظلم فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلث واذا
نصبها قال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية لا آمن الخطاء ان قلت فيها برائي
فاتيت الكسائي وهو في فراشه فسئلته فقال ان رفع ثلثا طلقت واحدة لانه قال انت طلاق ثم اخبر
ان الطلاق التام ثلث وان نصبها طلقت ثلثا لان معناها انت طالق ثلثا وما بينهما جملة
معترضة فكتبت بذلك الى الرشيد فارسل الى بجوائز فوجهت بها الى الكسائي انتهى ملخصا واقول
ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان
ال في الطلاق اما لمجاز الجنس كما تقول زيد الرجل اي الرجل المعتد به واما للعهد الذكري مثلها في
فعصى فرعون الرسول اي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلث ولا يكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم
الاخبار عن العام بالخاص كما تقول الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل
طلاق عزيمة وثلث فعلى العهدية تقع الثلث وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب
فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي وقوع الثلث اذ المعنى فانت طالق ثلثا

الباب الأول

ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة ووجه لزوم
وقوع الثلث لأن المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى
هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء اخر واما الذي اراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله
فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرء بعد الثلاث مقدم **مسئلة** اجاز الكوفيون
وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان
الجنة هي المأوى ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر
والبطن والمانعون يقدرون هي المأوى له في الاية ومنه في الامثلة وقيد ابن مالك الجواز
بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم ادم الأسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة
في قوله بدأت بسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوز انيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر
والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب **مسئلة** من العرب من يأتي بال للاستفهام
وذلك في حكاية قطرب ال فعلت بمعنى هل فعلت وهو من ابدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند
سيبويه لكن ذلك اولى لانه جعل وسيلة الى الالف التي هي اخف الحروف **اما** بالفتح والتخفيف
على وجهين **احدهما** ان تكون حرف استفتاح بمنزلة الا وتكثر قبل القسم كقوله اما والذي
ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر وقد تبدل همزتها هاء او عينا قبل القسم
وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها او تحذف الالف مع ترك الابدال واذا وقعت ان بعد اما
هذه كسرت كما تكسر بعد الا الاستفتاحية **والثاني** ان يكون بمعنى حقا او احقا على خلاف
في ذلك سيأتي وهذه تفتح بعدها ان كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها
مع ان ومعموليها كلاما تركب من اسم وحرف كما قال الفارسي في يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى
حقا وقال اخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق فالمعنى احقا
وهذا هو الصواب وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله احقا
ان جيرتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله افي الحق اني مغرم بك هائم
فادخل عليها في وان وصلتها مبتداء والظرف خبره وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان
وصلتها فاعل وزاد المالقي لأما معنى ثالثا وهو ان تكون حرف عرض بمنزلة لولا فتختص بالفعل
نحو اما تقوم اما تقعد وقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والا
وان ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة كقوله ما ترى الدهر قد اباد معدا وابادالسراة من

عدّ فاني **أمّا** بالفتح والتشديد وقد يبدل ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف كقول عمر
بن أبي ربيعة: رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر وهي حرف
شرط وتفصيل وتوكيد أما أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون
أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على
الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك
وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت قد استغني عنها في قوله فأما
القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات
الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان فإن قلت فقد حذفت في التنزيل نحو فأما الذين
اسودت وجوههم أكفرتم قلت الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته
الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف
ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا هو قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن فاء
جواب أما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم
ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما اعتراض وكذا قال في الآية الجاثية وأما الذين
كفروا أفلم تكن آياتي الآية قال أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة
وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ومن ذلك أما السفينة فكانت لمساكين وأما
الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر
بعدها في موضع ذلك القسم فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم
نوراً مبيناً فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين
كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن
أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك والراسخون
في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والإيمان بها
واجب وكأنه قيل وأما الراسخون وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة
إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت وسيأتي ذلك كذا ظهر لي وعلى هذا فالوقف على إلا الله وهذا
المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها وقد يأتي لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق

واما التوكيد فقلّ من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه على عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين بيان كونه تاكيدا وانه في معنى الشرط انتهى ويفصل بين اما وبين الفاء امور ستة **احدها** المبتدا كالايات السابقة **والثاني** الخبر نحو اما في الدار فزيد وزعم الصفار ان الفصل به قليل **والثالث** جملة شرطية نحو فاما ان كان من المقربين فروح **والرابع** اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات **والخامس** اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه وقرأ بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقديره العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل واما نحو زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير واما ليس خلق الله مثله ففي ليس ايضا ضمير لكنه ضمير الشان والحديث واذا قيل بانه ليس حرف فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف لهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع **والسادس** ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف نحو اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر وتوسع الفراء فجوزه في بقية اخوات ان فان قلت اما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل اما وكونه الخبر لعدم المانع وان قلت اما زيدا فاني ضارب لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما فامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها واجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر **تنبيهان الاول** انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها وفيه عندي دليل على امرين احدهما انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك يتخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول له ان كان معرفا وحال ان كان منكرا والثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف **التنبيه الثاني**

قبلها والمبرد هو ابو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر اخذ الادب عن ابي عثمان المازني وابي حاتم السجستاني واخذ عنه نفطويه وكان كثير الامالي حسن النوادر يحب المناظرة مع ابي العباس احمد الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح وثعلب كره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا جمعا حكم للمبرد في الظاهر الى ان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست وقيل خمس وثمانين

انه ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى أمّا ذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر أبا خراشة أمّا أنتَ ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ بل هي فيهما كلمتان فالتي في الاية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للتماثل والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة والاصل لأن كنت فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضا من كان وادغمت النون في الميم للتقارب إمّا المكسورة المشددة قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها الاولى ياء فهي مركبة عند سيبويه من إن وما وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيفٍ وإن من خريفٍ فلن يعدما اي إما من صيف وإما من خريف وقال المبرد والاصمعي ان إن في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف فلن يعدم الري وليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك وقال ابو عبيدة ان في البيت زائدة واما عاطفة عند اكثرهم اعني اما الثانية في نحو قولك جاءني إما زيد وإما عمرو وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله يا ليتما أمّنا شالت نعامتها أيما الى جنةٍ أيما الى نارِ وفيه شاهدان وهو فتح الهمزة وثالث وهو الابدال ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر في نحو رأيت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذاب وإمّا الساعة فان ما بعد الأولى بدل مما قبلها ولاما خمسة معان أحدها الشك نحو جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو اذا لم يعلم الجائي منهما والثاني الابهام نحو وآخرون مرجون لأمر الله إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم والثالث التخيير نحو إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذ فيهم حسنا إمّا أن تلقي وإمّا أن نكون أول من ألقى ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم والرابع الاباحة نحو تعلم إمّا فقها وإمّا نحوا وجالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لإمّا جماعة مع اثباتهم اياه لأو والخامس التفصيل نحو إمّا شاكرا وإمّا كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة واجاز الكوفيون

كون اما هذه هي ان الشرطية وما الزائدة قال ومنع ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وهذه المعاني لأو كما سيأتي الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء بها لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير نداء او يفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك او غيره ولهذا لم يتكرر وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها نحو اما ان تكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وقد يستغنى عن الاولى لفظا كقوله سقته الرواعد من صيف البيت وقد تقدم وقوله تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار والفراء يقيس فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز او يقعد **تنبيه** ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى اما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة **او** حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني الى اثني عشر **الاول** الشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم **الثاني** الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الشاهد في الاول وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا **الثالث** التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا فان قلت فقد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت لا يجمع الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل يقع واحدة منهن كفارة او فدية والثاني قربة مستقلة خارجة عن ذلك **الرابع** الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ المعنى لا تفعل احدهما فايهما فعله كان احدهما وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي وذكر ابن مالك ان اكثر ورودها للاباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة والتقريب نحو فكان قاب قوسين او ادنى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب **الخامس** الجمع المطلق كالواو قاله الكوفيون والاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها قيل وفيه للابهام وقول جرير جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر والذي رايته

في ديوان جرير اذ كانت وقوله وكان سيان الا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح
اي وكان الشان ان لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود القحط وانما قدرنا كان شانا
لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقول الراجز ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان
الهاما اذ لم يقل خويربا كما تقول زيد او عمرو لص ولا تقول لصان واجاب الخليل عن هذا بان
خويربين بتقدير اشتم لا نعت تابع وقول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او
نصفه فقد فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد ويقويه انه يروى
ونصفه وقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم من بين ملجم مهره او سافع ومن الغريب
ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء او بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحو ولا على انفسكم ان
تأكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم وهذه هي تلك بعينها وانما جاءت لا توكيدا للنفي السابق ومانعة
من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع
ونظيره قولك لا يحل الزنا والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك وزعم ابن مالك ايضا
ان او التي للاباحة حالة في محل الواو وهذا ايضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن او ابن سيرين كان
المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف من كلام
النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة ان الواو تاتي
للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جيء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة في فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني ولا نعرف هذه
المقالة لنحوي **السادس** الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي
او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور
ويؤيده انه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه
يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان
تاتي للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم
الا بعداد كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقراءة ابي السمال
او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بسكون الواو واختلف في وارسلناه الى مائة الف او
يزيدون فقال الفراء بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين
بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا راهم الرائي تخير بين ان

يقولهم ما تر الفاد يقولهم اكثى نقل ابن الشجرى عن سيبويه وفى ثبوته عند نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وقيل هى للشك مصروفا الى الرائى ذكره ابن جنى وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو فى مقوله فى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهى كالحجارة او اشد قسوة

والسابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك فى منظومته وفى شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك فى التسهيل وشرحه فقال تاتى للتفريق المجرد من الشك والابهام و التخيير واما هذه الثلثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيز قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى وكون الواو فى التقسيم اكثر لا يقتضى ان او لا تاتى له بل اثباتها الاكثرية للواو يقتضى الثبوت فى او بقلة وقد صرح بثبوته فى البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل فى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وغيره وعدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمالى فى قالوا وتعسف ابن الشجرى فقال فى الآية الاولى انها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعنى اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعنى النصارى كونوا نصارى قال فقام او نصارى مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى

الثامن ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار ان كقوله لاقتلنه او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء احد هذين الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء احد الامرين ولان المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الاية وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان

تقرضوا لهن فريضة نحو وما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات فى الذكر واذا قدرت او بمعنى الا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات فى الذكر واجاب ابن حاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة فى سياق النفى الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفى الا احدهما واجاب بعضهم عن الثانى بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا فى الجملة وقيل او بمعنى الواو ويؤيده قول المفسرين انها نزلت فى رجل انصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض ومنها قول الحجى

سيأتى **والتاسع** ان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها فى انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لألزمنك او تقضينى حقى وقوله لأستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الآمال الا لصابر ومن ما لنحو او تفرضوا انه منصوب فهذا المعنى فيه ويكون غاية لنفى الجناح لا لنفى المسيس وقيل او بمعنى الواو **العاشر** التقريب نحو ما ادرى اسلم او ودع قاله الحريرى وغيره **الحادى عشر** الشرطية نحو لأضربنه عاش او مات اى ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لآتينك اعطيتنى او حرمتنى قاله ابن الشجرى **الثانى عشر** التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين والذى نظيره انه انما اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل او التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض **تنبيه** التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعانى فمستفاد من غيرها ومن العجب انهم ذكروا ان من معانيها صيغة افعل التخيير او الاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما او دينارا او جالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك ومن البين فساد المعنى العاشر وفيه انما هى للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد وينبغى لمن قال انما تأتى للشرطية ان يقول وللعطف لانه قدر مكانها وان والحق ان الفعل الذى قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وان او على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط **الا** بفتح الهمزة والتخفيف على خمسة اوجه **احدها** ان تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويقول المعربون فيها حرف استفتاح

الباب الأول

لان فعيلاً وفعولاً قد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع نحو رسول
وعدو وصديق انتهى وفي الكشاف الرميم اسم لما بلي من العظام كالرمة
والرفات فلهذا لم يؤنث والخوي خلو البطن ويروى القوى وهو الاحل
لا الضعف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتملت عليه الضلوع
والطاوي الجائع من طوي بالكسر
يطوى بالفتح طوى فهو طاو اللئيم
الذي الاصل شحيح النفس

فيثبتون مكانهما ويهملون معناهما وافادتهما التحقيق من جهة تركيبهما من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى قال الزمخشري ولكونهما بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدهما الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو ألا إن أولياء الله لا خوف واختها اما من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيي العظام البيض وهي رميم وقوله اما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر **والثاني** التوبيخ والانكار كقوله ألا طعان ألا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير وقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم **الثالث** التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات ولهذا نصب يرأب لانه جواب تمن مقرون بالفاء **الرابع** الاستفهام عن النفي كقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد اذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الاقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة ولكن تختص التي للتمني بانها لا خبر لها لفظا ولا تقديرا وبانها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها وانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت اما الاول فلانها بمعنى اتمنى واتمنى لا خبر له واما الآخران فلانها بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير والجملة صفة على اللفظ ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به عليهما لما بينا **الخامس** العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث وتختص ألا هذه بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ومنه عند الخليل قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت عنده الا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير اي ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا وعلى هذا للتنبيه وقال يونس ألا للتمني ونون الاسم للضرورة وقول الخليل اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا يكون صفة لانها انشائية **ألا** بالكسر والتشديد على اربعة اوجه احدها ان تكون للاستثناء نحو فشربوا

حرف الألف

منه الا قليلا وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الأصح وقيل انتصابه بالفعل السابق ويرده صحة قولك القوم اخوتك الا زيدا ونحو ما فعلوه الا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوه على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب وعلى انه معطوف على المستثنى منه والحرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد الايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شيء من احرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد الثاني ان تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه فمثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز ان تكون الا في هذه الآية للاستثناء من جهة المعنى اذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ولو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد اجود كلام ويرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من احد ولما لم يجز ذلك دل على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة قال الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي رجل مكان زيد او عوضا عن زيد انتهى قلت وليس كما قالا بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك رجل موصوف بانه غير زيد وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص له وان خالفه بافراد او غيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا لكن النحويين قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة وسره ان المعنى حينئذ عشرة موصوفة بانها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة و

الباب الأول

يتخرج الآية على ذلك اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة لفسدتا اى ان الفساد يترتب على تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله انيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الأصوات الا بغامها فان تعريف الأصوات تعريف الجنس ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر فالا الصارم صفة لغيري ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وهو لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد وتفارق الا هذه غيرا من وجهين احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها **والثاني** انه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة الآية ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع الصفة بها تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان والوصف هنا مخصص لا مؤكد لما بينته من القاعدة **والثالث** ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اى ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع **والرابع** ان تكون زائدة قاله الأصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حراجيج ما تنفك الا مناخةً على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله وانما المحفوظ وما الدهر ثم ان ثبت روايته فتتخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في تالله تفتؤ ودل على ذلك الاستثناء المفرغ واما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية آلا بالتنوين اى شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هو ناقص والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا

تنبيه ليس من اقسام الا التي في نحو الا تنصروه فقد نصره الله وانما هذه كلمتان ان الشرطية ولا النافية ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها في شرح التسهيل

حرف الألف

من اقسام ألا ألّا بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر ادوات

التحضيض واما قوله ونُبّئتُ ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلّا نفس ليلى شفيعها فالتقدير

فهلّا كان هو اي الشأن وقيل التقدير فهلّا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور

اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها **تنبيه** ليس من اقسام ألّا التي في قوله تعالى

﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ بل هذه كلمتان ان الناصبة ولا النافية او ان المفسرة

ولا الناهية ولا موضع لها على هذا فعلى الاول فهي بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب او على ان

الخبر بمعنى الطلب بقرينة وأتوني ومثلها ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ في قراءة التشديد بل يمكن ان فيها الناصبة

لا غير ولا فيها محتملة للنفي فيكون الاّ بدلا من اعمالهم او خبر لمحذوف اي اعمالهم الّا يسجدوا او لكونها

فيكون الّا مخفوضة بدلا من السبيل ويختلف فيها أمخفوضة هي ام منصوبة وذلك على ان الاصل

لئلا واللام متعلقة بيهتدون **إلى** حرف جر له ثمانية معان **احدها** انتهاء الغاية الزمانية

نحو ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ والمكانية نحو ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ واذا دلت قرينة

على دخول ما بعدها نحو قرأت القرآن من اوله الى آخره او على خروجه نحو ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾

ونحو ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ عمل بها والّا فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا

وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد **والثاني** المعية

وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾

وقولهم الذود الى الذود ابل والذود من الثلاث الى العشرة والمعنى اذا جمع القليل الى مثله صار كثيرا

ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال **والثالث** التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها

بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ **والرابع** مرادفة

اللام نحو ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ وقيل لانتهاء الغاية اي منتهٍ اليك ويقولون احمد اليك الله اي انهي

اليك حمده **والخامس** موافقة في ذكره جماعة في قوله فلا تتركنّي بالوعيد كأنني الى الناس

مطليّ به القار أجرب قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وتأول

بعضهم البيت على تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام

وقال ابن عصفور وهو على تضمين مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى

الكوفة **والسادس** الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى

اليّ ابن احمرا اي مني **والسابع** موافقة عند كقوله أم لا سبيل الى الشباب وذكره أشهى

الى تمنّ لو تحيق السليل والثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى إليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل وعلى ان الأصل تهوي بالكسرة فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما يقال في رضي رضا وفي ناصية ناصاة قال ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل إي بالكسر والسكون حرف جواب بمعنى نعم فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي انه لحق ولا تقع عند الجميع الا قبل القسم واذا قيل إي والله ثم اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها وحذفها وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما أي بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث أي رب وقد تمد الفها وحرف تفسير تقول عندي عسجد أي ذهب وغضنفر أي أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل ايضا كقوله وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أي سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان أي فتحت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

إذا كنيت بأي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وإن تكن بإذا يوما تفسره ففتحة التاء أمر غير مختلف

أيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة اوجه شرطا نحو أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهاما نحو أيكم زادته هذه إيمانا فبأي حديث بعده يؤمنون وقد يخفف كقوله تنظرت نصرا والسماكين أيهما علي من الغيث استهلت مواطره وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن التقدير لننزعن الذي هو اشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون ان أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول

حرف الألف

لأضربنّ أيّهم قائمٌ بالضم انتهى وزعم هؤلاء انها في الآية استفهامية وانها مبتدأ واشدّ خبره ثم

اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعنّ الذين يقال فيهم ايهم اشدّ وقال

يونس الجملة وعلقت ننزع عن العمل كما في لنعلم أيّ الحزبين أحصى وقال الكسائي والاخفش كل

ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب ويرد

اقوالهم ان التعليق مختص بأفعال القلوب وانه لا يجوز لأضربنّ الفاسقُ بالرفع بتقدير الذي يقال

فيه هو الفاسق وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب قول الشاعر اذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلّم

على ايّهم افضلُ يروى بضم أيّ وحرف الجر لا يعلّق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول

صلته ولا يستأنف ما بعد الجار وجوّز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أنّ الضمة اعراب

فقدّروا متعلق النزع من كل شيعة فكأنه قيل لننزعنّ بعض كل شيعة ثم قدّر انه سئل من هذا

البعض فقيل هو الذي هو اشدّ ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول وفيه تعسّف ظاهر ولا

اعلمهم استعملوا ايًّا الموصولة مبتدأ وسيأتي ذلك عن ثعلب وزعم ابن الطراوة انّ ايًّا مقطوع

من الاضافة فلذلك بنيت وانّ هم اشدّ مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلًا بأيّ

وبالاجماع على انها اذا لم تضف كانت معربة وزعم ثعلب ان ايًّا لا تكون موصولة اصلًا و

قال لم يسمع ايّهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني **والرابع** ان يكون دالة على

معنى الكمال فيكون صفة للنكرة نحو زيد رجل ايّ رجل اي كامل في صفات الرجال وحالًا للمعرفة

كمررت بعبد الله ايّ رجل **والخامس** ان يكون وصلة الى نداء ما فيه أل نحو يا ايها الرجل وزعم

الاخفش انّ ايًّا لا تكون وصلة وانّ هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد و

المعنى يا من هو الرجل وردّ بانه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة

اسمية وله ان يجيب عنهما بانّ ما في قولهم لا سيّما زيد بالرفع كذلك وزاد قسمًا وهو ان

يكون نكرة موصوفة نحو مررت بايّ معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع

ولا يكون ايّ غير مذكور معها مضاف اليه البتة الّا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول

ايّ يا هذا وجاءني رجلان فتقول ايّان ورجال فتقول ايّون **تنبيه** قول ابي الطيب ايَّ

يومٍ سَرَرْتَني بِوِصالٍ لم تَرُعْني ثلاثةً بِصُدودِ ليست فيه ايّ موصولة لأنّ الموصولة لا تضاف

الّا الى المعرفة قال ابو علي في التذكرة في قوله اَرَاَيْتَ ايّ سَوالِفٍ وَخُدودٍ بَرَزَتْ لنا بَيْنَ

اللِّوى فزَرُودِ لا يكون ايّ موصولة لاضافتها الى نكرة انتهى ولا شرطية لانّ المعنى ان

الباب الأول

سَرَّتْنِي يومًا بوصالك امَّنَتني ثلثة ايام من صدودك وهذا عكس المعنى المراد وانما هي للاستفهام الذى يراد به النفي كقولك لمن ادعى انه اكرمك اى يوم اكرمتني والمعنى ما سرتني يوما بوصالك الا ورعتني ثلاثة بصدودك والجملة الأولى مستانفة قدم ظرفها لان له الصدر **والثانية** اما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد اى لم ترعني بعده كما حذف في قوله تعالى يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ الاية او نصب حالا من فاعل سرتني او مفعوله والمعنى اي يوم سرتني غير رائع لي او غير مروع منك وهي حال مقدرة مثلها في طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ او لا محل لها على ان تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ وكذا في بقية الاية وفيه بعد والمحققون في الاية على ان الجمل مستانفة بتقدير فما قالوا له فما قال لهم ومن روى ثلثة بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سرتني لخلو ترعني من ضمير ذي الحال **اذ** على اربعة اوجه **احدها** ان تكون اسما للزمن الماضي ولها اربعة استعمالات **احدها** ان تكون ظرفا وهو الغالب نحو فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا **والثاني** ان تكون مفعولا به نحو وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ والغالب على المذكورة في اوائل القصص في التنزيل ان تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ وبعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه **والثالث** ان تكون بدلا من المفعول نحو وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا فاذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ وقوله تعالى اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ يحتمل ان يكون اذ فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها **والرابع** ان تكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح له نحو قوله تعالى بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وزعم الجمهور ان اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها وانها في نحو اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ظرف لمفعول محذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اى واذكر قصة مريم ويويد هذا القول التصريح بالمفعول في وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لَمِنْ مَنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث وان تكون اذ في محل رفع كاذا في قولك

كشيء اراك وذلك ان اذ مضافة الى جملة محذوفة فاذا قلت جاءني والكرمت حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثاني مخصص بالاضافة الا المعنى والاول عار من ذلك فهو اعم منه فلا يكون الثاني مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص والاضافة بيانية اى اكرمته حينا هو حين مجيه دماميني

اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتداء ولا نعلم بذلك قائلا ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لان الكلام في اذ لا اذا وكان حقه ان يقول اذ كان لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب وكذلك المشهور ان اذا المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكا بقوله اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع فقاس الزمخشري اذ على اذا والمبتدا على الخبر **والوجه الثاني** ان تكون اسما للزمن المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الاية من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا **والوجه الثالث** ان يكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان وانما يرتفع السؤال على القول الاول فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمني الفعلين ويبقى اشكال الاية وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين ولا لمشتركون لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولان اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم ومما حملوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف وقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر وقول الاعشى

ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا

اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها الى الآخرة وان في الجماعة الذين ماتوا قبلنا امهالا لنا لانهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم وانما يصح ذلك كله على القول بان اذ التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون هذا القسم وقال ابو الفتح راجعت ابا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والآخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض او كان اذ مستقبلا انتهى وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم وعليهما ايضا فـ

الباب الأول

قوله وهي الواقعة بعد بينا او بينما قال الرضي اصلها ان يكون مصدر[illegible]
بلت بينما مكان فراقكما وتقديرهن هو دخولك زمان فراق [illegible]

بمعنى البين روى ابو بكر محمد بن القاسم الانباري بسنده الى
هشام بن الكلبي قال عاش عبيد بن شرية الجرهمي ثلث [illegible]

بدلا من اليوم وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هناك انهما
لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ لا انهما لا تحذف لدليل واذا لم تقدر اذ
تعليلا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا لا والفاعل مستتر راجع الى قولهم يا ليت بيني و
بينك بعد المشرقين او الى العرب ويشهد لهما قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف **والرابع**
ان يكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا او بينما كقوله استقدر
الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء في الاحياء مغتبطا اذا هو
الرمس تعفوه الاعاصير وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجأة او حرف مؤكد
اي زائد اقوال وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه
وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا يعمل
فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما
عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة
عن الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير قولك بينما انا قائم
اذ جاء عمرو بين اوقات قيامي مجيء عمرو ثم حذف المبتدا مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل بين مبتدا
واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين جاء عمرو وذكر لاذ معنيان آخران **احدهما** التوكيد وذلك
بان تحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها واذ قال ربك للملائكة
والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية وليس القولان بشيء واختار ابن الشجري انها
تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت بينما انا جالس اذ جاء زيد وقدرتها غير زائدة
اعملت فيها الخبر وهي مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف انتهى وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية
فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل **مسئلة** تلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية نحو
واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة واذ ابتلى
ابراهيم ربه بكلمات واذ غدوت من اهلك او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد واذ يمكر بك الذين كفروا واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد اجتمعت الثلاثة
في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول
لصاحبه لا تحزن ان الله معنا والاولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان

نحو واذكروا اذ انتم قليل اطلق المصنف الاسمية ولم يقيدها بان لا
يكون خبرها ماضيا لان ذلك فيه حسن اضافة اذ وعدم
ذكر المضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة
حسنة ام لا قال الرضي واعلم انه يقبح
ان يليها اسم بعده فعل ماض
نحو اذ زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان
اذ موضوع
للماضي
[illegible] فما لا يرد عليه اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب

ذيل

حرف الألف

وقيل ظرف لثانى اثنين وفيهما وفى ابدال الثانية نظر لان الزمن الثانى والثالث غير الاول فكيف يبدلان
منه ثم لا تعرف ان البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ومعنى ثانى اثنين
واحد من اثنين فكيف يعمل فى الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب بان تقادير الامتنزيلها منزلة
المتجددة اشار الى ذلك ابو الفتح فى المحتسب والظرف يتعلق بوهم الفعل وايسر روايحه وقد يحذف احد
شطرى الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقال الاخطل كانت منازل الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا الاف بضم الهمزة جمع الف بالمد مثل كافر وكفار
ونحن وذاك مبتدآن حذف خبرهما فالتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متالفون اذ ذاك كائن
ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين بل هى ظرف للخبر المقدر واذ الاولى
ظرف لعهدتهم ودون اما ظرف له او للخبر المقدر او لحال من اخوانا محذوفة اى متصافين دون
الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال المتاخرة فهو كقوله لمية موحشا طلل ولا كونه اسم عين
لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم من الكلام وقالت الخنساء
كان لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا اذ الاولى ظرف ليتقى او لحمى او ليكونوا ان قلنا
ان لكان الناقصة مصدرا والثانية ظرف لبزّ ومن مبتدأ موصول لا شرط لان بزّ عامل فى
اذ الثانية ولا يعمل ما فى حيز الشرط فيما قبله عند البصريين وبزّ خبر من والجملة خبر الناس والعائد
اليهم محذوف اى من عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم ولا يكون اذ الاولى ظرفا لبزّ لانه
جزء الجملة التى اضيفت اذ الاولى اليها ولا يعمل شئ من المضاف اليه فى المضاف ولا اذ الثانية
بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما اضيفت اليه ولا يتبع اسم حتى يكمل ولا خبرا عن الناس لانها
زمان والناس اسم عين وذاك مبتدأ محذوف الخبر اى كائن وعلى ذلك فقس وقد تحذف الجملة
كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين ويكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون
بنصر الله وزعم الاخفش ان اذ فى ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب
لان اليوم مضاف اليها ورد بان بناءها لوضعها على حرفين وبان الافتقار باق فى المعنى كالموصول
الذى تحذف صلته لدليل قال نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن الالى
عرفوا وبان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور وبقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح فاجاب عن هذا بان الاصل ثم حذف المضاف

الباب الأول

وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة اي ثواب الآخرة **تنبيه** اضيفت اذ الى الجملة الاسمية محتملة الظرفية والتعليلية في قول المتنبي أمن ازديارك في الدجى الرقباء اذ حيث كنت من الظلام ضياء شرحه ان أمن فعل ماض فهو مفتوح الفرد لا مكسورة على انه حرف جر كما توهمه شخص ادعى الأدب في زماننا وأصر على ذلك والازديار ابلغ من الزيارة كما ان الاكتساب ابلغ من الكسب لأن الافتعال للتصرف والدال بدل عن التاء وفي متعلقة به لا بامن لأن المعنى انهم امنوا ان تزوري في الدجى واذا اما تعليل او ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث فابتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولأنها موصوفة في المعنى لأن من الظلام صفة لها في الأصل فلما قدمت عليها صارت حالا عنها ومن للبدل فهي متعلقة بمحذوف وكان تامة وهي وفاعلها خفض باضافة حيث اليها والمعنى ان الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام **اذ ما** شرط يجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم **اذا** على وجهين **احدهما** ان تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الأسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر وهي حرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لأن ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند الزجاج واختار الاول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة الآية التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا الأسد اي بالباب اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الأسد صح كونها عند المبرد خبرا اي فبالحضرة الأسد ولم يصح عند الزجاج لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الأسد **مسئلة** قالت العرب قد كنت

ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييلهم سعي حبالهم وعصيهم فان ذلك ينادي على ان اذا ظرف زمان باقية على ظرفيتها والا فلا يكون طالبة ناصبا ولا جملة تضاف اليها اذ لا يضاف الجملة الا ظرف زمان وحيث ولهذا اعترض عليه

حرف الألف

اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها وهذا هو الوجه
الذي انكره سيبويه لما سئله الكسائي وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى
بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف فسئله خلف عن
مسئلة فاجاب فيها فقال له اخطأت ثم سئله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له اخطأت فقال
هذا سوء ادب فاقبل عليه الفراء فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء ابون
ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وايت او اويت فاجابه فقال اعد النظر فقال لست اكلمكما
حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له تسئلني او اسئلك فقال له سيبويه سل انت فسئله عن هذا
المثال فقال له سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب سئله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله
القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد
اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك وقد سمع
منهم اهل البلدين فيحضرون ويسئلون فقال يحيى وجعفر انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي
فاستكان سيبويه فامر له يحيى بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى
البصرة فيقال ان العرب ارشوا على ذلك وانهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم
انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك
فان السنتهم لا تطوع به ولقد احسن الامام الاديب ابو الحسن حازم بن محمد الانصاري القرطاجني
اذ قال في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسئلة والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا
عنت فجاءة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها ربما فان
توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت
الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد من الزنبور وقع حما
وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما وخطا ابن زياد وابن حمزة
في ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما كغيظ عمرو
علينا في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه
يفيض دما كفجعة ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما واصبحت بعده
الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم لولا التنافس
في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما قوله

الباب الأول

وربما نصبوا البيت اى وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء فيقولون فاذا
زيد جالسا وقوله ربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في اوله بالتشديد وغما في اخر البيت
الثالث بفتح الغين كناية عن الاشكال والخفاء وغما في اخر الرابع بضمها جمع غمة وابن زياد
وهو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والف ظلما
للتثنية ان بنيته للفاعل وللاطلاق ان بنيته للمفعول وعلى الاولان سيبويه والكسائي
والاخوان ابن العاص وابن ابي طالب ع وحكما الاول اسم والثاني فعل او بالعكس رفعا للايطاء ورواد
الاول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه هو ابن مرجانة المرسل في قتل الحسين ع
واضم كغضب وزنا ومعنى واعجام ضاد والوصف منه اضم كفرح وهضم مبني للمفعول اى
لم يوف حقه واما سؤال الفراء فجوابه ان ابون جمع اب وابٌ فعل بفتحتين واصله ابوٌ فاذا بنينا
مثله من اوى اخذ من واى قلنا اوى كهوى او قلنا واى كهوى ايضا ثم نجمعه بالواو والنون
فنحذف الالف كما تحذف الف مصطفى وتبقى الفتحة دليلا عليها فنقول اوَوْنَ او واوَوْنَ
رفعا واوَيْنَ او واَيْنَ جرا ونصبا كما تقول في جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون و
عصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على اصاغر الطلبة ولكنه كما قال ابو عثمان المازني
دخلت بغداد فالقيت علىّ مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطّؤني على مذاهبهم
انتهى وهكذا اتفق لسيبويه واما سؤال الكسائي فجوابه ما قال سيبويه فاذا هو هي هذا هو
وجه الكلام مثل فَاِذَا هِيَ بَيْضَاءُ فَاِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى فَاِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ واما فاذا هو اياها
ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه
واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في توجيهه امور **احدها**
لابي بكر بن الخياط وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت فجاز له ان ينصب المفعول
وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده انتهى وهذا خطاء لان المعاني لا تنصب المفاعيل
الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول اخر فكان
حقها ان تنصب ما يليها **والثاني** ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله
ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن اياكَ يُعْبَدُ ببناء الفعل للمفعول ولكنه لا يتاتى فيما اجاز
من قولك فاذا زيد القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع او حال
على زيادة ال وليس ذلك مما يقاس ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت

على زعمه الى فاعل ومفعول اخر يمكن ان يجاب عنه بان الحاجة ذاتية
الا عاملة لهذا المنصوب فقط وما هو اى جدالية يتقدر بقدرها
على ان كلا من وجد ورأى الذي معناه في اذا يكفي
ان يكون متعديا بالواحد تقول وجد فلان
مطلوبه يجده ويجده بالضم لغة
عامرية ورآه اى ابصره

حرف الألف

وانما رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطاء لان وجب نصب الأسمين

ولان مجى الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتاويل **والثالث** انه مفعول به في الأصل

فاذا هو يساويها او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك

ايضا ونظيره قرائة علي عليه السلام لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد عصبة او نرى

عصبة واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا اذا قيل ان التقدير

يقولون ما نعبدهم فانما حسنه ان اضمار القول مستسهل عندهم **والرابع** انه مفعول مطلق

والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل اي الا يشرب شرب الابل

ثم حذف المضاف نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب

والخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والأصل فاذا هو ثابت مثلها ثم

حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا

حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال

وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه

فقال هذا قبيح ضعيف وممن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة مثلا جاز ان تخلفها

المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال

ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا وانما اسكنت الياء ان مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب

والاعلال كما في معدي كرب وقالي قلا والثاني من وجهي اذا ان تكون لغير مفاجاة فالغالب ان يكون

ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعتا

في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من

عباده اذا هم يستبشرون ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك وقد اجتمعتا

في قول ابي ذويب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وانما دخلت الشرطية على الاسم

في نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل الفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتداء خلافا للاخفش

واما قوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فالتقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية

فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورده ان فيه حذف المفسر

ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة

كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل قيل وقد يخرج عن كل من الظرفية

والذي يقابل تقديرالجملة فعلية وهو تقدير ما جملة اسمية

لا تقدير الجملة الفعلية فالافلنا ... سمي

قوله وسبه

قولهم تفرقوا ايادي

سبا وايدي سبا اي

ومن انتصاب المعرفة على الحال بتقدير

مثل وسبا في الاصل بهمزة غير ممدودة اسم

رجل هو ابو عامة من قبائل اليمن وهو سبا بن يشجب

بالشين المعجمة والجيم بن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان

قال الرضي معنى ايدي سبا اولاد سبا ابن يشجب وليس

اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسباء وقوله

وجئتك من سباء والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوى

الباب الأول

والاستقبال ومعنى الشرط في كل من هذه المواضع فصل **الفصل الأول** في خروجها عن الظرفية
زعم ابو الحسن في قوله حتى اذا جاؤها ان اذا جر بحتى وزعم ابو الفتح في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن
نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدء والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها
والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض وقال قوم في اخطب
ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب اوقات اكوان الامير اذا كان قائما اي وقت قيامه ثم حذفت
الاوقات ونابت ما المصدرية عنها ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وتبعها كان التامة وفاعلها
في الحذف ثم نابت الحال عن الخبر وهو اولى ولو كانت اذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال
المعنى كما يستحيل اذا قلت اخطب اوقات اكوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لان الزمان لا
يكون محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي ٭ وبعد غد يا لهف نفسي من غد ٭ اذا راح اصحابي ولست
براثح ان اذا في موضع جر بدلا من غد وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله صلعم لعايشة اني
لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى في
نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل
من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية اي
انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلثة واما اذا في البيت فظرف للهف واما التي في المثال ففي موضع
نصب لانا لا نقدر زمانا مضافا الى ما يكون اذ لا موجب لهذا التقدير واما الحديث فاذا ظرف
لمحذوف هو مفعول العلم وتقديره شانك ونحوه كما تعلقت اذ بالحديث في هل اتيك حديث
ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه **الفصل الثاني** في خروجها عن الاستقبال وذلك
على وجهين **احدهما** ان تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل في قول بعضهم وذلك كقوله
تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها وقوله ٭ وندمان يزيد الكاس طيبا ٭ سقيت اذا تغورت النجوم والثاني
ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال
لم يكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم ياتي لان قسم الله سبحانه قديم ولا لكون
محذوف هو حال من الليل والنجم لان الحال والاستقبال متنافيان واذا بطل هذان الوجهان
تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال انتهى والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم الانشائي لان
القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق بكائنا مع

بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدّرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا اى مقدّرًا به الصيد غدًا كذا يقدّرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدًا به الصيد غدًا كما فُسِّر قُمْتُمْ في اِذَا قُمْتُمْ اِلَى الصَّلٰوةِ باردتم **مسئلة** في ناصبها مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين فيكون بمنزلة متى وحيثما وايّان وقول ابي البقاء انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لانّ اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله وَاِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ **والثانى** انه ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور **احدها** انّ الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لانّ الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله **والثانى** انه ممتنع في قول زهير بَدَا لِيَ اَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضٰى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا اِذَا كَانَ جَائِيًا لانّ الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصحّ ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه لانّ الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها اما خبر كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث **والثالث** انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم فان قلت فما ناصب اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان قلت لم يتضادا كما في الوجه السابق وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه وانشد للفرزدق مَتٰى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا اُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا فيوما يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في اليوم في المثال ان يكون بدلا من اذا ويمتنع ان يكون ظرفا لتجد لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالاجنبي فتعين انه ظرف ثان لترد **والرابع** انّ الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثُمَّ اِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْاَرْضِ اِذَا اَنْتُمْ تَخْرُجُوْنَ وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فَاِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُوْرِ فَذٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيْرٌ ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وخرّج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ

الباب الأول

وما بعد الفا خبر لا يصح الا على قول ابي الحسن ومن تابعه في جواز نصب قاذا وجواز زيادة الفا
في خبر المبتدا، لأن عسر اليوم ليس مسببا عن الفقر والجيد ان يخرج على حذف الجواب مدلولا
عليه بعسير اي عسر الامر واما قول ابي البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك لانه اشارة الى النقر
فمردود لأدائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب اي فقد استحق
الثواب العظيم المستقر للمهاجرين قال ابو حيان كرد مقرونا بما النافية نحو وإذا تتلى عليهم آياتنا
بينات ما كان حجتهم الاية وما النافية لها الصدر انتهى وليس هذا بجواب الا لاقترن بالفاء
مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين وانما الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة وقول بعضهم
انه جواب على اضمار الفاء مثل ان ترك خيرا الوصية للوالدين مردود بان الفاء لا تحذف الا ضرورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والوصية في الاية نائب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق
بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص وقول ابن الحاجب اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب
وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى يوم يرون الملائكة لا بشرى
يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة امور **احدها** ان مثل هذا
التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا **والثاني** ان ما لا يقاس على لا
فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس
لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم اقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطاسا
على ألية الا ابني كيده لا اكيدها وقيل ان وقعت لا في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل اداة
الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في قوله اليت
حب العراق الدهر اطعمه على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان المعنى
لا اطعمه ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا
الثالث ان لا في الاية حرف ناسخ مثله في لا رجل والحرف الناسخ لا يتقدم معمول ما بعده ولو لم يكن
نافيا الا ترى انه لا يجوز زيدا اني اضرب فكيف وهو حرف نفي بل ابلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر
وهم يطلقون القول بان المصدر لا يعمل فيما قبله وانما العامل محذوف اي اذكر يوم او يعذبون يوم
ونظير ما اورده ابو حيان على الاكثرين ان يورد عليهم قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل
ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فان الاصح لجديد ان يعمل في اذا لان ان ولام الابتداء

قوله وما لا يعمل لا يفسر اقول اشار
بهذا الباب اي باب المنصوب على
شريطة التفسير وعرف بباب الاشتغال

تمنعان من ذلك لان لهما الصدر وايضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب ايضا
ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديد اى اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون فى
اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَاِنَّ اللّٰهَ بِهِ عَلِيمٌ واما وَاِنْ اَطَعْتُمُوهُمْ
اِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وَاِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ
لَيَمَسَّنَّ الاية ولا يسوغ ان يقال قدرها خالية من معنى الشرط فتغنى عن جواب فتكون معمولة

الفصل الثالث

لما قبلها وهو قال او ننبئكم او نبئكم لان هذه الافعال لم تقع فى ذلك الوقت
فى خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى وَاِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَالَّذِينَ اِذَا اَصَابَهُمُ الْبَغْيُ
هُمْ يَنْتَصِرُونَ فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت
بالفاء مثل وَاِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده
وقول اخر ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول اخر ان جوابها
محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو
وَاللَّيْلِ اِذَا يَغْشَى وَالنَّجْمِ اِذَا هَوَى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى كما فى قولك اتيك
اذا اتيتنى فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان
القسم الانشائى لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فاما ان جاءنى
فوالله لاكرمنه فالجواب فى المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد
ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء فلا
يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط والثانى ان الجواب خبرى فلا يدل عليه الانشاء لتباين

ايمن

حقيقتهما ايمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج والرمانى مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل
لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع
من نحو افلس واكلب وقول نصيب فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللّٰهِ مَا نَدْرِي
فحذف الفها فى الدرج ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافته الى اسم الله سبحانه خلافا
لابن درستويه فى اجازة جره بحرف القسم ولابن مالك فى اجازة اضافته الى الكعبة وكاف الضمير
وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدا اى قسمى ايمن الله

حرف الباء

الباء المفردة حرف جر لاربعة عشر معنى اولها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر
عليه سيبويه ثم الالصاق حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على شىء من جسمه او على ما يحبسه

الباب الأول

من يد او ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اى الصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين واقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد وصعدت على السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تاويل الجماعة وكقوله وبات على النار الندى والمحلق فاذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه كمررت عليه وان كان قد جاء كما في لتمرون عليهم ويمرون عليها ولقد امر على اللئيم يسبني الا ان مررت به اكثر فكان اولى بتقديره اصلا ويتخرج على هذا الخلاف في المقدر في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا اهو الباء ام على الثاني التعدية وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالاية واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق ولان الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز اقمت بزيد واما تنبت بالدهن فيمن ضم اوله وكسر ثالثه فخرج على زيادة الباء او على انها للمصاحبة فالظرف حال من الفاعل اى مصاحبة للدهن او المفعول اى تنبت الثمر مصاحبا للدهن او ان انبت يأتي بمعنى نبت كقول زهير رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى اذا انبت البقل ومن ورودها مع المتعدي دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع الناس بعضا وصك الحجر الحجر الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه وقوله قد سقيت آبالهم بالنار اى بسبب ما وسمت به من اسماء اصحابها يخلي بينها وبين الماء الخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام اى معه وقد دخلوا بالكفر وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اى سبحه حامدا له اى نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى [illegible] تعطيل كثير من الصفات واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة [illegible]

وقيل جملتان على اتباع الحفه ومتعلق الباء محذوف اى وبحمدك سبحتك وقال الخطابى المعنى

وبمعونتك التى هى نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولى وقوتى يريد انه مما اقيم فيه المسبب

مقام السبب وقال ابن الشجرى فى فتستجيبون بحمده هو كقولك اجبته بالتلبية اى فتجيبونه

بالثناء اذ الحمد الثناء او الباء متعلقة بحال محذوفة اى معلنين بحمده والوجهان فى فسبح بحمد ربك

والسادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر والسابع البدل

كقول الحماسى فليت لى بهم قوما اذا ركبوا شدوا الاغارة فرسانا وركبانا وانتصاب

الاغارة على المفعول لاجله والثامن المقابلة وهى الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف

وكافأت احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم

نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع فى لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى

بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين

الحديث والآية لاختلاف محلى البائين جمعا بين الادلة والتاسع المجاوزة كعن فقيل

تختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى

يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشرى هذه الباء

بمنزلتها فى شققت السنام بالشفرة على ان الغمام جعل كالآلة التى يشق بها قال ونظيره السماء

منفطر به وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء للسببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن

اصلا وفيه بعد لانه لا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤول عنه والعاشر

الاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار الآية بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا

مروا بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم وقد مضى البحث فيه وقوله أرب يبول الثعلبان

برأسه بدليل تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب والحادى عشر التبعيض اثبت ذلك

الاصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد

الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قيل ومنه

وامسحوا برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هى فى آية الوضوء للاستعانة وان فى

الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم

بالماء ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد

يقولان لشاتك تضرب الى الثرة فكانك مسحتها بمحو قال الاثمد فقلب معمول مسح و

وقيل

قيل في شربن انه ضمن معنى روين ويصح ذلك في يشرب بها ونحوه وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل **والثاني عشر** القسم وهي اصل احرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لافعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا **والثالث عشر** الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف **والرابع عشر** التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول سحيم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ووجهه ذلك على ما اخترناه انه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل ولم ار من انتقد عليه ذلك فهذا اما لسهو عن شرط الزيادة او لجعله هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي ولتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل رهط الممدوح وهم بطن من طيء وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر واهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة اوجه احدها ان يكون مبتدأ حذف خبره اي يفتخر بك

حرف الباء

وصح الابتداء بالمنكر لانه قد وصف باهل والثاني كونها معطوفا على فاعل كفى اى انهم فخروا
بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة ايامه وهذا وجه الحذف فيه والثالث ان تجره بعد ان
ترفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخرا لا زائدة وتجر الدهر بالعطف ويقدر
اهل خبرا لهو محذوفا وزعم المعربي ان الصواب نصب دهر بالعطف على فعلا اى وكفى بها
هو اهلا لان اصيب من اهله انه اهل لكونك من اهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه
عطف على المفعول المتقدم وهو فعلا والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا
وهما دهر وان ومعمولاها وما تعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى
وزعم الربعي ان النصب بالعطف على اسم ان وان اهلا عطف على خبرها ولا معنى للبيت على تقدير
والضرورة كقوله اَلَمْ يَاتِيكَ وَالْاَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ وقوله مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ
مَهْمَا لِيَهْ اَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ وقال ابن الضائع في الاول الباء متعلقة بتنمي وان فاعل يأتي
مضمر والمسئلة من باب الاعمال وان يأتيك يقتضي الفاعل وتنمي فيه ضمير عايد على الانباء يقتضي
المفعول فتنازعا فيما لاقت فاضمر الفاعل في الاول واعمل في الثاني وقال ابن الحاجب في الثاني الباء
معدية كما تقول ذهب بنعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلى ما يعنيه اذا قدر ضميرا في اودى ويصح
ان يكون التقدير اودى هو اى هو داى ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ
يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ اى ولا يشرب هو اى الشارب
اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول نحو وَلَا تُلْقُوا بِاَيْدِيكُمْ اِلَى
التَّهْلُكَةِ وَهُزِّي اِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ اِلَى السَّمَاءِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِاِلْحَادٍ فَطَفِقَ
مَسْحًا بِالسُّوقِ اى مسح السوق مسحا ويجوز ان يكون صفة اى مسحا واقعا بالسوق وقوله نَضْرِبُ
بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ الشاهد في الثانية فاما الاولى فللاستعانة وقوله سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ
بِالسُّوَرِ وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم وترجو معنى تطمع ويقرأن معنى يرقين و
يتبركن وانه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى ولا يقال قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك
فيه قاله السهيلي وقيل المراد ولا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم فحذف المفعول به والباء للآلة
كما في كتبت بالقلم او المراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك برايك وكثرت زيادتها في
مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ
تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء

الباب الأول

كذبا أن يحدثَ بكلِّ ما سمع وقوله فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا و
قيل إنما هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولاً أنني
رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم ترني والثالث المبتدأ وذلك في قولهم بحسبك درهمٌ وخرجتُ
فإذا بزيد وكيف بك إذا كان كذا ومنه عند سيبويه بأيكم المفتون وقال أبو الحسن بأيكم متعلق
باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء
ظرفية أي في أي طائفة منكم المجنون **تنبيه** من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو
اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البرَّ بأن تولوا بنصب البر وقوله
أليس عجيباً بأنَّ الفتى يصابُ ببعض الذي في يديه والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب
فينقاس نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار إذا لم تحمل على الظرفية
وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها
وقول الحماسي ومنعكها بشيءٍ يستطاعُ والأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشيء
بمنعكها والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع وقال ابن مالك في بحسبك زيد إن زيداً مبتدأ مؤخر
لأنه معرفة وحسبك نكرة الخامس الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ
ابن المسيب منتهاها وقوله كائن دعيت إلى بأساء داهمةٍ فما انبعثت بمزؤودٍ ولا وكلِ ذكر ذلك
ابن مالك وخالفه أبو حيان وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزؤود أي مذعور
ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسداً وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني
لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ولهذا قيل في وما ربك بظلامٍ إن
فعالاً هنا ليس للمبالغة بل هو للنسب كقوله وليس بذي سيفٍ وليس بنبالِ أي وما ربك بذي ظلم
لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً ولا يقال لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة
في الوصف بالإقدام والكرم والسادس التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بأنفسهن
وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس والعين أن يؤكداً أولاً بالمنفصل كقمتم
أنتم أنفسكم ولأن التوكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن
بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص لإشعاره بما
يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال **تنبيه** مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم

٥٨ قوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها الخيبة حرمان المطلوب والركاب الإبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح واعرفهم ضبطوا والد سعيد ابن المسيب

حرف الباء

اما مؤول تأويلا لا يقبله اللفظ كما قيل في وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ان في ليست بمعنى على و لكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند اكثر الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا **بجل** على وجهين حرف بمعنى نعم اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الاول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي قال الا بجلي من الشراب الا بجل **بل** حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ اي بل هم عباد ونحو أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ واما الانتقال من غرض الى اخر ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ونحو وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه اذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها امر او ايجاب كاضرب زيدا بل عمرا او قام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو واجاز المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة معنى النفي و النهي الى ما بعدها وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعدا او بل قاعد ويختلف المعنى ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه وقال هشام محال ضربت زيدا بل اياك انتهى ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وَجْهُكَ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء لقوله وَمَا هَجَرْتُكِ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لَا إِلَى أَجَلِ **بلى** حرف جواب اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة وبعض هؤلاء يقول انها للتانيث بدليل امالتها وتختص بالنفي وتفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي ام مقرونا بالاستفهام حقيقيا

الباب الأول

كان نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم
بلى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريرا نحو الم ياتكم نذير قالوا بلى الست
بربكم قالوا بلى اجرى النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى فلذلك قال ابن عباس وغيره
لو قالوا نعم كفروا ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس لي
عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم يلزمه وقال آخرون تلزمه فيهما وجروا في ذلك على
مقتضى العرف لا اللغة ونازع السهيلي وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية متمسكين
بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى
افلا تبصرون ام انا خير لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق
له انتهى ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث
ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه صلعم قال لاصحابه
اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة ايسرك ان يكونوا
لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انه قال انت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى
وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل واعلم ان تسمية الاستفهام
تقريرا في الآية عبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضع
اوسع من هذا يأتي في باب النون **بيد** ويقال ميد بالميم وهو اسم ملازم للاضافة الى
ان وصلتها وله معنيان احدهما غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة
ولا استثناء متصلا وانما تستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون
بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير
يقال انه كثير المال بيد انه بخيل انتهى وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم
فسرها بمعنى على وان تفسيرها بغير اعلى والثاني ان تكون بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح
من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره
انها هنا بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت
ان ترني قوله ترني من الرنين وهو الصوت **بله** على ثلاثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك
واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث

وفتحها بناء على الأول والثالث واعراب على الثاني وقد روى بالأوجه الثلثة قوله يصف
السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق وانكار ابي علي ان ينفع
ما بعدها مردود بحكاية ابي الحسن وقطرب لم واذا قيل بله الزيدين او المسلمين او احمد او الهندات
احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريبان في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله اعددت
لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما
اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلثة وفسرها بعضهم
بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في الفاظ الاستثناء

حرف التاء

التاء المفردة
محركة في اوائل الأسماء ومحركة في اواخرها ومحركة في اواخر الأفعال ومسكنة في اواخرها فالمتحركة
في اوائل الأسماء حرف جر معناه القسم وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى وربما قالوا تربي وترب
الكعبة وتالرحمن وقال الزمخشري في وتالله لأكيدن أصنامكم الباء اصل احرف القسم والواو
بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه
مع عتو نمرود وقهره انتهى والمحركة في اواخرها حرف خطاب نحو أنتَ وأنتِ والمحركة في اواخر
الأفعال ضمير نحو قمتُ وقمتَ وقمتِ ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي ان التاء
هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء تكون علامة ومن
غريب امر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والافراد في أرأيتكما و
أرأيتكم وأرأيتكِ وأرأيتكنّ اذ لو قالوا أرأيتما كما جمعوا بين خطابين واذا امتنعوا من اجتماعهما
في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم مع ان الغلام طارئ عليه الخطاب بسبب
النداء وانه خطاب لاثنين لا لواحد وهذا اجدر وانما جاز يا غلامكم لان المندوب
ليس بمخاطب في الحقيقة وسيأتي تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف ان شاء الله تعالى والتاء الساكنة
في اواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامتْ وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم
وعليه فيأتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ والجملة قبله خبر ويرده ان البدل صالح
للاستغناء به عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف
الرحيم قليل وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقوله الى ملك ما أمه من محارب ابوه ولا
كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم ورب والأكثر تحريكها معهما بالفتح

حرف الثاء

ثم ويقال فيها فم كقولهم في جدث جدف حرف عطف يقتضي ثلثة امور التشريك في

الباب الأول

قوله والبيت على زيادة الف لانها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع

الحكم والترتيب والمهلة وفي كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء واما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الآية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله جيء بثم ايذانا بترتبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب والاجوبة السابقة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت وقد اجيب عن الآية الثانية ايضا بان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان واما المهلة فزعم الفراء انها قد تتخلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه

مسئلة اجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل لهم بقراءة الحسن

ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه واجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب واجاز في قوله صلى الله عليه وآله لايبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلثة اوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جائت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب قال باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه الامام ابو زكريا النووي ان المراد اعطائها حكمها في افادة معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا لم يقله احد بل البول منهي عنه سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام لا انتهى وانما اراد ابن مالك اعطائها حكمها في النصب لا في المعية ايضا ثم ما اورده انما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري في ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا مع ان النصب معناه النهي عن الجمع **تنبيه** قال الطبري في قوله تعالى أثم اذا ما وقع آمنتم به معناه اهنالك وليست ثم التي تاتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها ثم بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد نحو وازلفنا ثم الآخرين وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتاخر عنه كاف الخطاب

حرف الجيم

جير بالكسر على اصل التقاء الساكنين كامس وبالفتح للتخفيف كاين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى ابدا فيكون ظرفا والا لأعربت ودخلت عليها ال ولم يؤكد اجل بجير في قوله وقلن على البردي اول مشرب اجل جير ان كانت رواء اسافله ولا قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول جير واما قوله وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذلك انه فخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان بتاكيد جير بان التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت فالصواب ان يكتب جيرن الثاني ان يكون شبه آخر النصف باخر البيت فنونه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم ووصل بنية الوقف

جلل

حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة واسم بمعنى عظيم او يسير او اجل فمن الاول قوله قومي هم قتلوا اميم اخي واذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل ابوه الا كل شيء سواه جلل ومن الثالث قولهم فعلت ذلك من جللك وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الغداة من جلله فقيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني

حرف الحاء

حاشا على ثلاثة اوجه احدها ان تكون فعلا

الباب الأول

متعد يا متصرف فتقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الى ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه صلعم لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه صلعم فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ويرده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشا التي يستثنى بها وانما تلك حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف الثاني ان يكون تنزيهية نحو حاش لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى ولا يتاتى مثل هذا التاويل في حاش لله ما هذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا وعلى هذا فقراءة ابن مسعود حاشى الله كمعاذ الله وليسا جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنونها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ او برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات الثالث ان تكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو والشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقال حاشى ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم ويروى ايضا حاشى ابي بالياء ويحتمل ان تكون رواية الالف على لغة من قال ان اباها وابا اباها وفاعل حاشى ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى جانب هو اي قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا

حتى حرف يأتي لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى الا في الاستثناء وهذا اقلها وقل من يذكره وتستعمل على ثلاثة اوجه احدها ان تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة امور احدها ان لمخفوضها شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد

حرف الحاء

فاما قوله أتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب فضرورة واختلف في علة المنع
فقيل هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل
ويرده أنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه
وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى
أنت وأكرمتهم حتى إياك بالفصل لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل
كما في البيت وح فلا التباس ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت وفي البدل
منه رأيتك إياك فلا يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى وهي فرع عن
إلى فلا يحتمل ذلك والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت
السمكة حتى رأسها أو ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى
ثلثها أو نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري
واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس
محل الاشتراط إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه لكنه لم يصرح
به الثاني أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله ألقى الصحيفة كي
يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها أو عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الأرض حتى
أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى
بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي
أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور وإنما الاتفاق
في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو والثالث أن كلا منهما قد ينفرد
بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به إلى أنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي هو غايتي كما جاء في الحديث
أنا بك وإليك وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة أما الأول فلأن
حتى موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية وإلى ليست كذلك وأما
الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع
المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى أن أدخلها وأن المضمرة و
الفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت إلى أدخلها وإنما قلنا إن النصب بعد حتى
بأن مضمرة لا بنفسها حتى كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في

الأسماء

الباب الأول

الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان مرادفة
الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم هم
الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل
الجنة ويحتملهما فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ومرادفة الا في الاستثناء وهذا المعنى
ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به
ابن هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من احد حتى
يقولا والظاهر في الآية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله والله لا يذهب
شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل
ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه
اذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية و
النصرانية فتكون فيه للتعليل ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على
ذلك حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن
المتكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة
الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل
بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان
حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن المتكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها
اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز
نصبه اذا لم تقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم
حينئذ ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلثة
شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا
يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان
طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما
الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها
لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي

على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك والثالث ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقرار محذوف الثاني من اوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك من شروط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره والثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله القاها لان الق الصحيفة والزاد في معنى الق ما يثقله والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانكم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما قدمناه ولا يتاتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فيقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا وهو حسن ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة انتهى واقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر واقره ابو حيان عليه ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي ان الذي

قوله وزعم ابن عصفور ان اعادة مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة ووجهه ان اعادة الجار انما هو لدفع احتمال كونها عاطفة ولا يشترط فى الكلام ان يكون بحيث ينتفى عنه الاحتمال قطعة

قوله بخلاف المثال والبيت آه فى الشرح يعنى انه لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنيهم وجود بناك فى الخلق الى البائس واى مانع يمنع ان التعجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود فى الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لالى واقول ليس المانع من حلول الى محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارة لا يقابل بين كما تقدم فى الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط ان يكون المجرور بها بعضا او جزءا او كجزء والمجرور بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس ببعض اخير انظر بعرفه مما نقلناه قبيل من المطول سحق

قوله فواعجبا من قبيل الندبة للتوجع كانه يقول انا اتوجع لعدم حضورك فاحضر هذا الامر الذى يتعجب منه كليب على التصغير قبيلة ونهشل بنون وشين معجمة وزن جعفر ومجاشع كمجاهد بجيم وشين معجمة وعين مهملة اسما رجلين

لحظ ابن مالك ان الموضع الذى يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فيحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره بخلاف المثال والبيت السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة **تنبيه** العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل **الثالث** من اوجه حتى ان تكون حرف ابتداء اى حرفا يبتدأ بعده الجمل اى تستأنف فيدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقول الفرزدق فواعجبا حتى كليب تسبنى كأن اباها نهشل او مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى فى هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له اى فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقراءة نافع حتى يقولُ الرسول وكقول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف له فى ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وكذا قال فى الداخلة على اذا فى نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم انها الجارة وان اذا فى موضع جر بها وهذه المقالة سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها حرف ابتداء واذا فى موضع نصب بشرطها او جوابها والجواب فى الآية محذوف اى امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ونظيره حذف جواب لما فى قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فمبنى على صحة مجئ خبر لما مقرونا بالفاء ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب فى الآية الاولى مذكور وهو عصيتم او صرفكم وهذا مبنى على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الفعلية والاسمية فى قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك رايت زيدا امس وهو راكب واما من نصب فهى حتى الجارة كما قدمنا ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف اى الى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا للاقسام الثلثة كقولك اكلت السمكة حتى رأسها فلك ان تخفض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع على الابتداء وقد روى بالاوجه الثلثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذى غى وذى رشد

قوله فواعجبا حتى كليب تسبنى آه نهشل بنون وشين معجمة مفتوحتين اسم رجل والنهشل الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمى يكنى ابا نهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة والعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم

قوله فواعجبا بقلب الياء الفا وقيل واعجبا من قبيل الندبة للتوجع كانه يقول انا اتوجع لعدم حضورك يا عجبى فاحضر لهذا الامر الذى يتعجب منه ونهشل كجعفر ومجاشع اسما رجلين من تميم

قوله ضرورة ان العامل متحقق المضى والحال مقيدة له فتكون واقعة فى ذلك الزمن الماضى ولكنها حكيت ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هنا للمضى لا للحكاية نعم لو جعله حالا وهو راكب فربما تعين ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال والاستقبال فيكون ح للحال والمراد حكاية الماضى مثل وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد

حرف الحاء

قوله ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا له وذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذي كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة بالفعل من قوله اكلت السمكة حتى راسها جعل صالحا للعمل في راسها لانه مفرد يصلح لتسلط على نصبه ورفع الراس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فقيل حتى راسها ماكول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عما كان صالحا له من العمل قطعه انتهى

قوله وهذا قول البصريين وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي ان هذا قول بعضهم لا كلهم وذلك لانه قال في اكلت السمكة حتى راسها بالرفع وقد اباه بعض البصريين وليس بجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في كون زيد ضربته لذلك وان كان معلوما ما هي

قوله ويرده ان حرف الجر لا تعلق عن العمل وانما يدخل على المفردات او ما في تاويل المفردات

وقوله حتى نعله القاها الآن بينهما فرق من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ونفي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع اوجه احدها الابتداء والثاني العطف والثالث اضمار الفعل والجملة التي بعده خبر على الاول ومؤكدة على الثاني كما انها كذلك مع الخفض واما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف بل بالرفع او بالنصب باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيدا لضربت القوم قال وانما جاز الخفض في حتى نعله لان ضمير القاها للصحيفة ولا يجوز على هذا الوجه ان يقدر انه للنعل ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل جر بحتى ويرده ان حرف الجر لا تعلق عن العمل وانما تدخل على المفردات او ما في تاويل المفردات وانهم اذا اوقعوا بعدها ان كسروها فقالوا مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حرف الجر اذا دخل على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق

حيث وطي تقول حوث وفي الثاء فيهما الضم تشبيها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر والكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقراءة من قرء من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان والغالب كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وقد تقع مفعولا به وفاقا للفارسي وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان اولته بعالم جاز ان ينصبه في راي بعضهم ولم يقع اسما لان خلافا لابن مالك ولا دليل له في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة ويلزم حيث الاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية

واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه وندرت اضافتها الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم والكمائي يقيسه وانذر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله اذا ريدة من حيث ما نفحت له اتاه برياها خليل يواصله اى اذا ريدة نفحت له من حيث هبت وذلك لان ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه قاله ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد انتهى ورايت بخط الضابطين اما ترى حيث سهيل طالعا بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اى موجود فحذف الخبر واذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان

حرف الخاء المعجمة

خلا على وجهين احدهما ان تكون حرفا جارا للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة الثاني ان تكون فعلا متعديا ناصبا له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشى والجملة مستانفة او حالية على خلاف في ذلك كقولك قاموا خلا زيدا وان شئت خفضت الا في نحو قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت ومعنى قاموا ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني قاموا وقت خلوهم عن زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشى وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه

حرف الراء

رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه اخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك

حرف الراء

لم يكن عارًا عليك ورب قتل عارٌ ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر
للمجرور اذ هو في موضع مبتداء كما مرّ وليس معناه التقليل دائمًا خلافًا للاكثرين ولا التكثير
دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا فمن الاول ربما يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وسمع
اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه
وهو مما تمسك الكسائي به على اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي وقال الشاعر فيا رب يوم قد لهوت
وليلة بآنسة كانها خط تمثال وقال آخر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه
الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف والبيتان مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد
منهما التقليل ومن الثاني قول ابي طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة
للارامل يريد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقول الآخر الا رب مولود وليس له اب وذي
ولد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع و
خمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ونظير رب
في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادته تارة وافادة التقليل اخرى قد على ما سياتي ان شاء الله
في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جُبَيْر وجُبَيْل فيكون للتقليل وقال فويق جبيل شامخ لن
تناله بقنته حتى تكل وتعملا وقال لبيد وكل اناس سوف يدخل بينهم دويهية تصفر منها
الانامل الا ان الغالب في قد والتصغير افادتهما للتقليل ورب بالعكس وتنفرد رب بوجوب
تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهرًا وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق
المعنى ان كان ضميرًا وغلبة حذف معداها ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا وبعد
الواو اكثر وبعد بل قليلًا وبدونهن اقل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله وابيض
يستسقى الغمام بوجهه وقوله بل بلد ذي صعد واكام وقوله رسم دار وقفت في طلله و
بانها زائدة في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء
وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب
كما في قولك هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرًا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرًا الا قليلًا قال
وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض وسنيق جبل بعينه وسناء ارتفاعا
فعطف سنما على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورًا وبقرة عظيمة وزعم الزجاج وموا

ان مجرورها لا يكون الا في محل نصب والصواب ما قدمناه واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول على الجملة الفعلية وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ومن دخولها على الاسمية قول ابى دواد ربما الجامل المؤبل فيهم وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفة لما ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان أهلك فرب فتى سيبكى على مهذب رخص البنان وقوله يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة لغة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف

حرف السين المهملة

السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك انها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين الآية واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قاله الزمخشري فان قلت اي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد من الاضطراب اذا وقع انتهى ثم لو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دابه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة

قال قلت بين انما نضاف الا مقدرة وبصرى بفتح الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف اليه بين محذوف والتقدير بين اماكن بصرى فحذف واقيم المضاف اليه مقامه لفظه

قوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل فلا يكون مثل تاويل ونفخ في الصور لان فيه استعمال الماضي في معنى المستقبل مجازا فقط وفيما نحن فيه ذكر المستقبل ثم تاويله بالماضي ثم ارادة معنى المستقبل الذي هو مدلول المضارع ولا شك في كونه تكلفا وقيل لا تكلف فيه لانهم قالوا ان هذه الحالة

ساسعى الان اذ بلغت اناها فان الان للزمن الحاضر فينافي الاستقبال قلت قد اعتذر عنه بان مراده بالان القريب قال الدماميني وقد لا يحتاج الى التاويل بالقريب بل يقال انه مقدر بمن كانه قال ساسعى من الان قلت فيستقيم المعنى حينئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداؤه زمانا حاليا وما هو الا بمنزلة ان يقال سأسير غدا من الان مريدا بالان حقيقته من غير تاويل

حرف السين المهملة

ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او
الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوماء الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم
الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في اولئك
سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة وهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم
منك **سوف** مرادفة للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر الى ان
كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير
وسي بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين
بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله
وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء **سي** من لا سيما اسم بمنزلة
مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وتثنيته سيان وتستغني حينئذ عن الاضافة كما استغنت
عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا
سواءان الا شاذا كقوله فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا
وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء
في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ انتهى وذكر غيره انه قد يخفف وقد تحذف الواو
كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهو عند الفارسي نصب
على الحال فاذا قيل قاموا لا سيما زيد فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرارا
لا كما تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وعند غيره هو اسم لا التبرئة ويجوز في الاسم الذي
بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي بهن ولا سيما يوم فالجر ارجحها
وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في ايما الاجلين والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما
موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه
في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاقها على من يعقل وعلى الوجهين
ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله
مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا
فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما
نزلت منزلة الا في الاستثناء ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى و

الباب الأول

اجيب بانه تخريج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا

سواء يكون بمعنى مستو ويوصف به المكان بمعنى انه نصف بين مكانين و الأفصح فيه حينئذ ان يقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وهو احد الصفات التي جاءت على فعل كقولهم ماء روى وقوم عدى وقد يمد مع الفتح او بكسر او بضم وكلاهما مع القصر وقرئ بهما ويوصف به غير المكان فيجب ان يمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء هو والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء الجحيم وقولك هذا درهم سواء وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر وهو اغرب معانيها كقوله فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس الأحزاب ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب والرفع وهو الأرجح وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد للوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك واجيب بتقدير سواء خبرا لهو محذوفا وحالا لثبت مضمرا كما قالوا لا افعله ما ان حراء مكانه ولا يمتنع الخبر في قولهم سواءك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير ويخبر بسوى التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء وقد اجيز في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وابطل ابن عمرون الأول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان أأنذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره

حرف العين

عدا مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين وفي حكمها مع ما والخلاف في ذلك

ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية على على وجهين احدهما ان تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران احدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة ولخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي فحذفت وجعل مجرورها مفعولا وقد حمل الاخفش على ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح وكذلك لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك والثاني انهم يقولون نزلت على الذي نزلت اي عليه كما جاء ويشرب مما تشربون اي منه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء اما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه او اجد على النار هدى وقوله وبات على النار الندى والمحلق وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم علي ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض الثاني المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي عني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها اي عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت الخامس الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان اي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلو ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون السابع موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول وقد قرئ ابي بالباء وقالوا اركب على اسم الله الثامن ان تكون زائدة للتعويض او لغيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا له قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد يوما شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ان الاصل فانظر لنفسك ثم ابتدأ الاستفهام وابن جني يقول في ذلك ايضا ان الاصل فانظر من تثق به فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا وقيل بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ بمن تثق مستفهما والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قاله ابن مالك وفيه نظر لان راق البني بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا وانما المراد يعلو ويرتفع التاسع ان تكون للاستدراك والاضراب

كقولك فلانٌ لايدخلُ الجنة لسوءِ صنيعهِ على انه لاييأسُ من رحمةِ الله وقوله فوالله لاانسى قتيلاً
رُزيتُه بجانبِ قوسى مابقيتُ على الارضِ على انّها تعفو الكلومُ وانما توكّل بالأدنى وان
جلّ مايمضى اى على انّ العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكلٍّ تداوينا فلم يشفِ مابنا
على انّ قربَ الدارِ خيرٌ من البعدِ ثم قال على انّ قربَ الدارِ ليس بنافعٍ اذا كانَ من تهواهُ ليس بذي ودِّ
ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يُشفَ مابنا فقال بلى انّ فيه شفاءً ما ثم ابطل بالثانية قوله على انّ قرب
الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشى بما قبلها عند من قال به لانها
اوصلت معناه الى مابعدها على وجه الاضراب والاخراج او هى خبر لمبتدأ محذوف والتحقيق على كذا
وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك انّ الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جئ بما
هو التحقيق فيها والثانى من وجهى على ان تكون اسماً بمعنى فوق وذلك اذا دخلت عليها من كقوله
غدتْ من عليهِ بعدَ ماتمَّ ظِمؤُها وزاد الاخفش موضعاً آخر وهو ان يكون مجرورها وفاعل
متعلقها ضميرين لمسمّى واحد نحو قوله تعالى امسِكْ عليكَ زوجَكَ وقولِ الشاعر هَوِّنْ عليكَ
فانّ الأمورَ بكفِّ الالهِ مقاديرُها لانه لايتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فى غير باب
ظنّ وفقد وعدم لايقال ضربتُنى ولافرحتُ بى وفيه نظر لانها لو كانت اسماً فى هذه المواضع
لصحّ حلول فوق محلّها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية الى فى نحو فصرهنّ اليكَ و
اضممْ اليكَ وهزّى اليكِ وهذا كله يتخرج اما على التعليق بمحذوف كما قيل فى اللام فى سقياً لكَ
واما على حذف مضاف اى هوّن على نفسك واضمم الى نفسك وقد خرّج ابن مالك على هذا قوله
وما اصاحبُ من قومٍ فاذكرُهم الّا يزيدُهم حُبّاً الىّ هُمُ فادعى ان الاصل يزيدون انفسهم
ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك انه
ظن ان الضميرين لمسمّى واحد وليس كذلك فان مراده انه مايصاحب قوماً فيذكر قومه لهم
الّا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبّاً اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة فى حماسة ابى تمام ولا
يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل فى قوله قد بتُّ احرسُنى وحدى ويمنعنى صوتُ السباعِ
به يضبحن والهامُ لان ذلك شعر فيحتمل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الانبارى ان الى قد
ترد اسماً فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتاً ففى غاية الشذوذ
ولا على قول ابن عصفور ان اليك فى واضمم اليك اغراء والمعنى خذ جناحك اى عصاك لان الى
لا يكون بمعنى خذ عند البصريين ولان الجناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من

حرف العين

المفيرن عن على ثلاثة اوجه احدها ان تكون حرفا جارا وجميع ما ذكر لها عشرة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت عن القوس وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا وسيأتي الثاني البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني وذلك لان المعروف ان يقال افضلت عليه قيل ومنه اني احببت حب الخير عن ذكر ربي اي قدمته عليه وقيل هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة اي منصرفا عن ذكر ربي وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني وهي على حقيقتها اي اني تثبطت عن ذكر ربي وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله الرابع التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهو راي الزمخشري وقال في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة عنها بسببها وحقيقته اصدار الزلة عنها ومثله وما فعلته عن امري وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها الخامس مرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان آخر من بعد مواضعه ونحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة وقال ومنهل وردته عن منهل السادس الظرفية كقوله وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا الرباعة نجوم الحمالة قيل بدليل ولا تنيا في ذكري والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر السابع مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات الشاهد في الاول اولئك الذين يتقبل عنهم احسن ما عملوا بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر ربنا تقبل منا الثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى التاسع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس العاشر ان تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا

النّي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده الوجه الثاني ان تكون حرفا مصدريا وذلك ان بني تميم يقولون في نحو اعجبني ان تفعل عن تفعل قال ذو الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم يقال ترسمت الدار تاملتها وسجم الدمع سال وسجمته العين وكذلك يفعلون في ان المشددة فيقولون اشهد عن محمدا رسول الله وتسمى عنعنة تميم الثالث ان تكون اسما بمعنى جانب وذلك متعين في ثلثة مواضع احدها ان تدخل عليها من وهو كثير كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وبحمله عندي ثم لآتينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم فتقدر معطوفة على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فان جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية والثاني ان يدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله على عن يميني مرت الطير سنحا والثالث ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابي نواس دع عنك لومي فان اللوم اغراء وذلك لئلا يؤدي الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وقد تقدم الجواب عن هذا ومما يدل على انها اسم في البيت هنا انها لا يصح حلول الجانب محلها عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل ابدا الا انه يختص بالنفي وهو معرب ان اضيف كقولهم لا افعله عوض العائضين مبني ان لم يضف وبناؤه اما على الضم كقبل او على الكسر كامس او على الفتح كاين وسمي الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء عوضه جزء اخر وقيل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض واختلف في قول الاعشى رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق فقيل ظرف لنتفرق وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض وانصاب تركن لدى السعير والسعير اسم لصنم كان لعنزة انتهى ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت عسى فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين يتصل بالضمير كقوله يا ابتا علك او عساكا خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وتستعمل على اوجه احدها ان يقال عسى زيدان يقوم واختلف في اعرابه على اقوال احدها وهو قول الجمهور انه مثل كان

زيد يقوم واستشكل بان الخبر فى تاويل المصدر والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات
فاجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اى عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اى
عسى زيد صاحب القيام ومثله وَلكنّ البِرَّ مَن آمَنَ بالله اى ولكن صاحب البر من آمن بالله
والثانى انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وَمَا كانَ هذا القرآنُ اَن يُفترى والثالث
ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشئ لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا والقول
الثانى انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف
الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان
والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه يكون ح بدلا لازما يتوقف
عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل والرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان
والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزئين كما سد مسد
المفعولين فى قراءة حمزة وَلا تحسَبَنّ الذينَ كفروا اَنّما نُملى لهم خيرٌ بالخطاب واختاره ابن مالك
الاستعمال الثانى ان يسند الى ان والفعل فيكون فعلا تاما هذا هو المفهوم من كلامهم
وقال ابن مالك عندى انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها فى هذه الحالة مسد الجزئين
كما فى اَحَسِبَ النّاسُ اَن يُترَكوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت فى ذلك عن اصلها والثالث
والرابع والخامس ان ياتى بعدها المضارع المجرد او المقرون بالسين او الاسم المفرد نحو عسى
زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما والاول قليل كقوله عسى الكربُ الذى اَمسَيتُ
فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ والثالث اقل كقوله اكثرتَ فى العذلِ مُلحًّا دائمًا لا تُكثِرَنْ اِنّى عسيتُ
صائمًا وقولهم فى المثل عسى الغُوَيرُ اَبؤُسًا كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اى يكون
ابؤسا واكون صائما لان فى ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلى ولان المرجو كونه صائما لا نفس
الصائم والثانى نادر جدا كقوله عسى طيِّئٌ مِن طيِّئٍ بعدَ هذهِ سَتُطفِئُ غُلّاتِ الكُلى
والجوانحِ وعسى فيهن فعل ناقص بلا اشكال والسادس ان يقال عساى وعساك وعساه و
هو قليل وفيه ثلثة مذاهب احدها انها اجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت
لعل مجراها فى اقتران خبرها بان قاله سيبويه والثانى انها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير
ضمير النصب مكان ضمير الرفع قاله الاخفش ويرده امران احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما
ثبت فى المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قوله يا ابنَ الزُّبيرِ طالما عَصَيكا فالكاف

الباب الأول

بدل من التاء بدل اقتضب فيا الامن انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني ان الخبر فظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها والثالث انها باقية على اعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس قاله المبرد والفارسي وردّ باستلزامه في نحو قوله يا ابتا علّك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه ولهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله والتاسع عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويتخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر **تنبيه** اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان تقدر العاملين تنازعا زيدا فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا **عل** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه امرين احدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال اخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك واما قوله يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالهاء للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا ومتى اريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة والمعنى انه يصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا اقب من تحت عريض من عل ومتى اريد به النكرة كان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل اذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص **عل** بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند من زعم زيادة اللام قال لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وهما بمنزلة عسى في المعنى وبمنزلة ان المشددة في العمل وعقيل تخفض بهما وتجيز في لامهما الفتح تخفيفا والكسر على اصل التقاء الساكنين ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وقوله علّ صروف الدهر او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها فتستريح من زفراتها وسياق البحث في ذلك وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط

حرف الغين المعجمة

الفاء وانشد لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم ...

الفاء وانشد لعل التفا تا منك نحوى مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب

عند اسم للحضور الحسي نحو فلما رآه مستقرا عنده والمعنوي نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وللقرب كذلك نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وكسر فائها اكثر من ضمها وفتحها ولا تقع الا ظرفا او مجرورة بمن وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي قال الحريري لحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها **تنبيهان الاول** قولنا عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر وتأتي ايضا لزمانه نحو الصبر عند الصدمة الاولى وجئتك عند طلوع الشمس **الثاني** تعاقب عند كلمتان لدى مطلقا نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون ولدن اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه وقد اجتمعتا في قوله تعالى آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن فيهما لصح ولكن ترك دفعا للتكرار وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما ولا يصلح لدن هنا لانه ليس محل ابتداء ويفترقن من وجه ثان وهو ان لدن لا تكون الا فضلة بخلافهما بدليل ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ وثالث وهو ان جرها بمن اكثر من نصبها حتى انها لم تجئ في التنزيل منصوبة وجر عند كثير وجر لدى ممتنع ورابع وهو انهما معربان وهي مبنية في لغة الاكثرين وخامس وهو انها قد تضاف الى الجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وسادس وهو انها قد لا تضاف وذلك انهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة ثم اعلم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى وقد اغنانا هذا البحث عن عقد فصل للدى ولدن في باب اللام

حرف الغين المعجمة

غير اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا ان فهم معناه وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف

الباب الأول

الخبر اى مقبوضًا وبنصبها على اضمار الأسم اى ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا ونيّة ثبوته كقراءة بعضهم لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ بالكسر من غير تنوين اى من قبل الغلب ومن بعده وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا وقال الأخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانّما هو بمنزلة كلّ وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضمّ والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لانّ التنوين امّا للتمكن ولا يلحق الّا المعربات وامّا للتعويض فكان المضاف اليه مذكور ولا تتعرف غير بالاضافة لشدّة ابهامها وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين احدهما وهو الأصل ان تكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذى كنّا نعمل او لمعرفة قريبة منها نحو صراط الذين انعمت عليهم الأية لانّ المعرف الجنسي قريب من النكرة ولانّ غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها حتى زعم ابن السراج انها حينئذ تتعرف وترده الأية الأولى والثاني ان تكون استثناء فتعرب باعراب الاسم التالى الّا فى ذلك الكلام فتقول جاء القوم غيرَ زيدٍ بالنصب وما جاءنى احد غير زيد بالنصب والرفع وقال الله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر يقرء برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس وامّا على انّه استثناء وابدل على حدّ ما فعلوه الّا قليل منهم ويؤيده قراءة النصب وان حسن الوصف فى غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع الأمرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثانى مفقود هنا ولهذا لم يقرء بالخفض صفة للمؤمنين الّا خارج السبع لانه لا وجه لها الّا الوصف وقرئ ما لكم من الهٍ غيره بالجر صفة على اللفظ وبالرفع على الموضع وبالنصب على الاستثناء وهى شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لا اله الّا الله وانتصاب غير فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الّا عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحالية عند الفارسى واختاره ابن مالك وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبنى كقوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال وقوله لذ بقيس حين يابى

غيره تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك فى البيت الأول اقوى لانه انضم فيه الى الابهام والاضافة لمبنى تضمن غير معنى الّا تنبيه هذا الأول من شكل التراكيب التى وقعت فيها كلمة غير قول الحكمى

غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وفيه ثلثة اعاريب احدها ان غير مبتدا لاخبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك والثاني ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع قلنا في النثر وهذا شعر فيجوز فيه كقوله انا ابن جلا اي انا ابن رجل جلا الامور وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان والثالث انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف

التنبيه الثاني من ابيات المعاني قول حسان

اتانا فلم نعدل سواه بغيره ❊ نبي بدا في ظلمة الليل هاديا

فيقال سواه هو غيره فكانه قال فلم نعدل غيره بغيره والجواب ان الهاء في بغيره للسوى فكانه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواه هو نفسه عليه الصلوة والسلام فالمعنى فلم نعدل سواه به

حرف الفاء

الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سياتي وان الجر برب مضمرة كما مر وترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلثة امور احدها الترتيب وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه ونحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب واحتج بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد الامر الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما

قال والجواب القاطع لاصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو للقطع بانه دلالة في قوله تعالى اذا نودي للصلوة الاية على انه يجب السعي عقيب النداء بلا تراخ وانه لا يجوز تقديم ترك البيع المفهوم من ورود البيع على السعي انتهى وفي الشرح واستدلال التفتازاني

الامدة الحجاز وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء في هذه الاية للسببية وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الاية وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاآن في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها ومثله ما بعوضة فما فوقها قال والفاء نائبة عن الى ويحتاج على هذا القول الى ان يقال وصحت اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع اولان التقدير بين مواضع الدخول وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستانس له عندي بمجي عكسه في قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لم ار من ذكره والامر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه ونحو فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم وقد يجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امراته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة يقول يا لهف ابي على الحارث اذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سالما ان لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد يا لهف نفسي

الثاني من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا وهو منحصر
في ست مسائل احديها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
ونحو إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ الثانية ان تكون فعلية
كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي ان يا نبي إِنْ تُبْدُوا
الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ
الثالثة ان يكون فعلها انشائيا نحو إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ونحو فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ
مَعَهُمْ ونحو قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ فيه امران الاسمية والانشاء
ونحو إن قام زيد فوالله لأقومن ونحو إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا الرابعة ان يكون فعلها
ماضيا لفظا ومعنى اما حقيقة نحو إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ونحو إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ
قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وقد هنا مقدرة واما مجازا
نحو وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع الخامسة
ان يقترن بحرف استقبال نحو مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ ونحو وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ
فَلَنْ تُكْفَرُوهُ السادسة ان تقترن بحرف له الصدر كقوله فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ
يَلْتَهِبُ الْتِهَابًا لما عرفت من ان رب مقدرة وانها لها الصدر وانما دخلت في نحو وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ
اللَّهُ مِنْهُ لتقدير الفعل خبر المحذوف فالجملة اسمية وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو وَإِنْ
تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ وان الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله مَنْ
يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وعن المبرد انه منع ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير
فالرحمن يشكره وعن الاخفش ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ
لِلْوَالِدَيْنِ وتقدم تأويله وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها
والا استمتع بها **تنبيه** كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك
في نحو الذي يأتيني فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم اعطاء الدرهم على
الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ
مَعَهُمْ في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى القسم وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى وَمَا أَصَابَكُمْ
مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ **الثالث** ان تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها وهذا
لا يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة

الجواز

الباب الأول

لجواز بكون الخبر امرا او نهيا فالأمر كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله انت فانظر لاي
ذاك تصير وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد
الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي انتهى وتاول المانعون قوله
خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان وقوله انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف
انظر الاول وحده فبرز ضميره فقيل انت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر حميم
وما بينهما معترض او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل وإياي فارهبون وعلى
هذا فحميم بتقدير هو حميم ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها
يتذبذب لان الفاء لا تدخل في جواب لما خلافا لابن مالك واما قوله تعالى فلما نجاهم الى البر
فمنهم مقتصد فالجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك
واما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون
على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها
وهذا مردود لاقترانه بالفاء وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى وقيل
جواب الاولى محذوف اي انكروه **مسئلة** الفاء في نحو بل الله فاعبد جواب لاما
مقدرة عند بعضهم وفيه اجحاف وزائدة عند الفارسي وفيه بعد وعاطفة عند غيره
والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ لئلا تقع الفاء صدرا
كما قال الجميع في الفاء في نحو اما زيدا فاضرب اذ الاصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا وقد مضى شرحه
في حرف الهمزة **مسئلة** الفاء في نحو خرجت فاذا الاسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني
وجماعة وعاطفة عند مبرمان وابي الفتح وللسببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحق ويجب عندي
ان يحمل على ذلك مثل انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ونحو ائتني فاني اكرمك اذ لا يعطف الانشاء
على الخبر ولا العكس ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها **مسئلة** ايحب احدكم ان يأكل
لحم اخيه ميتا فكرهتموه قدر انهم قالوا بعد الاستفهام لا فقيل لهم فهذا كرهتموه يعني والغيبة
مثله فاكرهوها ثم حذف المبتدأ وهو هذا وقال الفارسي التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وضعفه
ابن الشجري بان فيه حذف الموصول وهو ما المصدرية دون صلتها وذلك رديء وجملة واتقوا الله
عطف على ولا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الاول وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي وبعد
فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي فانه قال كانهم قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا

٨٧

الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على فاكرهوا وان لم يذكر كما في اضرب بعصاك الحجر فانفجرت والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وان لم تكن كما مذكورة كما ان ما تاتينا فتحدثنا معناه فكيف تحدثنا وان لم يكن كيف مذكورة انتهى وهذا يقتضى ان كما ليست محذوفة بل ان المعنى يعطيها فهو تفسير معنى لا تفسير اعراب **تنبيه** قد تكون الفاء للاستئناف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اى فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله فانما يقول له كن فيكون بالرفع اى فهو يكون ح وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه اى فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه والتحقيق ان الفاء فى ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف عليه فى هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف

فى حرف جر له عشرة معان **احدها** الظرفية وهى اما مكانية او زمانية وقد اجتمعتا فى قوله تعالى الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين او مجازية نحو ولكم فى القصاص حيوة ومن المكانية ادخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى راسى الا ان فيهما قلبا **الثانى** المصاحبة نحو ادخلوا فى امم اى معهم وقيل التقدير ادخلوا فى جملة امم فحذف المضاف فخرج على قومه فى زينته **والثالث** التعليل نحو فذلكن الذى لمتننى فيه لمسكم فيما افضتم وفى الحديث ان امراة دخلت النار فى هرة حبستها **والرابع** الاستعلاء نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل وقال هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة وقال الخر بطل كان ثيابه فى سرحة **والخامس** مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الاباهر والكلى وليس منه قوله تعالى يذرؤكم فيه خلافا لزاعمه لمن قال هى للتعليل بل هى للتعليل اى يكثركم بسبب هذا الجعل والاظهر قول الزمخشرى انها للظرفية المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم فى القصاص حيوة **والسادس** مرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى افواههم **والسابع** مرادفة من كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثين شهرا فى ثلاثة احوال وقال ابن جنى التقدير فى عقب ثلاثة احوال ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتمال ان يكون اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال لا حول اى فى ثلاث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور الدهور وقيل يريد ان احدث عهده خمس سنين ونصف فى

لها وهو ابتداء الغاية مطلقا عند الكوفيين وفى غير الزمان عند البصريين
سواء كان المجرور بها مكانا نحو من البصرة او غيره نحو من الكتاب
من زيد الاعمرو
قوله الا عم صباحا ايها الطلل البالى
آه هذان البيتان من قصيدة لامرء القيس
وفى الصحاح عم صباحا كلمة تحية كانه
محذوف من نعم بالكسر ينعم
كما تقول كل من
اكل ياكل

بمعنى مع والثامن المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع
الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل والتاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة
كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس
على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير تعويض
اجازه الفارسي في الضرورة وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا تخال في سواده يرندجا واجازه
بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها **حرف القاف قد** على وجهين حرفية وستاتي
واسمية وهي على وجهين اسم فعل وسياتي واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين
مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذه
قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة
وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي
والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني
درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة
البناء وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان النون حذفت للضرورة
كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة
للساكنين واما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف
تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطات
عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف وقول الاخر فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم
صرد يصيح وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد يحذف بعدها الدليل كقوله
النابغة أفد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اي وكأن قد زالت ولها ستة
معان احدها التوقع وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع
قدومه واما مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة لان الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول قد ركب
الامير لمن ينتظر ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة
الله سبحانه لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي
قد وقع وقد تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبله

واحد او حرفين فان الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف فضاعفوا الا
الحروف ان يكون على حرف واحد كباء الجر ولامه او على حرفين
كمن وعن واعلم ان هذه مبنية اذا استعملت في وجهين
متعلق به او حال ثابتة ولا يجوز جره على انه بدل
تفصيل من وجهين لان الياء فيه
ليست للمصدرية والتثنية
لان اصله مبني
اسم مفعول
من البناء ظنت

الأخبار متوقعا الا انه الان متوقع والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق الثاني تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب وانبنى على افادتها ذلك احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهو ان صيغهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم واما قول عدي لَوْلَا الحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِيَ قَدْ عَسَا فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ فعسى هنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا او مقدرة نحو هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ونحو أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله الثالث ذكره ابن عصفور وهو ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ انتهى والظاهر في الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم له في الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ومقتضى كلام الزمخشري انها في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا في سورة الاعراف فان قلت فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت لها بالله البيت قلت لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور

وان من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا فانه قال في تسهيله وبدخل على فعل ماض متوقع
لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال انتهى الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام وذلك لان
الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو وان ربك
ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه
المعنى الثالث التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود
البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه
وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد
من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما
قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك
القرن مصفرا انامله وقال الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك قال اي ربما نرى ومعناه تكثير
الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة
الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب الخامس التحقيق نحو قد افلح من زكيها وقد
مضى ان بعضهم حمل عليه قد يعلم الله ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك
الى توكيد الوعيد وقال غيره في ولقد علمتم الذين اعتدوا قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم
مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد وقد مضى نقل القول بالتقليل في الاولى و
التقريب والتوقع في مثل الثانية ولكن القول بالتحقيق فيهما اظهر والسادس النفي حكى ابن سيدة
قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه وهذا غريب واليه اشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب
الجواب بعدها انتهى ومحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل
صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا الى المعنى وان كانا انما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم
لمجيء قوله والحق بالحجاز فاستريحا وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه
مسئلة قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيدا يضربه عمرو مطلقا
وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن
وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي
ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت
بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها قط على ثلاثة اوجه احدها ان تكون ظرف

قوله الشعواء والمتفرقة ... فليلة اللحم واللحيين بفتح اللام تثنية لحي وهو منبت اللحية وسرحوب بضم المهملتين طويلة على الارض توصف بها الانثى خاصة عند الارب
قوله وقال غيره في قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد فيه مسامحة والمراد ان قد واللام مثل ان واللام او ان قد مثل كل واحد منهما والا فكيف يكون قد وحدها مثلهما عشى
قوله قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها ...

زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في افصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة تقول لا افعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال و بنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الآن على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد يتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاءه مع ضمها او اسكانها الثاني ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة الثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك

حرف الكاف

الكاف المفردة جارة وغيرها والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد والثاني التعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجردة من ما نحو وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الآية قال الاخفش اي لاجل ما ارسلنا فيكم رسولا منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هديكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب وما ذكرناه في الآيتين من ان ما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية و غيرهما انها كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض واختلف في نحو قوله و

طرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

فقال الفارسي الاصل كيما فحذف الياء وقال ابن مالك هذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى بنزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا البيت وان الصواب فيه

اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا

البيت والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير

الباب الأول

وقيل في كن كما انت ان المعنى على ما انت عليه وللنحويين في هذا المثال اعاريب احدها هذا
وهو ان ما موصولة وانت مبتدا حذف خبره والثاني انها موصولة وانت خبر حذف
مبتداؤه اى كالذى هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة اى
كالذى هو لهم آلهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قوله وننصر
مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في
قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتداء
حذف خبره اى عليه او كائن وقد قيل في كما لهم آلهة ان ما كافة وزعم صاحب المستوفى ان الكاف
لا يكف بما ورد عليه بقوله واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم وقوله اخ ماجد
لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت
ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت
ثم حذفت كان فانفصل الضمير وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية تنبيه
تقع كما بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر او حالا ويحتملهما قوله تعالى
كما بدأنا اول خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر فهو اما معمول لنعيده اى نعيد اول خلق
اعادة مثل ما بدأناه او لنطوي اى نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته حالا
فذو الحال مفعول نعيده اى نعيده مماثلا للذى بدأناه وتقع كلمة كذلك ايضا كذلك فان قلت
فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تأتينا آية
كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل في المعنى نعت لمصدر قال المحذوف كما ان كذلك
نعت له ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل
توكيدا لكذلك لانه ابين منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك ولا خبرا
لمحذوف بتقدير الامر كذلك لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله قلت مثل بدل من كذلك
او بيان او نصب بيعلمون اى لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى فمثل بمنزلتها في مثلك لا يفعل
كذا او نصب بقال والكاف مبتداء والعائد محذوف اى قاله ورد ابن الشجري ذلك على مكي بان قال
قد استوفى مفعوله وهو مثل وليس بشئ لان مثل مفعول مطلق او مفعول به ليعلمون والضمير
المقدر مفعول به لقال والمعنى الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل
كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا والخامس

حرف الكاف

التوكيد وهي الزايدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس شيء مثله اذ لو لم تقدر زايدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الاية غير زايدة ثم اختلف فقيل الزايد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت واما بمثل ما امنتم به فقد يشهد للقايل بزيادة المثل فيها قراءة ابن عباس بما امنتم به وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه او بمحمد صلى الله عليه واله او بالقران وقيل مثل للقران وما للتورية اي فان امنوا بكتابكم كما امنتم بكتابهم وفي الاية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف ومثلا لا زايد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف مأكول واما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كساير الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مررت بكالاسد وتتعين الحرفية في موضعين احدهما ان تكون زايدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء والثاني ان تقع هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكونا مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل ان الكافين حرفان اكد اولهما بثانيهما كما قال فلا للما بهم ابدا دواء وان يكونا اسمين اكد اولهما بثانيهما وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما واما الكاف غير الجارة فنوعان مضمر منصوب او مجرور نحو ما ودعك ربك وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الاشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم اياك واياكما ونحوهما هذا هو الصحيح وبعض

اسماء

الباب الأول

اسماء الافعال نحو هيهات ورويدك والنجاءك ولا ارايت بمعنى اخبرني نحو ارايتك هذا الذي
كرمت علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه وعكس ذلك
الفراء فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه ورده صحة الاستغنا
عن الكاف وانها لم تقع قط مرفوعة وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه ان يصح
الاقتصار على المنصوب في نحو ارايتك زيدا ما صنع لانه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده
فلا يجوز الاقتصار عليه واما ارايتك هذا الذي كرمت علي فالمفعول الثاني محذوف اي لم
كرمته علي وانا خير منه وقد تلحق الفاظا اخر شذوذا وتاوحمل على ذلك الفارسي قوله لسان الشؤ
تهديها الينا وخنت وما حسبتك ان تحينا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر
وقيل يحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين
كفروا انما نملي لهم بالخطاب **كي** على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا من كيف
كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اراد كيف فحذف الفاء
كما قال بعضهم سو افعل يريد سوف الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة
على ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية في قوله
اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية
مضمرة نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت النصب بان الثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية
معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تاسوا ويؤيده صحة حلول ان محلها وانها لو كانت حرف
تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا يكون
دولة اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر فهي تعليلية جارة ويجب اضمار ان بعدها
ومثله في الاحتمالين قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية
مؤكدة بان ولا يظهر ان بعد كي الا في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان
ظاهرة او مضمرة ويرده نحو لكي لا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم
ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين انها ناصبة دائما ويرده قولهم
كيمه كما يقولون لمه وقول حاتم واوقدت ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في
البيت داخله لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعل

نسخ عنه اللفظ ونقل الى طلب الاخبار فان قلت ما معنى
قولكم مفعول اول وثاني واخبر انما يتعدى
بنفسه الى واحد ويتعدى الى الثاني بالباء تقول
اخبرت زيدا بكذا او اخبرته عن عمرو بكذا فيتعدى الى الآخر بعن قلت

قوله كي تجنحون الى السلم وما ثئرت اه تجنحون تميلون والسلم الصلح بكسر المهملة وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة اوله مبني للمفعول من ثارت القتيل بالقتيل قلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب

ماذا او يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اى كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه **تنبيه** اذا قيل جئت لتكرمني بالنصب فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون المضمر كي والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة **كم** على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد وتشتركان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير واما قول بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدلت ان وصلتها من كم فمردود لان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل والصواب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا على انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو ان وصلتها وكذلك قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان ذلك جاء على لغة ردية حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم اذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه او ضمير العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وجوز ابو البقاء كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على المتأخر وتفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون ام ثلثون الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا وقال

الباب الأول

قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري ولا يكون تمييز الاستفهامية

الا مفردا خلافا للكوفيين والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب

ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج واخرين بل يشترط ان يجر كم بحرف جر

فح يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر خلافا لبعضهم وهو بمن مضمرة وجوبا

لا بالاضافة خلافا للزجاج وتلخص ان في جر تمييزها اقوالا الجواز والمنع والتفصيل فان جرت

هي بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت جاز والا فلا وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز كم

الخبرية اذا كان مفردا وروي قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على

عشاري بالخفض على قياس تمييز كم الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية او على تقديرها استفهامية

استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم

مبتدا خبره قد حلبت وافراد الضمير حملا على لفظ كم وبالرفع على انه مبتدا وان كان نكرة

لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة

بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت

ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زيد

وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة كأ

ين اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل

في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه

في الاصل وهو الحذف في الوقف وتوافق كأين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبنا

ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب نحو وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير

والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل له

عليه بقول ابي بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب اية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها

في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم انها مركبة من الكاف وما

الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب

والثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده قول سيبويه

وكأين رجلا رايت زعم ذلك يونس وكأين قد اتاني رجلا الا ان اكثر العرب لا يتكلمون به

الا مع من انتهى ومن الغالب قوله تعالى وكأين من نبي وكأين من اية وكأين من دابة

الخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وذلك على الاضافة حملا لكم

على ما هي شبيهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما كثر

دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه سمي

قوله فح يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير وبجوازه النصب

فظاهره اما الجر فلتطابق كم مع مميزها

كفا وهو الخامس لانه لما هي الناقة التي اتى

عليها عشرة اشهر وحمل جلبهن بهالا

يكون عشيرة ..

..لا تركبه الا من

هو بكمال الزيارة

..

يعلم الا ان حلبهن عشاره على كره منه عنفه الارب

..

د لعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا باتباع فيمكن ان يكون الثاني

بدلا من الاول لانه ادل على المقصود من الاول انتهى واقول

ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجعله بدلا

من الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركيب

كأين من كاف التشبيه واي المنونة فليتامل

..

زعم ذلك اي كأين رجلا رايت وهو منقول قول سيبويه الى قول المص انتهى ويونس

هو ابو عبد الله بن حبيب من اهل جبل بكسر الجيم مفتوحة فباء موحدة مضمومة مشددة بلدة

على دجلة بين بغداد وواسط اخذ الادب عن ابي عمرو بن العلا وحماد بن سلمة وكان النحو

حرف الكاف

قوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم بيت من الطويل قال يونس كاين اسم فاعل من كان وقال المبرد بنوا من الكلمتين لما ركبوا معا صيغة فاعل حذفت احدى يائي اي وبقيت الاخرى اي الما ثم قدمت كما نا قاض وقال الخليل الياء للت كثير من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها وسكنت الهمزة ثم قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فكسرت الهمزة وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها

ومن النصب قوله أَطْرُدِ اليَأْسَ بالرَّجاءِ فكَأَيِّنْ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ وقوله وكَأَيِّنْ لَنا فَضْلًا عَلَيْكُمْ ومِنَّةً قَدِيمًا ولا تَدْرُونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ والثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجاز بكاين تبيع هذا الثوب والخامس ان خبرها لا يقع مفردا كذا ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارة كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا وقوله وأَسْلَمَنِي الزَّمانُ كَذا فَلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى هكذا عرشك والثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول ائمة اللغة قيل لبعضهم أما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فنصب باضمار اعرف وكما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا والثالث ان تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كاي في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلثة امور احدها انها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما الثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلة الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه و الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

عِدِ النَّفْسَ نُعْمى بَعْدَ بُؤْساكَ ذاكِرًا كَذا وكَذا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ

وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل كلا مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج واكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى

التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك بمكة لان اكثر العتو كان بها وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته ثم لا يمتنع الاشارة الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر فى كلا المسبوقة بنحو فى اى صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وقولهم المعنى انتهِ عن ترك الايمان بالتصوير فى اى صورة ما شاء الله و بالبعث وعن العجلة بالقران تعسف اذ لم يتقدم فى الاولين حكاية نفى ذلك عن احد ولطول الفصل فى الثالث بين كلا وذكر العجلة وايضا فان اول ما نزل خمس ايات من اول سورة العلق ثم نزل كلا ان الانسان ليطغى فجائت فى افتتاح الكلام والوارد منها فى التنزيل ثلثة وثلثون موضعا كلها فى النصف الاخير ورأى الكسائى وابو حاتم ومن وافقهما ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزاد وا فيها معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلثة اقوال احدها للكسائى ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثانى لابى حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى الا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اى ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اى والقمر وقول ابى حاتم عندى اولى من قولهما لانه اكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى فى ايتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتى وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول مكى ان كلا على رأى الكسائى اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها والا فلم لا نونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو اطلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول و اتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم وقد تتعين للردع اوللاستفتاح نحو رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم ونحو قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معى ربى وذلك لكسر ان ولان نعم بعد الخبر للتصديق وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هى الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده

قوله وقول الكسائى لا يتأتى فى كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان يكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها اقول انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة فى ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدأ مخبرا عنه بها على ان يكون منصوبة على اسقاط الخافض اى فى حق واما اذا جعلنا حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة فى صدر الجملة كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل

حرف الكاف

وقول الطبري وجماعة انه لما نزل في عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر قال بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له قول متعسف لان الاية لم تتضمن ذلك **تنبيه** قرئ كلا سيكفرون بعبادتهم بالتنوين اما على انه مصدر كل اذا اعيا اي كلوا في دعواهم وانقطعوا او من الكل وهو الثقل اي حملوا كلا وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في سلاسلا وردّه ابو حيان بان ذلك انما صح في سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل او مفاعيل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد في راس الاية ثم انه وصل بنية الوقف وجزم بهذا التوجيه في قواريرا وفي قراءة بعضهم والليل اذا يسرٍ بالتنوين وهذه القراءة مصححة لتاويله في كلا اذ الفعل ليس اصله التنوين **كأنّ** حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زايد لافادته التشبيه وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما بشيء ولما راى الزجاج ان الجار غير الزايد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه ان يقدر له موضعا فقدره مبتداء فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كاين وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي والمخلص عندي من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم وفي شرح الايضاح لابن الخباز ذهب جماعة الى ان فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب لا لانها معمولة للكاف كما قال ابو الفتح والا لكان الكلام غير تام والاجماع على انه تام انتهى وقد مضى ان الزجاج يراه ناقصا وذكروا لكان اربعة معان **احدها** وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى اطلقه الجمهور لكان وزعم جماعة منهم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن **والثاني** الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ان

الباب الأول

الانباري عليه كانك بالشتاء مقبل اي اظنه مقبلا **والثالث** التحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة فان قيل فاذا كانت للتحقيق فمن اين جاء معنى التعليل قلت من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين **الرابع** التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كاني بك تنحط وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والباء في كانك وكاني كافتان لكان عن العمل كما يكفها ما والباء زائدة في المبتدأ وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها حال بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء **مسئلة** زعم قوم ان كان قد تنصب الجزئين وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا فقيل الخبر محذوف اي يحكيان وقيل انما الرواية تخال اذنيه وقيل الرواية قادمتا او قلما محرفا بالالف من غير تنوين على ان الاسماء مثناة وحذفت النون للضرورة وقيل الخطاء قائله وهو ابو نخيلة وقد انشده بحضرة الرشيد فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي قبل الرشيد

كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ومن هنا وجب في قراءة

عن ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقديره كل بعد قلب لتعم افراد القلوب كما عم كل اجزاء القلب وترد كل باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها على ثلثة اوجه فاما اوجهها باعتبار ما قبلها فاحدها ان يكون نعتا لنكرة او معرفة فتدل على كماله ويجب اضافتها الى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد والثاني ان يكون توكيدا لمعرفة قال الاخفش والكوفيون او لنكرة محدودة وعليهما ففائدتها العموم ويجب اضافتها الى اسم مضمر راجع الى المؤكد نحو فسجد الملائكة كلهم قال ابن مالك وقد يخلفه الظاهر كقوله كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ومن توكيد النكرة بها قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي الا على منهج واجاز الفراء والزمخشري ان يقطع كل المؤكد بها عن الاضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة فيصح كونه حالا والاجود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم ثلثتكم والثالث ان لا تكون تابعة بل تالية للعوامل فتقع مضافة الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة وغير مضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال واما اوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الاشارة اليها الاول ان تضاف الى الظاهر وحكمها ان يعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بني تميم الثاني ان تضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام النحويين ان حكمها كالتي قبلها ووجهه انهما سيان في امتناع التاكيد بهما وفي تذكرة ابي الفتح ان تقديم كل في قوله تعالى كلا هدينا احسن من تاخيره لان التقدير كلهم فلو اخرت لباشرت العامل مع انها في المعنى منزلة ما لا يباشره فلما قدمت اشبهت المرتفعة بالابتداء في ان كلا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم آتيه لان الابتداء عامل معنوي ومن القليل قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل ولا يجب ان يكون منه قول علي عليه السلام فلما تبينا الهدى

الباب الأول

١٠٢

روايه برفع رهينة وفي البحر الذي اختاره انها ما دخلت فيه التاء وان كان بمعنى مفعول في الاصل كالنطيحة ويدل على ذلك انه لما كان جزاء المذكر كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرء بما كسب رهين ولما كان جزاء المؤنث كان بالتاء كما في هذه الاية انتهى وعلى هذا يكون رهينة محل الشاهد ايضا فتبه

قوله وقول ابي بكر

وكعب

فصل واعلم ان لفظ كل على الأفراد والتذكير وان معناها بحسب ما يضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ وقول ابي بكر وكعب ولبيد كُلُّ امْرِءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ وقول السموأل إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ومثنى في قول الفرزدق وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمًا هُمَا أَخَوَانِ وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل كل هذه زايدة وعكسه حذفها في على كل قلب متكبر جبار فيمن أضاف ورحل بالحاء المهملة وتعاطى اصله تعاطيا فحذفت لامه للضرورة وعكسه اثبات اللام للضرورة فيمن قال لهما متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر اذا قيل ان خظاتا فعل وفاعل اوالف تعاطى لام الفعل ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان كما قيل فاصلحوا بينهما وجملة هما اخوان خبر كل وقوله قوما اما بدل من القنا لان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما فحذف الزوايد فهو بدل اشتمال او مفعول لاجله اي تعاطى القنا للمقاومة كل منهما الآخر او مفعول مطلق من باب صنع الله لان تعاطى القنا يدل على تقاومهما ومعنى البيت ان كل الرفقاء في السفر اذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وان تعاطى كل منهما مغالبة الآخر ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ وقول لبيد وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ ومؤنثا في قول الآخر وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الْخَطْبِ ويروى وكل مصيبات تصيب فانها وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه وهذا الذي ذكرنا من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك ورده ابو حيان بقول عنترة جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون والذي يظهر خلاف قولهما وان المضافة الى المفرد ان اريد نسبة الحكم الى كل واحد وجب الافراد نحو كل رجل يشبعه رغيف او الى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فان المراد كل فرد من الاعين جاد وان مجموع الاعين تركت

وعلى هذا فتقول جاد على كل محسن فاغنانى او فاغنونى بحسب المعنى الذى تريده وربما جمع الضمير مع ارادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر وعليه اجاز ابن عصفور فى قوله وما كل ذى لب بموتيك نصحه وما كل موت نصحه بلبيب ان يكون موتيك جمعا حذفت نونه للاضافة ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكى اخوتها اخوى لا تبعدا ابدا وبلى والله قد بعدا كل ما حى وان امروا وارد والحوض الذى وردوا وذلك فى قولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخوتها هذا ان حملت الحى على نقيض الميت وهو الظاهر وان حملته على مرادف القبيلة فالجمع فى امروا واجب مثله فى كل حزب بما لديهم فرحون وليس من ذلك وهمت كل امة برسولهم ليأخذوه لان القرآن لا يخرج على الشاذ وانما الجمع باعتبار معنى الامة ونظيره الجمع فى قوله تع امة قائمة يتلون آيات الله ومثله قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فليس الضامر مفردا فى المعنى لانه قسيم الجمع وهو رجالا بل هو اسم جمع كالجامل والباقر او صفة لجمع محذوف اى كل نوق ضامر ونظيره ولا تكونوا اول كافر به فان كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اى اول فريق كافر ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت عنترة والجواب عنها ان جملة لا يسمعون مستأنفة اخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ولا حال منه اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وح فلا يلزم عود الضمير الى كل ولا الى ما اضيف اليه وانما هو عائد الى الجمع المستفاد من الكلام وان كانت كل مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو كلهم قائم او قائمون وقد اجتمعا فى قوله تع ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيمة فردا والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه الآية وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه صلى الله عليه وآله يا عبادى كلكم جائع الا من اطعمته الحديث وقوله صلى الله عليه وآله كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وكلنا لك عبد ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ففى الآية حذف مضاف واضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ اى ان كل افعال هذه الجوارح كان المكلف مسئولا عنه وانما قدرنا المضاف لان السؤال عن افعال الجوارح لا عن انفسها وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسئولا عن

ضميرٍ فيكون ح مسندًا الى غير كما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل ونايبه لا يتقدمان على عاملهما واما لقد احصاهم فجملة اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع وان قطعت عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كلٌّ يعمل على شاكلته فكلا اخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكلٌّ كانوا ظالمين والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو كل يعمل على شاكلته كل آمن بالله كلٌّ قد علم صلوته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثاني نحو كلٌّ له قانتون كلٌّ في فلك يسبحون وكلٌّ اتوه داخرين وكلٌّ كانوا ظالمين اى كلهم **مسئلتان** الاولى قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي كان النفي موجها الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه وان وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله صم لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلوة كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقد يشكل على قولهم في القسم الاول قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه ورد الشلوبين على ابن ابي العافية اذ زعم ان بينهما فرقا والحق ما قال البيانيون والجواب عن الاية ان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا الثانية كل في نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا منصوب على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل قالوا في الاية وجاءتها الظرفية من جهة ما فانها محتملة لوجهين احدهما ان تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم انيبا عن الزمان اى كل وقت رزق كما انيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق الثريا والثاني ان تكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا الى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة فتحتاج الى تقدير عايد منها اى كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف عايد الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا به في شيء من امثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول ابي الحسن في نحو اعجبني ما قمت ان ما اسم والاصل ما قمته اى القيام الذي قمته وقوله في نحو يا ايها

حرف الكاف

الرجل ان ما موصول والمعنى يا من هو الرجل فان هذين العابدين لم يلفظ بهما قط وهو مُبعد عندى ايضا القول سيبويه فى نحو سرت طويلا وضربت زيدا كثيرا ان طويلا وكثيرا حال من ضمير المصدر محذوفا اى سرته وضربته اى السير والضرب فان قلت فقد قالوا ولا سيما زيد بالرفع ولم يقولوا قط ولا سيما هو زيد قلت هى كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف ويونسك بذلك ان فيها شذوذين اخرين اطلاق ما على الواحد ممن يعقل وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة وللوجه الاول مقربان كثرة مجى الماضى بعدها نحو كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا وان ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى فمن هنا احتيج الى جملتين احديهما مرتبة على الاخرى ولا يجوز ان تكون شرطية مثلها فى ما تفعل افعل لامرين ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم وانها لا ترد بمعنى الزمان على الاصح واذا قلت كلما استدعيتك فان زرتنى فعبدى حر فكل منصوبة ايضا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور فى الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وان ولما اشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلده الابديان كلا فى ذلك مرفوعة بالابتداء وان جملتى الشرط والجواب خبرها وان الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو كل رجل يأتينى فله درهم وقدر فى الكلام حذف ضميرين اى كلما استدعيتك فيه فان زرتنى فعبدى حر بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدائه قال ابو حيان وقولهما مدفوع بانه لم تسمع كل فى ذلك الا منصوبة ثم تلا الآيات المذكورة وانشد قوله وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى وليس هذا مما البحث فيه لانه ليس فيه فاء تمنع من العمل **كلا وكلتا** مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ونحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة فى الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر على حد قوله فى قوله تعالى لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخى وخليلى واجدى عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانبارى اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاى وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة

نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع ايديهما اى تاركتا للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا فى قوله كِلاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعا وَكِلا أَنْفَيْهِما رابِ ومثل ابو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلاهُما يُوفِي الْمَخارِمَ يَرْقُبانِ سَوادِي وليس متعينا لجواز كون يرقبان خبرا عن المنية والحتوف ويكون ما بينهما اما خبرا اولا واعتراضا ثم الصواب فى انشاده كلاهما توفى المخارم اذ لا يقال ان المنية توفى نفسها وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما وقوله كِلانا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَياتَهُ وَنَحْنُ إِذا مِتْنا أَشَدُّ تَغانِيا

كيف ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سو قال كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجاءِ تَضْطَرِمُ وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل فى قولهم على كيف تبيع الاحمرين ولابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت أصحيح ام سقيم وللاخبار به مع مباشرة الفعل فى نحو كيف كنت فبالاخبار به انتفت الحرفية وبمباشرته للفعل انتفت الفعلية ويستعمل على وجهين احدهما ان يكون شرطا فيقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن وروده شرطا يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحامِ كَيْفَ يَشاءُ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّماءِ كَيْفَ يَشاءُ وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها والثانى وهو الغالب فيها ان يكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ الآية فانه اخرج مخرج التعجب ويقع خبرا قبل ما لا يستغنى عنه نحو كيف انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك لان ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات اعلم خبران فى الاصل وحالا قبل ما يستغنى عنه نحو كيف جاء زيد اى على اى حالة جاء زيد وعنده انها تأتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا

ايضا وان منه كيف فعل ربك اذ المعنى اى فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل
ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اى فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد يصنعون ثم حذف
عاملها مؤخرا عنها وعن اذا كذا قيل والاظهر ان يقدر بين كيف واذا وتقدر اذا خالية عن
معنى الشرط واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا فكيف حال
من عهد اما على ان يكون تامة او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير
الجمع وعن سيبويه ان كيف ظرف وعن السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا
الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا
ونصب مع غيره الثانى ان تقديرها عند سيبويه فى اى حال او على اى حال وعندهما
تقديرها فى نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفى نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه
الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد
قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله اى على خير فحذف الجار وبقى عمله فان اجيب على المعنى
دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك ما معناه لم يقل احد
ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اى حال لكونها
سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها فى تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها
مجازا انتهى وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال فى البدل كيف انت اصحيح ام سقيم
بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب **تنبيه** قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف
خلقت لا تكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار على كيف شاذ على انه لم يسمع فى الى
بل فى على ولان الى متعلقة بما قبلها فيلزم ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ولان الجملة
التى بعدها تصير غير مرتبطة وانما هى منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق وهى
وما بعدها بدل من الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله الم تر الى ربك
كيف مد الظل ومثلهما فى ابدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله الى الله اشكو بالمدينة
حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان اى اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما **مسئلة**
زعم قوم ان كيف تأتى عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره فى كتاب العلل وانشد
عليه اذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطأ لاقترانها
بالفاء وانما هى هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا

محذوف اى فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الآخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدأ والجار او بالعطف بالفاء ثم الحمت كيف بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم

حرف اللام

اللام المفردة ثلثة اقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة وليس في القسمين ان تكون عاملة للنصب خلافا للكوفيين وسيأتي فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله واما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم الا مع ياء المتكلم فمكسورة واذا قيل يا لك ويا لي احتمل كل منهما ان يكون مستغاثا به وان يكون مستغاثا من اجله وقد اجازهما ابن جني في قوله فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى واوجب ابن عصفور في يا لي ان يكون مستغاثا من اجله لانه لو كان مستغاثا لكان التقدير يا ادعو لي وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم له لا لابن جني لما ساذكره بعد ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرء وما كان الله ليعذبهم وللام الجارة اثنان وعشرون معنى احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والامر لله ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي ومنه وللكافرين النار اى عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد ونحو ان له ابا فان كان له اخوة وقولك هذا الشعر لحبيب وقولك ادوم لك ما تدوم لي والثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة او نحوها ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وانه اذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بانها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثرهم يمنعه والرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا والخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا والسادس التعليل كقوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي وقوله تعالى لايلاف قريش وتعلقها بفليعبدوا وقيل بما قبله اى فجعلهم كعصف مأكول لايلاف قريش ورجح بانهما في مصحف ابي سورة واحدة وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت وقيل متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وانه لحب الخير لشديد اى وانه من اجل حب المال لبخيل وقراءة حمزة واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية اى لاجل ايتائي اياكم بعض الكتاب

حرف اللام

قوله واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف يشير به الى رد
اذا ان ابن الحاجب قال في واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الا ان قالوا
ان غير شرطية فلا يحتاج الى جواب وان عاملها بعدها او الغاية ورده المصنف
بان شرط التوسع فاحش البشر فكيف يأتي له بعد ذلك ان
يخرج التنزيل عليه والتفريق بينها وبين غيرها من الادوات
التي لها الصدر غير متجه ويقال بر متجه الان ما والنافية
او على في التصدير قال الرضي اللام الداخلة
على خبر ان لام الابتداء المذكور
في جواب القسم ولا
ينكر عمل ما بعده

فيما قبله لفصلها تصدره لوقوعه في الخبر وجوز ابو البقاء تعلقها بما بعد على حذف مضاف
اي لرعاية ما اتيتكم وبالميثاق لانه مصدر وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة ولم يذكر
تعلقها بقوله لتؤمنن

والحكمة ثم لمجيء محمد صلى الله عليه واله وسلم مصدقا لما معكم لتؤمنن به فما مصدرية فيهما
واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف كما قال الاعشى عوض لا نتفرق
ويجوز كون ما موصولا اسميا فان قلت فاين العائد في ثم جاءكم رسول فالجواب ان ما معكم
هو نفس ما اتيتكم فكانه قيل مصدق له وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله وانت الذي في رحمة
الله اطمع وقد يرجح بان الثواني يتسامح فيها كثيرا واما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام
التوطئة وما شرطية او اللام للابتداء وما موصولة اي للذي اتيتكموه وهي مفعولة على الاول
ومبتدأ على الثاني ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا لما
صبروا بكسر اللام ومنها اللام الثابتة في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من
جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان ولم يطلع
ابن عصفور على الثاني فنقل الاجماع على الاول ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع في نحو
وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وانتصاب الفعل بعدها بان مضمرة بعينها وفاقا للجمهور
لا بان مضمرة او بكي مصدرية مضمرة خلافا للسيرافي وابن كيسان ولا باللام بطريق الاصالة
خلافا لاكثر الكوفيين ولا بها لنيابتها عن ان خلافا لثعلب ولك اظهار ان فتقول جئتك
لان تكرمني بل قد يجب وذلك اذا اقترن الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا
يحصل الثقل بالتقاء المثلين **فرع** اجاز ابو الحسن ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون
بالله لكم ليرضوكم فقال المعنى ليرضنكم قال ابو علي وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا
والمقسم عليه محذوفا وانشد ابو الحسن اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك
اجمعا والجماعة يابون هذا لان القسم انما يجاب بالجملة ويروون البيت لتغنن بفتح اللام ونون
التاكيد وذلك على لغة فزارة في حذف اخر الفعل لاجل النون اذا كان ياء تلي كسرة كقوله وابكن
عيشا تقضي بعد جدته طابت اصائله في ذلك البلد وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة
به اي ليكونن كذا ليرضوكم ولتشربن لتغني عني التابع توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل
مسبوقة بما كان او بلم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو وما
كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد
اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى
ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة

المصري معرب القران وهو
البغدادي واخذ عن الاخفش الاصغر
والمبرد والزجاج وعاد لامصر مات
سنة ثمان وثلثين وثلثمائة

لتقوية النفي كما دخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار و
ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف هو غير جار ووجهه عند البصريين
ان الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلي لا
لأ تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بأمير ابلغ من لا تلمني لانه نهى عن السبب وعلى
هذا فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بان مضمرة وجوبا وزعم
كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر
اللام الأولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان
وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم
منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها الجبال كما تقول
انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب
جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد
العصر ما انا لأدعهما الثامن موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لأجل مسمى ولو
ردوا لعادوا لما نهوا عنه التاسع موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للأذقان
دعانا لجنبه وتله للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان اسأتم فلها
ونحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من اجلهم
وقال لا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم العاشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم
القيمة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه يا ليتني قدمت لحيوتي اي في حيوتي
وقيل للتعليل اي لاجل حيوتي في الآخرة الحادي عشر ان تكون بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون
وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم الثاني
عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
قال فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا الثالث عشر موافقة مع قاله
بعضهم وانشد عليه هذا البيت الرابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير
لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الخامس عشر التبليغ وهي الجارة
لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له السادس عشر موافقة عن
نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قال ابن الحاجب وقال ابن مالك

حرف اللام

وغيره هي لام التعليل وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول لهم محذوفا اي قالوا الطائفة من المؤمنين لما سمعوا باسلام طائفة اخرى وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتاويل على بعض ما ذكرناه نحو قالت أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا وقوله كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم السابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا وقوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر تبنى المساكن وقوله فان يكن الموت افناهم فللموت ما تلد الوالدة ويحتمله رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ومثله في الدعاء وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ويؤيده ان في آخر الآية رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا وانكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على سبيل المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد الثامن عشر القسم والتعجب معا ويختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد التاسع عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم يا لك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا المتم عشرين التعدية ذكره ابن مالك في الكافية ومثل له في شرحها بقوله تعالى فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وفي الخلاصة ومثل له ابنه بالآية وبقولك قلت له افعل كذا وكذا ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الآية لشبه التمليك وانها في المثال للتبليغ والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر الحادي والعشرون التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وليس منه ردف

الباب الأول

لكم خلافاً للمبرد ومن وافقه بل ضمّن ردف معنى اقترب وهو مثل اقترب للناس حسابهم والخلف
في اللام في نحو يريد الله ليبيّن لكم وأمرنا لنسلم لرب العالمين وقول الشاعر أريد لأنسى ذكرها
فكأنما تمثّل لي ليلى بكل سبيل فقيل زائدة وقيل للتعليل ثم اختلف هؤلاء فقيل المفعول محذوف
اى يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم اى ليجمع لكم بين الامرين وأمرنا بما أمرنا به لنسلم وأريد
السلو لأنسى وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء
واللام وما بعدها خبر اى ارادة الله للتبيين وأمرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل
ومنها اللام المسمّاة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس الحرب
والأصل يا بؤس الحرب فأقحمت تقوية للاختصاص وليا بؤس الحرب التي وضعت أراهط
فاستراحوا وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان أرجحهما الاول لان اللام اقرب ولأن
الجار لا يعلّق ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف
لما بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لان
الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلها خبراً وجعل أبا وأخا على لغة من قال ان أباها
وأبا أباها وقولهم مكره أخاك لا بطل وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقول بعضهم
بيناً وبين ما بنا فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ومنها اللام المسمّاة
لام التقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف إما بتأخره نحو هدى ورحمة للذين هم
لربهم يرهبون ونحو قوله ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعاً في العمل نحو مصدقاً لما
معهم فعّال لما يريد نزّاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقيل ومنه انّ
هذا عدوٌّ لك ولزوجك وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلاً فاني لست آكله وحدي
وفيه نظر لان عدوّاً وأكيلاً وان كانا بمعنى معادٍ ومؤاكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان
للثبوت وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون ولا محوّلين عما هو مجارٍ له لان التحويل انما هو ثابت
في الصيغ التي يراد بها المبالغة وانما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالتمسي وفي الآية متعلقة
بمستقر محذوف صفة لعدو وهي للاختصاص وقد اجتمع التأخر والفرعية في وكنا لحكمهم
شاهدين واما قوله تعالى نذيراً للبشر فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعّال لما يريد وان
كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقياً لزيد وسيأتي قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل
يتعدى لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت

حرف اللام

في احدهما لزم ترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرء ولكلٍ وجهةٍ هو مولّيها باضافة كل انه من هذا وان المعنى الله مولّي كل ذي وجهة وجهته والضمير على هذا للتولية وانما لم نجعل كلا والضمير مفعولين ونستغني عن حذف ذي ووجهته لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معًا ولهذا قالوا في الهاء من قوله هذا سُراقةُ للقرآنِ يدرُسُهُ ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام على احد المفعولين مع تاخرهما في قول ليلى أحجاج لا تعطي العصاة مُناهُم ولا الله يعطي للعصاة مُناها وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في نحو قوله كأنّ قلوبَ الطيرِ رطبًا ويابسًا لدى وكرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه لسيبويه واعترض بانه متعد بنفسه فاجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لَزيدٍ والتعجب في نحو يا لَلدّواهي واجاب ابن عصفور وجماعة بانه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام واقتصر ابو حيان على ايراد هذا الجواب وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم وهؤلاء لا يقولون بالزيادة فان قلت وايضا فان اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان قلت وكذلك حرف النداء عوض عن فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والاصل يا آل زيد ثم حذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم اذا الداعي المثوِّبُ قال يالا فان الجار لا يقتصر عليه واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار او لا نفر ثم حذف ما بعد لا النافية او الاصل يا لَفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال الا تا فيقال الا فا يريدون الا تفعلوا والا فافعلوا **تنبيه** اذا قيل يا لَزيد بفتح اللام فهو مستغاث فان كسرت فهو مستغاث لاجله والمستغاث محذوف فان قيل يا لك احتمل الوجهين فان قيل يا لي فكذلك عند ابن جني احتجاجا في قوله فيا شوقُ ما ابقى ويا لي من النوى ويا دمعُ ما اجرى ويا قلبُ ما اصبى وقال ابن عصفور الصواب انه مستغاث لاجله لان لام المستغاث متعلقة بادعو فيلزم تعدي فعل المضمر الى

لاتنسخ ويتغيرهم صفة الرسول صرواانهم كرشون بين المومنين ليختلف كلمتهم سمعه قوله والقمر قدرناه منازل اى قدرنا له منازل وقال الزمخشرى وغيره ان منازل ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وعبارته فى الكشاف ولابد فى قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لامعنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرناه سيره فى منازل سمعه قوله واذا كالوهم اووزنوهم يخسرون فى الكشاف

ضميره المتصل وهذا لايلزم ابن جنى لانه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ويا لاتتحمل ضميرا كما لاتتحمله هاء اذا عملت فى الحال فى نحو وهذا بعلى شيخا نعم هو لازم لابن عصفور لقوله فى يا لزيد لعمرو ان لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو وينبغى له هنا ان يرجع الى قول ابن الباذش ان تعلقها باسم محذوف تقديره مدعوا لعمرو وانما ادعيا وجوب التقدير لان العامل الواحد لايصل بحرف واحد مرتين واجاب الضايع بانهما مختلفان معنى نحو وهبت لك دينارا لترضى **تنبيه** زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة اليها كقوله تعالى يبغونها عوجا والقمر قدرناه منازل واذا كالوهم اووزنوهم يخسرون وقالوا وهبتك دينارا وصدتك ظبيا وجنيتك ثمرة قال ولقد جنيتك اكموا وعساقلا وقال فتولى غلامهم ثم نادى اظليما اصيدكم ام حمارا وقالوا اذا قالت حذام فانصتوها فى رواية جماعة والمشهور فصدقوها الثانى والعشرون التبيين ولم يوفوها حقها من الشرح واقول هى ثلاثة اقسام احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين بغضا او حبا تقول ما احبنى وما ابغضنى فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعنى فى معانى الى ايضا لما بينا وقد مضى فى موضعه الثانى والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استونف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام فى ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر او بالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولا هى ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هى لام مبينة للمدعو له او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره او مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس تقدير المحذوف اعنى كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتى لزيد ويبنى على ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز فى زيد سقيا له ان ننصب زيدا بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر

حط المصنف لم يراع فى كثير منه حد المصطلح عليه فى علم الخط سمعه قوله ويلزمه ان يذكر هذا المعنى من معانى الى ايضا فى الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمل بل ذكره من معانى الى ايضا قال فى التسهيل ومنها الى الانتهاء الغاية مطلقا وللتبيين وللمصاحبة واقول سبقه لهذا الاعتراض غيره فى نشاده انهم اعادوا الضمير المنصوب بيلزم على ابن مالك وقرأوا يذكر مبنيا للفاعل لا للمفعول

لام التقوية للام التبيين وانما المراد به تقدير الكلام الذى وقعت فيه لام التبيين ارادتى لزيد فيكون ارادتى مبتداء ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فيتعلق بمحذوف على ما هو المعروف واقول يدل على ان هذا مراد المصنف قوله فيما تقدم ولكن استونف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له وقوله فيما بعد انما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين اذ لا يطلق الاستيناف الا فيما سمعه

الحال محل الفعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدًا اضرب الآن الضمير في المثال ليس معمولًا له ولا هو من جملته واما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسًا لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا تهافت لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين ومثال المبنية للفاعلية تبا لزيد وويحًا له فانهما في معنى خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت تبا له وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه اذ اللام في الاولى تبيين واللام المحذوفة لغيره واختلف في قوله تعالى أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا أنكم مخرجون هيهات هيهات لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع الى البعث والاخراج فاللتبيين وقيل هيهات مبتداء بمعنى البعد والجار والمجرور خبر واما قوله تعالى وقالت هيت لك فمن قرء بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض اي تهيات فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به وقيل مسماه فعل امر بمعنى اقبل وتعال فاللام للتبيين اي ارادتي لك واقول لك واما من قرء هئت مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيات واللام متعلقة به واما من قرء كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به لا انه قصدها بدليل وراودته فلا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ويحتمل انها اصل قراءة هشام هيت بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة **تنبيه** الظاهر ان لها من قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت ... لها المنايا الى ارواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي الفعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي ان يقدر في الاصل صفة لسبلا فلما قدم عليه صار حالًا منه كما ان قوله الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى ارواحنا ولك في لها وجه غريب وهو ان تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصا وتكون المنايا مضافا اليها ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشيء يبتلع الناس ويكون اقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم **واما اللام العاملة للجزم** فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر وسليم بفتحها واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو

الباب الأول

فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد يسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية الجزم بين كون الطلب امرا نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك لمن يساويك ليفعل فلان كذا اذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب الى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم اي فيمد ونحمل او التهديد نحو فمن شاء فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها فيترجح بذلك ان يكون اللام الاولى كذلك ويؤيده ان ما بعدهما فسوف يعلمون واما وليحكم اهل الانجيل فمن قرء بسكون اللام فهي لام الطلب لانه يقرء بسكون الميم ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل لانه بفتح الميم وهذا التعليل اما هو معطوف على تعليل اخر متصيد من المعنى لان قوله تعالى واتيناه الانجيل فيه هدى ونور معناه اتيناه الانجيل للهدى والنور ومثله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لان المعنى انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة وحفظا واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزله ومثله وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس اي للجزاء خلقهما وقوله سبحانه وتعالى وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين اي اريناه ذلك وقوله تعالى هو علي هين ولنجعله اية للناس اي خلقناه من غير اب واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغني عن اللام بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد ويجب اللام ان انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي ودخول اللام على الفعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله عليه السلام قوموا فلاصل بكم ام معه غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم واقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا اي لتكن ولتفد والتبال الوبال ابدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر

116 قوله ويؤيده ان بعدهما فسوف يعلمون فانه ينبئ عن التهديد في ضمن الابهام بحذف متعلق العلم اي فسوف يعلمون شؤم الكفر والتمتع وقيل لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط ترتب مضمونها عليه والامر متضمن للشرط عسة

قوله واتيناه الانجيل فيه هدى ونور قال ابو حيان الظاهر ان نصب هدى وموعظة على المفعول له وعطف عليه وليحكم ولما كان فاعلها الانجيل دخله

مثل يغفر الله لك ويرحمك الله وحذفت الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة كقوله دوامي الايد يخبطن السريحا قال واما قوله على مثل اصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه او يبك من بكا فهو على قبحه جائز لانه عطف على المعنى اذ اخمشى وليخمشى بمعنى واحد وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر اجازه الكسائى فى الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة اى ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله قلت لبواب لديه دارها تئذن فانى حموها وجارها اى لتئذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت واحد مصرع فالهمزة فى اول البيت لا فى حشوه بخلاف فهى فى نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم فى الآية مثله فى قولك ايتنى اكرمك وقد اختلف فى ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثانى للسيرافى والفارسى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثانى لان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط وابطل ابن مالك بالآية ان يكون الجزم فى جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم حذف المضاف واتيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم فى جواب اقيموا المقدر لا فى جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب له اما فى الفعل والفاعل نحو ايتنى اكرمك او فى الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او فى الفاعل

نحو قم اقم ولا يجوزان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا
مبنى لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وزعم الكوفيون وابو الحسن ان لام الطلب
حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف و
تبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي
ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه
امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير
قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا
مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان
البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت
واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عن الزمان عارض
لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه
وح فيشكل فعليته فاذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل **واما**
اللام الغير العاملة فسبع احدها لام الابتداء وفايدتها امران توكيد مضمون
الجملة ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بموكدين وتخليص
المضارع للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك على الثاني بقوله تعالى وان ربك ليحكم
بينهم يوم القيمة اني ليحزنني ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا
لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع اثره والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل
منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير قصد ان تذهبوا والقصد حال وتقدير ابي حيان قصدكم
ان تذهبوا به مردود بانه يقتضي حذف الفاعل ولان ان تذهبوا على تقديره منصوب و تدخل
باتفاق في موضعين احدهما المبتدا نحو لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا
الباب على ثلثة باتفاق الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو ان ربك ليحكم
بينهم والظرف نحو وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة باختلاف احدها الماضي الجامد نحو ان
زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن ووجهه ان الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثاني
الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه
للاسم وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني قالا اذا قيل ان زيدا لقد قام فهو جواب

ايضا ان اللام في هذه الاية لمجرد التاكيد مسلوبة الدلالة على تخليص
المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف

للمخاطبين يقيموا فان قيل نقيض يقيموا من قول الامر
فيندفع المحذور فالجواب انه اذا قدر بهذا التقدير و
اندفع هذا المحذور لزم محذور اعظم منه وهو ان يكون الامر من
كلام والجواب من كلام اخر الا ترى انك اذا جعلته جوابا لاقيموا
فاقيموا هو من قول المامور ويقيموا هو من قول الامر فقد صار الامر والجواب
من كلامين وهو فاسد قوله ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك
افعالا اه اقول لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن
الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب
الوضع من حيث انشائية وليست هذه الحيثية هي جهة
كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث
المطلوب من المخاطب في زمان
ذلك الحدث وهو المستقبل
فقد ثبت كونه فعلا
لدلالته بحسب

قوله ولهذا زحلقوها
اي دفعوها وهو بالخاء والقاف في احترز بابتداء الكلام من شيء قام القوم كلهم
اجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه وكانهم انما كرهوا اجتماع
المؤكدين في الابتداء من جهة ان التاكيد حقه ان يكون بعد ذكر المؤكد لان توكيده فرع
عن تقرره في نفسه فلما لم يذكر المؤكد لم يتقرر بعد فينبغي ان لا يؤتى بمؤكد الا بعد تمامه

لقسم مقدر والثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد و
منعه الجمهور وقالوا انما هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان
زيدا لقائم والصواب الكسر واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين احدهما خبر المبتدا
الثاني الفعل نحو ليقوم زيد فاجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي
الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد كانوا عاهدوا
الله من قبل لقد كان في يوسف واخوته آيات والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان
في ولقد علمتم هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان
لا يكون انتهى ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الا
على الجملة الفعلية الا في باب ان انتهى وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب وهو ايضا قول
الزمخشري قال في تفسير ولسوف يعطيك ربك لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدا والخبر وقال
في لا اقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتدا محذوف ولم يقدرها لام القسم لانها عنده ملازمة
للنون وكذا زعم في ولسوف يعطيك ان المبتدا مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال
ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها لام الابتداء وان المبتدا مقدر
بعدها ففاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا
يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر
المبتدا في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف
والثالث انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر
انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتدا بعد الواو في نحو قمت واصك عينه
وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيامة وكل ذلك
تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران
ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام والانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد وانما
يضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى
الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ونظره
بخلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق
النون ممنوع بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقدم المعمول بين

١١٩

اللام والفعل نحو وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ومع كون الفعل للحال نحو لأقسم وانما قدر البصريون هنا مبتدأ لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تَاللهِ تَفْتَؤُ وتارة يجبان وذلك فيما بقي نحو وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ **مسئلة** للام الابتداء الصدرية ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيداً لأنا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم والمبتدأ في نحو لقائم زيد فاما قوله أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ فقيل اللام زائدة وقيل للابتداء والتقدير لهي عجوز وليس لها الصدرية في باب ان لانها فيه مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة والمزحلفة ايضا وذلك لان اصل ان زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فاخروا اللام دون ان لئلا يتقدم معمول الحرف عليه وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو قوله لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعمولها ولذلك كسرت في نحو وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ بل قد اثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ الاصل اني للاحق فحذفت اللام بعدما علقت اخال وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه ودليل الثاني ان عمل ان يتخطاها نحو ان في الدار لزيدا وان زيدا لقائم وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو ان زيدا طعامك لآكل ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير نحو إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ **تنبيه** ان زيد القائم ولقيوم اللام جواب القسم مقدر لا لام الابتداء فاذا دخلت عليها علمت مثلا فتحت همزتها فان قلت لقد قام زيد فقالوا هي لام الابتداء وح يجب كسر الهمزة وعندي ان الامرين محتملان **فصل** واذا خففت ان نحو إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات كقراءة ابي رجاء إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا بكسر اللام اي للذي وكقوله إِنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيعِ ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله إنِ الحقُّ لا يخفى على

ذهب البصريين واما الكوفيون فمنعا الاستغناء باحدهما لمعنى اللام او اللام عن الآخر وقال به الفارسي وابن مالك لكنه جعل النون غالبة مع

الشهاب فضت منه اباريقا على قلل الجبال وفيه تورية لانه اوهم انه يريد بالقلل جمع قلة وهي اناء للعرب كالجرة الكبيرة بالقرينة المرشحة وهي الاباريق

وانما المراد بقلل الجبال اعاليها وماسيح

قوله ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل ان دون ما بعدها اقول هذا معطوف على العلة الاخيرة من قوله ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة او على العلة الاولى

ذي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها لام غير لام الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق قال ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا النحوي محسن حتى سمعته يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له اكثر نحوي ببغداد على هذا انتهى وحجة ابي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ وكلاهما لا يجوز مع المشددة وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان إِنْ قبلها نافية واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

وعلى قولهم يقال قد علمنا ان كنت لمؤمنا بكسر الهمزة لان النافية مكسورة دائما وكذا على قول سيبويه لان لام الابتداء تعلق العامل عن العمل واما على قول ابي علي وابي الفتح فتفتح

القسم الثاني اللام الزائدة

وهي الداخلة في خبر المبتدإ في نحو قوله

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وقيل الاصل لهي عجوز وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ بفتح الهمزة وفي خبر لكن في قوله

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وليس دخول اللام مقيسا بعد ان المفتوحة خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا لهما ولهم وقيل اللامان للابتداء على ان الاصل ولكن انني فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن كذلك لثقل اجتماع الامثال وعلى ان ما في قوله

وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ

استفهام وتم الكلام عند ابان ثم ابتدأ لمن اعلاج بتقدير لهو من اعلاج وقيل هي لام زيدت في خبر ما النافية وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين ومما زيدت فيه ايضا خبر زال في قوله

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ

وفي المفعول الثاني لأرى في قول بعضهم أَرَاكَ لَشَاتِمِي ونحو ذلك قيل وفي مفعول يدعو من قوله يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ وهذا مردود لان زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان احدهما هذا وهو انها زائدة وقد بينا فساده والثاني انها لام الابتداء وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء فقيل انها مقدمة من تأخير والاصل يدعو من لضره اقرب من نفعه فمن مفعول وضره اقرب مبتدأ وخبر والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها وقيل انها في موضعها وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره لان التقدير لبئس المولى هو وهو الصحيح ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على اقوال احدها انها لا مطلوب

لهاوان الوقف عليها وانما انما جاءت توكيدًا ليدعو في قوله تعالى يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين اذ الأصل عدم التوكيد والأصل ان لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي والثاني ان مطلوبه مقدم عليه وهو ذلك هو الضلال على ان ذلك موصول وما بعده صلة وعايد والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين لان ذا لا تكون عندهم موصولة الا اذا وقعت بعد ما او من الاستفهاميتين والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا والرابع ان مطلوبه الجملة بعده ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل والثاني ان يدعو ملموح فيه معنى فعل من افعال القلوب واختلف هؤلاء على قولين احدهما ان معناه يظن لان اصل معناه يسمي فكانه قيل يسمي من ضره اقرب من نفعه الهًا ولا يصدر ذلك عن اعتقاد يقين فكانه قيل يظن وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاد ومن امثلة اللام الزايدة قولك لان قام زيد اقم او فانا اقوم او انت ظالم لئن فعلت وكل ذلك خاص بالشعر وشيا توجيهه والاستشهاد عليه الثالث لام الجواب وهي ثلثة اقسام لام جواب لو نحو لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ولام جواب لولا نحو وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ولام جواب القسم نحو تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ وزعم ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولوما لام جواب قسم مقدر وفيه تعسف نعم الاولى في وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ان يكون اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف وهذا الموضع مما يدله عندي على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدًا في جواب قسم مقدر لكثر مجي نحو لو جائني لانا اكرمه كما يكثر ذلك في باب القسم

القسم الرابع اللام الداخلة على اداة شرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطات الجواب للقسم اي مهدته له نحو لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ

لَيُولُنَّ الْأَدْبَارَ واكثر ما تدخل على اِنْ وقد تدخل على غيرها كقوله لمتى صلحت ليقضين
لك صالحٌ ولتجزينّ اذا اجزيت جميلاً وعلى هذا فالاحسن فى قوله تعالى لما آتيتكم من
كتابٍ وحكمةٍ ان لا تكون موطئة وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لانه حمل على الاكثر
ولغرب ما دخلت عليه اذ وذلك لشبهها بانْ انشد ابو الفتح غضبت على ان شربت
بجزة فلاذ غضبت لاشربن بخروف وهو نظير دخول الفاء فى فاذ لم يأتوا بالشهداء
فاولئك عند الله هم الكاذبون شبهت اذ بان فدخلت الفاء بعدها كما تدخل فى جواب
الشرط وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون
وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب الشرط على اضمار الفاء
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لان ذلك خاص بالشعر وكقوله تعالى
وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فهذا لا يكون الا جوابا للقسم وليست موطئة فى قوله
لئن كانت الدنيا علىّ كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح وقوله لئن كان ما حدثته
اليوم صادقا اصم فى نهار القيظ للشمس باديا وقوله الم بزينب ان البين قد افدا قل الثواء
لئن كان الرحيل غدا بل هى فى ذلك كله زائدة كما تقدمت الاشارة اليه اما الاولان فلان
الشرط قد اجيب بالجملة المقرونة بالفاء فى البيت الاول وبالفعل المجزوم فى البيت الثانى فلو كانت
اللام للتوطئة لم يجب الا القسم هذا هو الصحيح وخالف فى ذلك الفراء فزعم ان الشرط قد يجاب
مع تقدم القسم عليه واما الثالث فلان الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل ان فلو كان
ثم قسم مقدر لزم الاجحاف بحذف جوابين الخامس لام ال كالرجل والحارث وقد مضى شرحها
السادس اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف فى ذلك واصلها
السكون كما فى تلك وانما كسرت فى ذلك لالتقاء الساكنين السابع لام التعجب غير الجارة نحو لظرف
زيدٌ ولكرم عمرو بمعنى ما اظرفه وما اكرمه ذكرها ابن خالويه فى كتابه المسمى بالجمل وعندى انها
اما لام الابتداء دخلت على الماضى لشبهه بجموده بالاسم واما لام جواب قسم مقدر

لا على ثلثة اوجه احدها ان تكون نافية وهذه على خمسة اوجه احدها ان تكون عاملة عمل انّ وذلك
اذا اريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة وانما يظهر نصب اسمها اذا كان
خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت وقول ابى الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على
احد الا بلوم مرقع او رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ومنه

قوله وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا لم يقدر على الفتح لانه قد زيد بحرف مثل لامسلمين لكن ولهذا نقضه بقوله فبني على الفتح عنه

لاخيرا من زيد عندنا وقول ابي الطيب فقا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها ويجوز رفع اقل على ان تكون عاملة عمل ليس وتخالف لا هذه ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات والثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبني قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا الاضير يا اهل يثرب لا مقام لكم وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا للزم الاعراب في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح وهو الارجح لانها الحركة التي استحقها المركب وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتخفيف ومثل لا رجل عند الفراء لا جرم نحو لا جرم ان لهم النار والمعنى عنده لا بد من كذا او لا محالة في كذا فحذفت من او في وقال قطرب لا رد اي ليس الامر كما وصفوا ثم ابتدئ ما بعده وجرم فعل لا اسم ومعناه وجب وما بعده فاعل وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وسيأتي البحث في ذلك الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف بين البصريين في ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما بخلاف نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا فلا محيد عن النصب السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم نحو قالوا لا ضير فلا فوت وتميم لا تذكره حينئذ الثاني ان تكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والغالب ان يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها ح واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر ولا هذه تخالف ليس من ثلاث جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثانية ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى

اللهُ واقيا وامّا قوله نَصَرْتُكَ إِذْ لا صاحبٌ غيرُ خاذلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُماةِ حَصِينا فلا دليل فيه كما توهم بعضهم لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء الثالثة انها لا تعمل الا في النكرات خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِيا سِواها ولا في حُبِّها مُتَراخِيا وعليه بنى المتنبي قوله إذِ الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا مِنَ الأذى فلا الحَمْدُ مَكْسُوبًا ولا المالُ باقِيا **تنبيه** اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون مهملة والا لتكررت كما سيأتي واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت واذا قيل لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار برفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين وان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر عن احدهما وخبر الآخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد واذا قيل ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحَ بالفتح احتمل كون الفتحة بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة فان قلت بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله تعالى وَما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّماءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرَ فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال او على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرأ في سورة سبا في قوله تعالى عالِمِ الغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقالُ ذَرَّةٍ الآية الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت مروره برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في السماء وان ما بعدها مستأنف واذا ثبت ذلك في سورة يونس

قلنا به في سورة سبأ وان الوقف على الأرض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل وجوّز بعضهم العطف فيهما على ان لا يكون معنى يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود والوجه الثاني ان تكون عاطفة ولها ثلثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا قال سيبويه او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم والثاني ان لا يقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا ايضا في ولا الضالين الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو وما منعه مسموع فمنعه مدفوع قال امرؤ القيس كأن دثارا حلّقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل دثار اسم راع وحلّقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفي جبل عال والقواعل جبال صغار وقوله ان العامل مقدر بعد العاطف لا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء مردود بانه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا الوجه الرابع ان تكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا يقال أجاءك زيد فتقول لا والاصل لا لم يجئ والخامس ان تكون على غير ذلك فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او تقديرا وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وانما لم يتكرر في لا نولك ان تفعل لانه بمعنى لا ينبغي لك حملوه على ما هو بمعناه كما فتحوا في يذر حملا على يدع لانهما بمعنى ولولا ان الاصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون فالتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي كيف اغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل وانما ترك التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل

فى المعنى ومثله فى عدم وجوب التكرار لعدم قصد المضى الا انه ليس دعاء قولك والله لا فعلت كذا وقول الشاعر حَسْبُ المحبين فى الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر وشذ ترك التكرار فى قوله لاهم ان الحارث بن جبله زنا على ابيه ثم قتله وكان فى جاراته لا عهد له واى امر سيئ لا فعله زنا بتخفيف النون كذا رواه يعقوب واصله زناء بالهمز بمعنى ضيق وروى بتشديدها والاصل زنى بامراة ابيه فحذف المضاف واناب على عن الباء وقال ابو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم تغفر جما واى عبد لك لا الما واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فان لا فيه مكررة فى المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشرى وقال الزجاج انما جاز لان ثم كان من الذين امنوا معطوف عليه وداخل فى النفى فكانه قيل فلا اقتحم ولا امن انتهى ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب وقال بعضهم لا دعائية دعى عليه ان لا يفعل خيرا وقال اخر تحضيض والاصل فالا اقتحم ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك يجب تكرارها اذا دخلت على مفرد خبرا او صفة او حالا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ونحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد ولا كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء وقل لا اسئلكم عليه اجرا واذا لم يجب ان تتكرر فى لا نولك لكون الاسم المعرفة فى تاويل المضارع فان لا يجب فى المضارع احق وتخلص المضارع بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال **تنبيه** من اقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وعن الكوفيين انها اسم وان الجار دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة كما يسمون كان فى نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما فى مسئلة لا فى نحو غضبت من لا شئ وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كما فى مسئلة كان وكذلك لا المقترنة بالعاطف فى نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة الا ترى انه اذا قيل ما جاءنى زيد وعمرو احتمل ان المراد نفى مجئ كل منهما على كل حال وان يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجئ فاذا جئ بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول نعم هى فى قوله تعالى وما يستوى الاحياء

وَلَا الْأَمْوَاتُ لمجرد التوكيد وكذا اذا قيل لا ابنه زيد ولا عمرو **تنبيه** اعتراض لا بين الجار والمجرور في نحو غضبت من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ وبين الجازم والمجزوم في نحو ان لا تفعلوه وتقديم معمول ما بعدها عليها في نحو يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا الآية دليل على انها ليس لها الصدر بخلاف ما اللهم الا ان يقع في جواب القسم فان الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر ولهذا قال سيبويه في قوله آليت حبّ العراق الدهر اطعمه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه وهذه الجملة جواب لآليت فان معناه حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول الثاني من اوجه لا ان تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ او غائبا نحو لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ او متكلما نحو لا أَرَيَنَّكَ ههنا وقوله لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن ههنا فاراك ومثله في الامر وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً اي اغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وانما عدل الى الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاغلاظ فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكسه لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ اي لا تقبلوا فتنة الشيطان واختلف في لا من قوله تعالى وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً على قولين احدهما انها ناهية فتكون من هذا والاصل لا تتعرضوا لِلفتنة فَتُصِيبَكُمْ ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك كما قيل جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ الثاني انها نافية واختلف القائلون بذلك على قولين احدهما ان الجملة صفة لفتنة ولا حاجة الى اضمار قول لان الجملة خبرية وعلى هذا الوجه فيكون دخول النون شاذا مثله في قوله فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا بل هو في الآية اسهل لعدم الفصل وهو فيهما سماعي والذي جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري لانها قد وصفت بانها لا تصيب

١٢٨

تونس من اطلال حمزة ماسل فقد اقفرت منها شراء فيذبل حمزة بجيم وزاي محبوبته وماسل كمقعد رملة واقفرت اي خلت وشراء كغراب موضع ويذبل جبل والجارة مبتداء والدنيا صفته ولها حال اي للجارة وتلحينها خبر المبتداء اي لا تلومن ابلنا لانها تقيب من لبنها وقاعدا اناخ ضمير الضيف اي برك راحلته ومحول اسم مفعول من التحويل ومنها متعلق به اي من حمزة

قوله وعكسه لا يفتننكم الشيطان اي عكس النوع السابق الذي هو مما اقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الآية فانها مما اقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لافتتانهم فالنهي في الحقيقة لبني آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهي عن سببه الحاصل للمبالغة في المقصود

الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم والثانى ان الفعل جواب الامر وعلى هذا فيكون التوكيد ايضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر فى ايتنى اكرمك ان تاتنى اكرمك نعم يصح الجواب فى قوله تعالى ادخلوا مساكنكم الاية اذ يصح ان تدخلوا لا يحطمنكم ويصح ايضا النهى على حد لا ارينك هيهنا واما الوصف فيأتى هكذا نرهنا ان يكون الجملة حالا اى ادخلوا غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا وعلى الوجه الاول سماعى وعلى النهى قياسى ولا فرق فى اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم ام للتنزيه نحو ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر يقولون لا تبعد وهم يدفنوننى واين مكان البعد الا مكانيا وقول الآخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فانك لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهى والدعاء قول الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بها ابدا ما دام فيها الجراضم اى العظيم البطن وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم اذا خرجت عن الطلب الى غيره كالتهديد فى قولك لولدك او عبدك لا تطعنى وليس اصل لا التى يجزم الفعل بعدها لام الامر فزيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هى لا النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للسهيلى والثالث لا الزائدة الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك اذ رأيتهم ضلوا ان لا تتبعنى ما منعك الا تسجد وتوضحه الاية الاخرى ما منعك ان تسجد ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اى ليعلموا وقوله ويلحيننى فى اللهو ان لا احبه وللهو داع دائب غير غافل وقوله ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك فى رواية من نصب البخل فاما من خفضه فلا حينئذ اسم مضاف لانه اريد به اللفظ وشرح هذا المعنى ان كلمة لا تكون للبخل وتكون للكرم وذلك انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطنى او هل تعطينى كانت للبخل وان وقعت بعد قوله اتمنعنى عطاءك او اتحرمنى نوالك كانت للكرم وقيل هى غير زائدة ايضا فى رواية النصب وذلك على ان تجعل اسما مفعولا والبخل بدلا منها قاله الزجاج وقال آخر لا مفعول به والبخل مفعول لاجله اى كراهية البخل مثل يبين الله لكم ان تضلوا اى كراهية ان تضلوا وقال ابو على فى الحجة قال ابو الحسن فسرته العرب ابى جوده البخل وجعلوا لا حشوا انتهى وكما اختلف فى لا فى هذا

الباب الأول

البيت انافية ام زايدة كذلك اختلف فيها فى مواضع من التنزيل احدها قوله تعالى لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ فقيل هى نافية واختلف هؤلاء فى منفيها على قولين احدهما انه شيء تقدم وهو ما حكى عنهم كثيرا من انكار البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استونف القسم قالوا وانما صح ذلك لان القران كله كالسورة ولهذا يذكر الشيء فى سورة وجوابه فى اخرى نحو وقالوا يا أيها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون جوابه ما انت بنعمة ربك بمجنون والثانى ان منفيها اقسم وذلك على ان يكون اخبارا لا انشاء واختاره الزمخشرى قال والمعنى فى ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له بدليل فلا أقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه قيل ان اعظامه بالاقسام به كلا اعظام اى انه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هى زايدة واختلف هؤلاء فى فايدتها على قولين احدهما انها زيدت توطئة وتمهيدا لنفى الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيمة لا يتركون سدى ومثله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك وقوله لا وابيك ابنة العامرى لا يدعى القوم انى افر ورد بقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد الايات فان جوابه مثبت وهو لقد خلقنا الانسان فى كبد ومثله فلا أقسم بمواقع النجوم الاية والثانى انها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام كما فى لئلا يعلم اهل الكتاب ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك نحو فبما رحمة من الله اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو زيد كان فاضل وذلك لان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا ولهذا نقول بزيادتها فى نحو فلا اقسم برب المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها واجاب ابو على بما تقدم من ان القران كالسورة الواحدة الموضع الثانى قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا فقيل ان لا نافية وقيل ناهية وقيل زايدة والجميع محتمل وحاصل القول فى الاية ان ما خبرية بمعنى الذى منصوبة باتل وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية باتل لانه بمعنى اقول ويجوز ان يعلق عليكم باتل ومن رجح اعمال الثانى من المتنازعين وهم الكوفيون رجحه على تعلقه بحرم وفى ان وما بعدها اوجه احدها ان يكونا فى موضع نصب بدلا من ما وذلك على انها موصولة لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام الثانى ان يكونا فى موضع رفع خبر الهو محذوفا اجازهما بعض المعربين وعليهما فلا زايدة قاله ابن الشجرى والصواب انها نافية على الاول وزايدة على الثانى والثالث ان يكون الاصل ابين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لانهم اذا حرم عليهم رؤساهم

قوله وذلك لان زيادة الشيء تفيد اطراحه الشرح وانما تفيد الزيادة التاكيد والتقوية او تحسين اللفظ وتزيينه نعم لازم الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد والقول مراد المصنف ان زيادة الشيء تنبيه صحة الاستغناء عنه وذلك ظاهر سمتى قوله واجاب ابو على يعنى عن الرد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا بما تقدم من ان القران كالسورة الواحدة فلا تكون الزيادة فى اول السورة زيادة فى الصدر بل الحشو فى الكل فرده الجواب غير سديد الا ترى الى امرء القيس كيف زادها فى مستهل قصيدة

ما احل الله تعالى لهم فاطاعوهم اشركوا لانهم جعلوا غير الله بمنزلته والرابع ان الاصل
اوصيكم بان لا تشركوا بدليل انّ وبالوالدين احسانا معناه واوصيكم بالوالدين وان في اخر
الاية ذلكم وصّيكم به وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر والخامس ان التقدير
اتل عليكم ان لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم اجاز هذه الاوجه الثلثة الزجاج
السادس ان الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدء عليكم ان لا تشركوا وان تحسنوا بالوالدين
احسانا وان لا تقتلوا ولا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وان في الاوجه الستة
مصدرية ولا في الاوجه الاربعة الاخيرة نافية السابع ان ان مفسرة بمعنى اي ولا ناهية
فالفعل مجزوم لا منصوب وكانه قيل اقول لكم لا تشركوا به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا
وهذان الوجهان الاخيران اجازهما ابن الشجري الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم
انها اذا جاءت لا يؤمنون فيمن فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة
والا لكان عذرا للكفار ورده الزجاج بانها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح
وقيل نافية واختلف القائلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف اي او انهم يؤمنون
وقال الخليل في قول له ان بمعنى لعل مثل ايت السوق انك تشتري لنا شيئا ورجحه الزجاج
وقال انهم اجمعوا عليه ورده الفارسي فقال التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم ايمانهم
يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصر للقول الخليل
بان قالوا يؤيده ان يشعركم ويدريكم بمعنى وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو وما يدريك
لعله يزكى وان في مصحف ابيّ وما ادريكم لعلها وقال قوم ان مؤكدة والكلام فيمن
حكم بكفرهم ويئس من ايمانهم والسياق يأباه والاية عذر للمؤمنين اي انكم معذورون
لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من انهم لا يؤمنون حينئذ ونظيره ان الذين حقت
عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل اية وقيل التقدير لانهم واللام متعلقة
بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها ونظيره وما منعنا ان نرسل
بالايات الا ان كذب بها الاولون واختاره الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم الثاني
على هذا القول وعلى القول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى بقية الاقوال ان و
صلتها الموضع الرابع وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل لا زائدة والمعنى
ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة وعلى

الباب الأول

١٣٢ هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وانه لهم انا حملنا الابتداء وان وصلتها فاعل اغنى عن الخبر كما جوز ابو البقاء لانه ليس بوصف صريح ولانه لم يعتمد على نفي ولا استفهام وقيل لا نافية والاعراب اما على ما تقدم والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الاخرة واما على ان حرام مبتدأ حذف خبره اى قبول اعمالهم وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف اى والعمل الصالح حرام عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجئ ان في قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يامركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا قرئ في السبع برفع يامركم ونصبه فمن رفعه قطعه عما قبله وفاعله ضميره تعالى او ضمير الرسول ويؤيد الاستيناف قراءة بعضهم ولن يامركم ولا على هذه القراءة نافية لا غير ومن نصبه فهو عطف على يؤتيه كما ان يقول كذلك ولا على هذا زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق وقيل على يقول ولم يذكر الزمخشري غيره ثم جوز في لا وجهين احدهما الزيادة فالمعنى ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك الانداد ثم يامر الناس بان يكونوا عبادا له ويامركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا الثاني ان تكون غير زائدة ووجهه بانه عليه السلام كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى فلما قالوا له انتخذك ربا قيل لهم ما كان لبشر ان يستنبئه الله ثم يامر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والانبياء هذا ملخص كلامه وانما فسر لا يامر بينهى لانها حالته عليه السلام والا فانتفاء الامر اعم من النهي والسكوت والمراد الاول وهي الحال التي يكون بها البشر متناقضا لان نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا يستحقون ان يعبدوا وهو شريكهم في كونه مخلوقا فكيف يامرهم بعبادته والخطاب في ولا يامركم على القراءتين التفات **تنبيه** قرئ جماعة واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا وخرجها ابو الفتح على حذف الف لا تخفيفا كما قالوا ام والله ولم يجمع بين القراءتين بان يقدر لا في قراءة الجماعة زائدة لان التوكيد بالنون يابى ذلك

لات اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلاثة مذاهب احدها انها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انها في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى

لا يلتكم

حرف اللام

لا يَلِتكُم مِن اَعمالِكُم شَيئاً فانه يقال لات يليت كما يقال الَتَ يالِتُ وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها لَيسَ بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاءً والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثُمَّتَ ورُبَّتَ وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زايدة في اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة واستدل ابو عبيدة بانه وجدها في الامام وهو مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور انه يوقف عليها بالتاء والهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد تكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه الثاني في عملها وفي ذلك ايضا ثلاثة مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ محذوف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الاية ولا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حينُ مناصٍ كائن لهم الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش الثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين الثالث فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظة الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفيما رادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان **تنبيه** قرئ ولات حينِ مناصٍ بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوانٍ واُجيب عن البيت بجوابين احدهما انه على اضمار من الاستغراقية ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله الا رجلٍ جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل ولات اوانِ صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا او لانه قد بني على السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري للتعويض كيومئذ ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه وعن القراءة بالجواب الاول وهو واضح وبالثاني وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضا عن المضاف اليه ثم بنى الحين لاضافته الى غير متمكن انتهى والاولى ان يقال

ان التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وان المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض

لو على خمسة اوجه احدها لو المستعملة في نحو لو جائني اكرمته وهذه تفيد ثلثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل ان بالاجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي وهذا الذي قاله كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا او معنى تقول لو جائني اكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وقوله ولو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هديها ولكن حق القول مني لاملان جهنم اي ولكن لم اشأ ذلك فحق القول مني وقوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم اي فلم يريكموهم كذلك وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا ثم قال ولكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم

كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا ولو ان ما في الأرض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل شيء امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة اقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة الابحر مملوءة مدادا وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد الثالث انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وان كان اعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا يلزم انتفاؤه وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين ويتلخص على هذا ان يقال ان لو تدل على ثلاثة امور عقد السببية والمسببية وكونهما في الماضي وامتناع السبب ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الأول على ثلاثة اقسام ما يوجب فيه الشرع او العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الأول نحو ولو شئنا لرفعناه بها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعا وما يوجب لحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو نام لانتقض وضوؤه ونحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمناه وما يجوز فيه العقل ذلك نحو لو جاءني لاكرمته فان العقل يجوز انحصار سبب الاكرام في المجيء ويرجح ان ذلك هو الظاهر من ترتب الثاني على الأول وانه المتبادر الى الذهن واستصحاب الاصل وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال وعلى ان انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف اولى وانما لم تدل على انتفاء الجواب لامرين احدهما ان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند

الباب الأول

الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة والثاني انه لما فقد المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا ان عدم المعصية معلل بامر اخر وهو الحياء والمهابة والاجلال وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا الى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا اليه فقط او اليه والى الخوف معا وعلى ذلك تتخرج ابة لقمان لان العقل يجزم بان الكلمات اذا لم تنفد مع كثرة هذه الامور فلان لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها اولى وكذا وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ لان عدم الاستجابة عند عدم السماع اولى وكذا وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا فان التولي عند عدم السماع اولى وكذا لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ فان الامساك عند عدم فلك اولى والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ فهذا واشاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس المقصود وقد اتضح ان افسد تفسير لو قول من قال حرف امتناع لامتناع وان العبارة الجيدة قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف تدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ولكن قد يقال ان في عبارة سيبويه اشكالا ونقضا فاما الاشكال فان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فان عدم نفاد الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من شجرة اقلام وما بعده بل بان صفاته سبحانه لا نهاية لها والامساك خشية الانفاق ليس معللا بملك خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة والجواب ان تقدر اللام للتوقيت مثلها في لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول واما النقض فانها لا تدل على انها دالة على امتناع شرطها والجواب انه مفهوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع نعم في عبارة ابن مالك نقص فانها لا تفيد ان اقتضائها للامتناع في الماضي فاذا قيل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك اجود العبارات

تنبيهان

الاول اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروي عن عمر وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام الصديق وقل من يتنبه لهما فالاول قوله صلعم في بنت ابي سلمة انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها له عليه السلام منتف من وجهين كونها ربيبة

لو قام زيد قام عمرو دلت لو على الربط بينهما وهما مستقبلان واذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت لما على الربط بينهما في الماضي وهما واجبان فلما عرف لما وقع لوقوع غيره دال واذا لما يقع لوقوع غيره شك في الاول وظننا في الثانية ولو بكلا فهما لما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على التوقع ولا سيبويه

بكان احترازا عن ان مثلا واتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما والاتيان بالسين

استقباله فهي مصرحة انه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت و اقول فيه نظر لان قوله حرف ليس يتناول لا اذا ولا لما فكيف يحتز عنهما وقال بدر الدين بن مالك ان ما قالوه في تفسير لو لامتناع الثاني لامتناع الاول عندي تفسير صحيح وهو الذي قصده سيبويه من قوله لو لما سيقع لوقوع غيره بمعنى انها تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته

في حجره وكونها ابنة لخيره من الرضاعة كما ان معصيته صهيب منتفية من جهتي المخافة والاجلال

والثاني قوله لما طول في صلوة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين

لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكل منهما يقتضي انها لم تجدهم غافلين اما الاول فواضح

واما الثاني فلانها اذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين الثاني لهجت الطلبة بالسؤال

عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان الجملتين

يتركب منهما قياس وح فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل والجواب من ثلثة

اوجه اثنان يرجعان الى نفي كونه قياسا وذلك باثبات اختلاف الوسط احدهما ان التقدير

لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا الثاني ان يقدر ولو اسمعهم

على تقدير عدم علم الخير فيهم والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج والتقدير

ولو علم الله فيهم خيرا وقتاما لتولوا بعد ذلك الثالث من اقسام لو ان تكون حرف شرط

في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من

الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب و

قول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم

البشاشة او زقى اليها صدى من جانب القبر صائح وقوله لا يلفك الراجيك الا مظهرا

خلق الكرام ولو تكون عديما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا

خافوا عليهم اي وليخش الذين ان شارفوا ان يتركوا وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان

الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات ومثله لا يؤمنون به

حتى يروا العذاب الاليم اي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لان بعده فيأتيهم بغتة وهم

لا يشعرون واذا راوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ويحتمل ان تحمل الرؤية

على حقيقتها وذلك على ان يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا وان يروا كسفا من السماء ساقطا

يقولوا سحاب مركوم او يعتقدونه عذابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم

بغتة بعد رؤيته ومن ذلك كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي اذا قارب حضوره

واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن لان بلوغ الاجل انقضاء العدة وانما الامساك

قبله وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم

زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وكذلك انكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكا

الباب الأول

ذلك قول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلته من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو مستقبل

في نفسه او مقيد بمستقبل فذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج

لو عما عهد فيها من المضي انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف

من كلامهم انكار ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة كثيرة منهم اثبتوه والثاني ان قوله وذلك

لا ينافي الى آخره مقتضاه ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع

فيهما ان الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ولم نر احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن

الخباز فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه ظاهر كلامهم ان الجواب امتنع لامتناع الشرط لانهم

يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعا فكذا

يكون قولهم في لو وغير هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز

ان يكون ثمة اسباب أخر ويدل على هذا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي

التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لامتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من

سياق امثال هذه الآية ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن

تعدد في الآلهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حاله وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد

سبحانه انتهى وهذا الذي قاله مخالف للسداد في مثل لو جئتني اكرمتك وخلاف ما فسروا به عباراتهم

الا بدر الدين بن مالك فان المغني نقل عليه لتصريحه اولا بخلافه والا ابن الخباز فانه من

ابن الحاجب اخذ وعلى كلامه اعتمد وسياق البحث معه وقوله المقصود نفي التعدد لا نفي الفساد

مسلم ولكن ذلك اعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا فساده فان قال على

تفسيري لا اعتراض عليهم قلنا فما تصنع بلو جئتني لاكرمتك ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم

فان المراد نفي الاكرام والاسماع لانتفاء المجي وعلم الخير فيهم لا العكس واما ابن الخباز فانه قال

في شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون ان التقدير لم نشأ فلم

نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب

وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب ان الملزوم

هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع اي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى واذا

كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر الاعتراض الثالث على كلام

بدر الدين ان ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى

وليخش الذين الآية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ونحو ذلك وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين فى نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ونحو ذلك وكون لو ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان لو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع فى ذلك مراد به المضى وتحرير ذلك ان تعلم ان خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها فى الماضى والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها فى الماضى والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو نلتقى البيت وقوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الامور فى المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن او فيما مضى فهى بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الآن او فيما مضى فهى الامتناعية والثالث ان تكون حرفا مصدريا بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوع هذه بعد ودّ او يودّ نحو ودّوا لو تدهن يودّ احدهم لو يعمّر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التانى وكان الحزم لو عجلوا وقول امرئ القيس تجاوزت احراسا اليها ومعشرا على حراصا لو يسرّون مقتلى واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذى اثبته الفراء وابو على وابو البقاء والتبريزى وابن مالك ويقول المانعون فى نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف

الباب الأول

سنتر لستره ذلك والاخفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ
فَيُدْهِنُوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن وبشكل عليهم
دخولها على أنّ في نحو وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وجوابه ان لو انما دخلت
على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه واورد ابن مالك السؤال في فلو
أنّ لنا كرّةً واجاب بما ذكرناه وبان هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو فجاجا سُبُلًا والسؤال في
الآية مدفوع من اصله لأن لو فيها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لان توكيد الموصول قبل
مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ والرابع ان تكون للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني قيل
ومنه فلو أنّ لنا كرّة اي فليت لنا كرة ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت
في يا ليتني كنت معهم فافوز ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في أَوْ وَحْيًا أَوْ
مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا وقوله ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ
الشُّفُوفِ واختلف في لو هذه فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب
الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى
التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فَلَوْ نُبِشَ
الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ
الْقُبُورِ وقال ابن مالك هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد
تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الأصل وددت لو تأتيني فحذف فعل
التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها
حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين
ليت انتهى والخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل وذكر ابن
هشام اللخمي وغيره لها معنى آخر وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله تعالى وَلَوْ عَلَى
أَنْفُسِكُمْ وفيه نظر وهنا مسائل احداها ان لو خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف
يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك وخبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده
خبره فالأول كقولهم لو ذاتُ سوارٍ لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عُبيدة وقوله لو غيركم
علق الزبير بحبله أدّى الجوار الى بني العوّام والثاني نحو لو زيدا رأيته اكرمته والثالث نحو التمس
ولو خاتما من حديد واضرب ولو زيدا والأمناء ولو باردا وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا

او نام الخواص والأرواح جمع ريح والمنيف العالي المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا ايضا غلى الكاد رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف اي رقيق بكسر البيت بكسر الكاف اسفل شقة الخباء التي تلي الأرض من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكى ابو عبيدة عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتي من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والنحيف الهزيل والعجل من ولد البقرة والعليف الذي يعتلف ولا يرسل للرعي والعلج الرجل من كفار العجم والخيف الذي لا رفق فيه سمي

آه هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحارث بن تغلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدي قال ذلك حين اخذ بثار اخيه كليب واسمه وائل وكنيته ابو الماجد ذكره ذلك ابو عبيد البكري في شرح الامالي ويخبر مبني للمفعول والذنائب بمعجمة فنون ثم همزة موحدة موضع والزير الذي يكثر محادثة النساء ومجالستهن سمي بذلك لكثرة زيارته لهن والجمع ازوار وزيرة وازيار وفي الشرح واي زير

المراد به كليب والظاهر اقيم مقام المضمر انتهى وفي هامش بعض نسخ المتن

جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف في قل لو انتم تملكون فقيل من الاول والاصل لو تملكون
تملكون فحذف الاول فانفصل الضمير وقيل من الثالث اى لو كنتم تملكون فرد بان المعهود بعد لو
حذف كان ومرفوعها معا فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذفا وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد
والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وقوله ولو في طهية
احلام لما عرضوا دون الكتيبة اذ ميروا برميتي واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره وان الجملة الاسمية
وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل
لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من
السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم والقول روي بنصب قلم
ورفعه وهما صحيحان والنصب لوجه بتقدير ولو لابست قلما كما يقدر في نحو زيدا حبست عليه والرفع
بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم كما قال لو في قوله اذا ابن ابي موسى بلالا
فيمن رفع ابنا ان التقدير اذا بلغ وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاولى تعليلية على كلا الوجهين
متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز ما النافية وقد تعلق بغيرت لان مثل ذلك يجوز في
الشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا المسئلة الثانية تقع ان بعدها كثيرا نحو ولو انهم
آمنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به وقوله ولو انما اسعى لادنى
معيشة وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند
والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب
بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اي
ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر ههنا مؤخرا ويشهد له انه يأتي
مؤخرا بعد اما كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لان لعل
لا تقع هنا فلا تشتبه ان المؤكدة اذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى ان يقدر مؤخرا على الاصل اي
ولو ايمانهم ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها
اي ولو ثبت انهم آمنوا ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب كون خبر
ان فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وقوله ما اطيب العيش
لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة

الباب الاول

تدعو عبيدًا وازنما وردّ ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسمًا مشتقا كقوله ولو ان حيًا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن المالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودّوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين المسئلة الثالثة لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو يشاء طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وقوله تامن فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على ان ضمة الاعراب سلبت تخفيفا كقراءة ابي عمرو وينصركم ويشعركم ويأمركم والاول على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منسأته بهمزة ساكنة فان الاصل منسأة بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه اذا اخره ثم ابدلت الهمزة الفا ثم الالف همزة ساكنة المسئلة الرابعة جواب لو اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض مثبت او منفي بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن تجرده منها لو نشاء جعلناه اجاجا والغالب على المنفي تجرده منها نحو لو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله اما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وورد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب لقسم مقدر وقول الشاعر قالت سلامة لم تكن لك عادة ان تترك الاعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة ان اوسرا

لولا على اربعة اوجه

احدها ان تدخل على جملة اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فاما قوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا لانعكس معناه اذ الممتنع المشقة والموجود الامر وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتداء ثم قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا

حرف اللام

١٤٣

محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لأتيتك او تدخل ان على المبتدأ فتقول لولا أنّ زيدًا قائم ويصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك الى انه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة ويجوز الامران ان علم وزعم ابن الشجري ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ولحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا والبس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قاله يتخرج ايضا قول تلك المرأة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط بينهما واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانه لا يخفض الظاهر الثاني ان تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع او ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله لولا اخرتني الى اجل قريب والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتأدب والثالث ان تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الا ان الفعل اخر وقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا الا ان الفعل اضمر اي لولا عددتم وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يردان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن

الباب الأول

١٤٤

وقد فصلت من الفعل باذ وباذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ
سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثانى والثالث نحو فلولا اذا بلغت الحلقوم
وانتم حينئذ تنظرون ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا ان كنتم غير
مدينين ترجعونها المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالكم
انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر منكم بعلمنا او بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون
ذلك ولولا الثانية تكرار للاولى والرابع الاستفهام نحو لولا اخرتنى الى اجل قريب لولا انزل اليه
ملك قاله الهروى واكثرهم لا يذكره والظاهر ان الاولى للعرض وان الثانية مثل لولا جاؤا عليه
باربعة شهداء وذكر الهروى انها تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس والظاهر ان المعنى على التوبيخ اى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة
تابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائى والفراء وعلى بن
عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابى وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفى لان التوبيخ يقتضى
عدم الوقوع وقد يتوهم ان الزمخشرى قائل بانها للنفى لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن ويجوز
كونه متصلا والجملة فى معنى النفى كانه قيل ما امنت ولعله انما اراد ما ذكرنا ولهذا قال والجملة فى
معنى النفى ولم يقل ولولا للنفى وكذا قال فى قوله تعالى فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا معناه
نفى التضرع ولكنه جئ بلولا ليفاد انهم لم يكن لهم عذر فى ترك التضرع الا عنادهم وقسوة قلوبهم
واعجابهم باعمالهم التى زينها الشيطان لهم انتهى فان احتج محتج للهروى بانه قرئ بنصب قوم
على اصل الاستثناء ورفعه على الابدال فالجواب ان الابدال يقع بعد ما فيه رائحة النفى كقوله عاف
تغير الا النؤى والوتد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله وادق من هذا قراءة بعضهم
فشربوا منه الا قليل منهم لما كان شربوا منه فى معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس
منى ويوضح لك ذلك ان البدل فى غير الموجب ارجح من النصب وقد اجتمعت السبعة على النصب
فى الا قوم يونس فدل على ان الكلام موجب ولكن فيه رائحة غير الايجاب كما فى قوله تغير الا النؤى
والوتد **تنبيه** ليس من اقسام لولا الواقعة فى نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها
فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اى لو لم
ينازعنى شغلى لزرتك وقيل بل هى لولا الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان على حد قولهم
تسمع بالمعيدى خير من ان تراه **لوما** بمنزلة لولا تقول لوما زيد لاكرمتك وفى التنزيل

لوما

لوما تأتينا بالملائكة وزعم المالقي انها لم تأت الا للتحضيض ويرده قول الشاعر لوما الاصاخة للوشاة لكان لي

لم حرف جزم

لنفي المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد الآية وقد يرتفع الفعل بعدها كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح وقوله في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجا على ان الاصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت نون التاكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاور الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث كأن لم ترى قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأى بهمزة بعدها الف كما قال سراقة البارقي ارى عيني ما لم ترأياه ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا كما ذكرناه واقيس من تخريجهما ان يقال في قوله ايوم لم يقدر نقلت حركة همزة ام الى راء يقدر ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما قيل المراة والكماة ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما في ولا الضالين فيمن همزه وكذلك القول في المراة والكماة وقوله كأن لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وقد يفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء وقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب

لما على ثلاثة اوجه

احدها ان تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم الا انها تفارقها في خمسة امور احدها ان لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما يقم وفي التنزيل وان لم تفعل وان لم ينتهوا الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال كقوله فان كنت ماكولا فكن خير آكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش ولامتداد النفي بعد لما

لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا
ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال
ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال ابن مالك
لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم الرابع
ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى
الآن وان ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال
على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون ومنعوه في لما وهذا الفرق
بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول
مالي قمت فلم تقم او ولما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم او لما تقم الخامس ان منفي لما
جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم تجبنه اى ولما
اكن بدءا قبل ذلك اى سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام
كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل الثاني من اوجه لما ان تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت
ثانيتهما عند وجود اوليهما نحو لما جاءني اكرمته ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول
حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة انها ظرف بمعنى
حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة ورد ابن خروف
على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب
والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس
اكرمتك ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند
ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني فلما
نجاهم الى البر اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد والرابع فلما ذهب عن
ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وهو مأول بجادلنا وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف
اى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي آية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف
اى اقبل يجادلنا ومن مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد

شمس

حرف اللام

شمس وهاشم فبقال ابن فعلها والجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وقها بمعنى
سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شيم امر من قولك شمت البرق
اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْهُ والثالث ان تكون حرف استثناء
فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى
نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسألك الا فعلك قال قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت
نفسا او اثنين وفيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وتاتي لما مركبة من كلمات
ومن كلمتين فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة
وحفص بتشديد نون ان وميم لما فيمن قال الاصل لمن ما فابدلت النون ميما وادغمت فلما كثرت
الميمات حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت واضعف
منه قول الاخر الاصل لما بالتنوين بمعنى جمعا ثم حذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف لان استعمال
لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل ابعد واضعف من هذا قول الاخر انه فعلى
من اللم وهو بمعناه ولكنه منع الصرف لالف التانيث ولم يثبت استعمال هذه اللفظة واذا كان
فعلى فهلا كتب بالياء وهلا اماله من قاعدته الامالة واختار ابن الحاجب انها لما الجازمة حذف
فعلها والتقدير لما يهملوا او لما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر
الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده
من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا تستبعد لذلك انتهى وفي تقديره نظر والاولى عندي
ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه امران احدهما
ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع
الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت واما قراءة ابي بكر بتخفيف ان وتشديد لما فيحتمل
وجهين احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في لما الاوجه والثاني ان تكون ان
نافية وكلا مفعول باضمار اري ولما بمعنى الا واما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم
وقراءة الحرميين بتخفيفهما فان في الاولى على اصلها من التشديد ووجوب الاعمال وفي الثانية مخففة
من الثقيلة واعملت على احد الوجهين واللام من لما فيهما لام الابتداء وقيل وهي في قراءة التخفيف
الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لان تلك انما تكون عند تخفيف ان
واهمالها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الالف للفصل بين الهمزتين في نحو أأنذرتهم

وبين النونات في نحو اضربنانّ يا نسوة قيل وليست موصولة بجملة القسم لانها انشائية وليس كذلك لان الصلة في المعنى جملة الجواب وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد ويشهد لذلك قوله تعالى وَاِنَّ مِنكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ لا يقال لعلها من نكرة اي لفريق ليبطئن لانها حينئذ تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية واما المركبة من كلمتين فكقوله لَمَّا رَأَيْتُ اَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا اَدَعَ الْقِتَالَ واشهد الهيجاء وهو لغز يقال فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع وجواب الاول ان الاصل لن ما ثم ادغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وعن الثاني ان حقهما ان يكتبا منفصلين ونظيره في الالغاز قوله عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينًا فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه ان الاصل بل رديه ثم كتب على لفظه للالغاز وعن الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة فيسئل حينئذ كيف يجتمع قوله لَنْ اَدَعَ الْقِتَالَ مع قوله لن اشهد الهيجاء فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع بل منصوب بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

لن حرف نصب ونفي واستقبال وليس اصله لا فابدلت الالف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لان المعروف هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا ولا اصل لن لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا للاخفش الصغير وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب خلافا للفراء ولان الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف نحو لولا زيد لاكرمتك وبان الكلام تام بدون المقدر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا لم تعمل ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في فَلَنْ اُكَلِّمَ الْيَوْمَ اِنْسِيًّا ولكان ذكر الابد في وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ اَبَدًا تكرارا والاصل عدمه وتأتي للدعاء كما اتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى قَالَ رَبِّ بِمَا اَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ اَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى ضمير المتكلم بل الى المخاطب والغايب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا

ذكره

زلتْ لكنها للدوام تلقى القسم بها وبلم نادر جداً كقول ابي طالب ُوَاللهِ لَنْ يَصِلُوا اِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتّٰى اُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِيْنًا وقيل لبعضهم اَلَكَ بَنُوْنَ فقال نَعَمْ وَخَالِقِهِمْ لَمْ تَقُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ مُنْجِبَةٌ ويحتمل هذان يكون على حذف الجواب اى اَنّ لى لبنين ثم استانف جملة النفى وزعم بعضهم انّها قد تجزم كقوله فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ وقوله لَنْ يَخِبِ الْاٰنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُوْنِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة **ليت حرف** تمنٍّ يتعلّق بالمستحيل غالباً كقوله فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُوْدُ يَوْمًا فَاُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيْبُ وبالممكن قليلاً وحكمه ان ينصب الاسم ويرفع الخبر قال الفرّاء وبعض اصحابه وقد تنصبهما كقوله يَا لَيْتَ اَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا وبنى على ذلك ابن المعتزّ قوله مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوْبَاكِ يَا لَيْتَنِى اِيَّاكِ طُوْبَاكِ والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا تكون خلافاً للكسائى لعدم تقدّم ان ولو الشرطيتين ويصحح بيت ابن المعتز على ان ايّا ضمير النصب عن ضمير الرفع وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافاً لابن ابى الربيع وظاهر القزوينى ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملاً على اخواتها وروى بالوجهين قول النابغة قالت اَلَا لَيْتَمَا هٰذَا الْحَمَامُ لَنَا اِلَى حَمَامَتِنَا اَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفاً اى ليت الذى هو هذا الحمام لنا فلا يدل حينئذ على الاهمال ولكنه احتمال مرجوح لانّ حذف العايد المرفوع بالابتداء فى صلة غير اىّ مع عدم طول الصلة قليل ويجوز ليتما زيداً لقاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير **لعلّ حرف** ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض اصحاب الفرّاء وقد ينصبهما وزعم يونس انّ ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعلّ اباك منطلقاً وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائى على اضمار يكون وقد مرّ انّ عُقيلاً يخفضون بها المبتدا كقوله لَعَلَّ اَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ وزعم الفارسى انّه لا دليل فى ذلك لانه يحتمل انّ الاصل لعلّه لابى المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعلّ الثانية تخفيفاً وادغم الاولى فى لام الجرّ ومن ثمّ كانت مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلّف كثير ولم يثبت تخفيف لعلّ ثم هو محجوج بنقل الائمّة انّ الجرّ بلعلّ لغة قوم باعيانهم واعلم انّ مجرورها فى موضع رفع بالابتداء لتنزّل لعلّ منزلة الجارّ الزايد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتداء ومثله لولاى لكان كذا على قول سيبويه انّ لولا جارّة وقولك رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك ونحوه

الباب الاول

وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائد لا تعمل شيئا فقيل الاصل هم لنا فوصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة جيران ثم وصل الماذكر وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة فقيل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل بل على انها زائدة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم ويتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بها قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وجوز قوم اعمالها حينئذ حملا على ليت لاشتراكهما في انهما يغيران معنى الابتداء وكذا قالوا في كان وبعضهم خص لعل بذلك لاشدية التشابه لانها وليت للانشاء واما كان فللخبر قيل واول لحن سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم و هذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما تقدم في ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وفيها عشر لغات مشهورة ولها معان احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه نحو لعل الحبيب مواصل ولعل الرقيب حاصل وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون و لهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ونحو وما يدريك لعله يزكى قال الزمخشري وقد اشربها معنى ليت من قرء فاطلع بالنصب انتهى وفي الاثير بحث سيجيء ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة وبحرف التنفيس قليلا كقوله فقولا لنا قولا رفيقا لعلها ستر حمني من زفرة وعويل وخرج بعضهم نصب فاطلع على تقدير ان مع ابلغ كما خفض المعطوف في بيت زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير الباء مع مدرك ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابؤسا وانشد سيبويه اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا فان اعترض بان لعل هنا مكفوفة بما فالجواب ان شبهة المانع ان لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضي ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها او معمولا لما في حيزها ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك

فى خبر ليت وهى بمنزلة لعل نحو يا ليتنى مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا يا ليتنى كنت ترابا يا ليتنى قدمت لحياتى يا ليتنى كنت معهم **تنبيه** من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى واشكاله من وجوه احدها عدم ارتباط خبر ليت اذ الظاهر ان كفافا اسم ليت وان كان تامة وانها وفاعلها الخبر ولا ضمير فى هذه الجملة والثانى تعليقه عن بمرتو والثالث ايقاع الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب والجواب عن الاول ان كفافا انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة اى فليتك او فليته اى فليت الشان ومثله قوله فليت دفعت الهم عنى ساعة وخبر كان اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت واما وشرك فيروى بالرفع عطفا على خيرك فخبره اما محذوف تقديره كفافا فمرتو فاعل بارتوى واما مرتو على انه سكن للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب اما على انه اسم لليت محذوفة وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض فى قوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكورة ان قدر ضمير المخاطب فاما ضمير الشان فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتو على الوجهين مرفوع اما لانه خبر ليت المحذوفة واما لانه عطف على خبر ليت المذكورة وعن الثانى انه ضمن مرتو معنى كاف لان المرتوى يكف عن الشرب كما جاء فليحذر الذين يخالفون عن امره لان فى يخالفون معنى يعدلون ويخرجون وان علقته بكفافا محذوفا على وجه مر ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما على حذف مضاف اى شارب الماء واما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا فى قوله وجبت هجيرا يترك الماء صاديا ويروى الماء بالنصب على تقدير من كما فى واختار موسى قومه سبعين ففاعل ارتوى على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب **لكن** مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وفى معناها ثلاثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود قيل او خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك والثانى انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفى احدهما يوهم انتفاء الآخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل فى الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءنى اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع

الباب الأول

والثالث انها للتوكيد دائما مثل انّ ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور
قال في المقرب انّ وانّ ولكنّ معناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكنّ التوكيد ويعطي
مع ذلك الاستدراك انتهى والبصريون على انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن انّ فطرحت الهمزة
للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقال باقي الكوفيين مركبة
من لا وانّ والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت
ضبيا عرفت قرابتي ولكنّ زنجيّ عظيم المشافر اي ولكنك وعليه بيت المتنبي وما كنت ممن
يدخل العشق قلبه ولكنّ من يبصر جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكنّ من لا يلق امرا ينوبه
بعدته ينزل به وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا يدخل اللام في
خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير
ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين

لكنْ ساكنة النون ضربان مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا تعمل خلافا للاخفش ويونس لدخولها
بعد التخفيف على الجملتين وخفيفة باصل الوضع فان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك
وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان
ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها
بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها
نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف
ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع الشرط
الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف
في ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد
الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال
فما قام زيد ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو
لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما
فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة الرابع لابن كيسان
ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالح بالخفض فقيل على العطف
وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره

ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الاعشى له نافلات
ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا وهي فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه
ولم نقدره فعل لانه لا يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في بابي العين الا هيؤ وسمع لست
بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في
الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما وليسا وليسوا ولست وتلازم
رفع الاسم ونصب الخبر وقيل قد تخرج عن ذلك في مواضع احدها ان تكون حرفا ناصبا للمستثنى
بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها ناسخة وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم
واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه
النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد
الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت
يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش
وغيره والثاني ان يقترن الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا
لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها
حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني
عنك ثم ذكر ذلك له فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي
الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى
المنتجع التميمي ولقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته فلم يفعل
فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك على اوجه احدها
ان في ليس ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس الا
الطيب المسك كما قال الا ليس الا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا واجاب بان
الا قد توضع في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اذ المعنى
ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره اغترارا الا الشيب لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول
المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه واجيب بان المصدر في الاية والبيت نوعي على حذف الصفة
اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في
الوجود وان المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك ولكن الا المسك نعت للاسم لان

تعريفه تعريف الجنس اى ليس طيب غير المسك طيبا و ﴿ابى نزار الملقب بملك النحاة توجيه﴾
اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا المسك
افخره وما تقدم من نقل ابى عمر وان ذلك لغة تميم يرد هذه التاويلات وزعم بعضهم ان قائل
ذلك قدرها حرفا وان من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله وقوله هى الشفاء لدائى لو ظفرت
بها وليس منها شفاء النفس مبذول ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية الموضع الثالث
ان تدخل على الجملة الفعلية او على المبتدا والخبر مرفوعين كما مثلنا وقد حكى عن ذلك الرابع
ان تكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة واستد
بنحو قوله اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب وخرج على ان الغا
اسمها والخبر محذوف قال ابن مالك وهو فى الاصل ضمير متصل عائد على الاشرم اى ليسه
الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا
لم يجز حذفه وفيه نظر

حرف الميم

ما تاتى على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة
اقسام فاما اوجه الاسمية فاحدها ان تكون معرفة وهى نوعان ناقصة وهى الموصولة نحو
ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتامة وهى نوعان عامة اى مقدرة بقولك الشئ
وهى التى لم يتقدمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى نحو ان تبدوا الصدقات
فنعما هى اى فنعم الشئ هى والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فى الابداء لا فى الصدقات ثم حذف
المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل فارتفع وخاصة وهى التى تقدمها ذلك وتقدر
من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اى نعم الغسل ونعم الدق واكثرهم
لا يثبت مجيء ما معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه والثانى ان تكون
نكرة مجردة عن معنى الحرف وهى ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هى الموصوفة وتقدر
بقولك شئ كقولهم مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب
فلا تكن لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الاخر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال اى رب شئ تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز ان تكون ما كافة
والمفعول المحذوف اسما ظاهرا اى قد تكره النفوس من الامر شيئا اى وصفا فيه او الاصل من الامو
ر او فى هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعده
صفة له وقد قيل فى ان الله نعما يعظكم به ان المعنى نعم هو شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تمييز

حرف الميم

والجملة صفة والفاعل مستتر وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة وقيل غير ذلك وقال
سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شيء لدي عتيد اي معتاد لجهنم باغوائي اياه او حاضر
والتفسير الاول راي الزمخشري وفيه ان ما لا تختص بالعاقل وان قدرت ما موصولة فعتيد بدل
منها او خبر ثان او خبر لمحذوف والتامة تقع في ثلثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا
المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة موصولة
والجملة بعدها صلة لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها و
عليهما فخبر المبتدا محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه الثاني باب نعم وبئس نحو غسلته
غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم شيئا فما نصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري
وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد
بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الامر
هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان
من عجل جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله
عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدا والظرف خبره والجملة خبر لان ولا
يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهي نوعان
احدهما الاستفهامية ومعناها اي شيء نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك يا موسى ما جئتم
به وذلك على قراءة ابي عمرو السحر بمد الالف فما مبتدا والجملة بعدها خبر والسحر اما بدل من ما
ولهذا قرن بالاستفهام وكانه قيل االسحر جئتم به واما بتقدير اهو السحر او السحر هو واما من قرا
السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر ويجب حذف
الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها نحو فيم والام وعلام وقال فتلك
ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف
وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف
الفرق بين الاستفهام والخبر ولهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون
لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل
اليك وما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام
واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير

الباب الأول

ثمّ رَغ في دِمانٍ فضروزه والدمان كالرماد . زناد ومعنى وبروى في زناد فلذلك رجحته على تفسير

ابن الشجرى له بالسرجين ومثله قول الأخر ناقلنا بقتلانا يسراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القتل

ولايجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائى قول المفسرين بما غفرلى ربى

انها استفهامية وانما هى مصدرية والعجب من الزمخشرى اذ جوز كونها استفهامية مع رده

على من قال فى بما اغويتنى ان المعنى باى شئ اغويتنى بان اثبات الألف قليل شاذ واجاز هو وغيره

ان تكون بمعنى الذى وهو بعيد لان الذى يغفرله هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان

غفرت وقال جماعة منهم الامام فخر الدين فى فبما رحمة من الله انها للاستفهام التعجبى اى فباى رحمة

ويرده ثبوت الألف وان خفض رحمة حينئذ لايتجه لانها لاتكون بدلا من ما اذ المبدل من اسم الاستفهام

يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو ما صنعت اخيرا ام شرا ولان ما النكرة الواقعة فى غير الاستفهام

والشرط لاتستغنى عن الوصف الا فى بابى التعجب ونعم وبئس وفى نحو قولهم انى مما ان افعل على خلاف

فيهن قدمه ولاعطف بيان لهذا ولان ما الاستفهامية لاتوصف وما لايوصف كالضمير لايعطف

عليه عطف البيان ولامضافا اليه لان اسماء الاستفهام واسماء الشرط والموصولات لايضاف

منها غيراى باتفاق وكم فى الاستفهام عند الزجاج فى نحو بكم درهم اشتريت والصحيح ان جره بمن مقدرة

واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم يحذف الفها نحو لماذا جئت لان الفها قد صارت حشوا

هذا فصل عقدته لماذا اعلم انها تأتى فى العربية على اوجه احدها ان تكون ما استفهاما وذا اشارة

نحو ماذا التوانى ماذا الوقوف الثانى ان تكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد الا تسألان

المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فما مبتدا بدليل ابدال المرفوع منها وذا

موصول بدليل افتقاره للجملة بعده وهو الارجح الوجهين فى ويسألونك ماذا ينفقون قل

العفو فيمن رفع العفو اى الذى ينفقونه العفو اذ الاصل ان يجاب الاسمية بالاسمية والفعلية

بالفعلية الثالث ان تكون ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر

تغلب ماذا بال نسوتكم وهو الارجح الوجهين فى الاية فى قراءة غير ابى عمرو قل العفو بالنصب

اى ينفقون العفو الرابع ان يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شئ او موصولا بمعنى الذى على خلاف

فى تخريج قول الشاعر دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئينى فالجمهور على ان ماذا

كله مفعول دعى ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف موصول بمعنى الذى وقال الفارسى

نكرة بمعنى شئ قال لان التركيب ثبت فى الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لاتكون

ماذا مفعولاً لدعي لأنّ الاستفهام له الصدر ولا العلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ماهو ولا محذوف يفسره ما بعده لأنّ علمت حينئذ لامحل لها بل ما استفهام مبتداء وذا موصول خبره وعلمت صلة وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول اذا قدرت ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي وقوله لم يرد ان يستفهمها عن معلومها لازم له اذا جعل ماذا مبتداء وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان قال انما اردت انه قدر الوقف على دعي فاستانف ما بعده رده قول الشاعر ولكن فانه لابد ان يخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعي فالمعنى دع كذا ولكن افعل كذا وعلى هذا فلا يصح استيناف ما بعد دعي لانه لا يقال من في الدار فانني اكرمه ولكن اخبرني عن كذا الخامس ان تكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله أنوراً سرع ماذا يا فروق انورا بالنون اي انفارا و سرع اصله بضم الراء فخفف يقال سرع ذا خروجاً اي اسرع هذا في الخروج قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت السادس ان تكون ما استفهاما وذا زائدة اجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف في نحو لم ذا جئت والتحقيق ان الاسماء لا تزاد النوع الثاني الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من آية وقد جوزت في وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط كقوله ان العقل في اموالنا لا نضق بها ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر اي ان يكن العقل وان نحبس حبسا والارجح في الآية انها موصولة وان الفاء داخلة على الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب وزمانية اثبت ذلك الفارسي وابو البقاء وابو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ويحتمل في فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن الآن ما هذه مبتداء لا ظرف والهاء من به راجعة اليها ويجوز فيها الموصولة وفآتوهن الخبر والعايد محذوف اي لاجله وقال فما لك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي للمفعول المطلق فالمعنى اي كون تكون فينا طويلا او قصيرا واما اوجه الحرفية فاحدها ان تكون نافية فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع امهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله وما بأس

الباب الاول

158

لو وردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها وان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله فاما فما تنفقوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم فما فيهما شرطية بدليل الفاء في الاولى والجزم في الثانية ولاذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه والثاني ان تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم وودوا ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ليجزيك اجر ما سقيت لنا وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الغنم فان ذهبت تقدر اجر سقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج اليه ومنه بما كانوا يكذبون امنوا كما امن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الايات رد لقول السهيلي ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول اعجبني ما تفعل ولا يجوز اعجبني ما تخرج والزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح جئتك صلوة العصر واتيك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا ان الخطوب تنوب واني مقيم ما اقام عسيب ولو كان كونها زمانية انما تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب معناه حين طر فلت وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد فالاولى في البيت تقدير ما نافية لان زيادة ان حينئذ قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة وكان الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ان ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن اذ الذي لم ينبت شاربه امرد والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا الا ترى ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام وانما العرب محميون من الخطا في الالفاظ دون المعاني وفي البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية

اي ان الحب الامر الذي تلبث به ولكنه كثر استعماله في الامر الصعب الشاق
وتنوب تصيب وعسيب اسم جبل وهذا البيت لامرء القيس وبعده
اجارتنا انا غريبان ههنا وكل غريب للغريب نسيب

قوله ومنه اني اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم فصله عما قبله
لوجود الفاصل وقيل لاحتمال ان يكون ما مصدرية غير ظرفية اي الا
استطاعتي اي قدر استطاعتي وقدر استطاعتكم واقامه
عسيب اي [illegible]

قوله ومنه اني اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم انما فصله
منه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله اصله مدة دوامي حيا الخ وفي
الشرح يمكن ان يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم بقوله ومنه لان
ما فيها يحتمل ان تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا
اي الا استطاعتي اي قدر استطاعتي واقول لم يذكر

النيابة الا انه حذف منها زمان مضاف تدل عليه القرينة وقيمت هي مقامه
وابن السكيت هو ابو يوسف يعقوب بن اسحق عرف بذلك لكثرة سكوته
وصمته كان يميل الى تقديم علي بن ابي طالب عليه السلام قال ثعلب لم يكن بعد
ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد الزمه تاديب ولديه
المعتز والمؤيد ومن غريب ما وقع ان من شعره يصاب
الفتى من عثرة بلسانه وليس يصاب المرء
من عثرة الرجل فعثرته في القول
تذهب راسه وعثرته
في الرجل تبرى
على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما ايما احب اليك ابناي ام الحسن والحسين عليهما السلام
فقال والله ان قنبرا خادم علي خير منك ومن ابنيك فقال المتوكل للاتراك سلوا
لسانه من قفاه ففعلوا ذلك فمات وقيل امر المتوكل الاتراك فداسوا بطنه
فحمل الى داره فمات بعد غد ذلك اليوم لخمس خلون من رجب سنة اربع و
اربعين وقيل سنة ست واربعين ومائتين فكان اول كلام
المتوكل مع ابن السكيت مزاحا ثم صار جدا
منتهى

حرف الميم

لبثم نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اى كل وقت اضاءة و المخفوض لا يسمى ظرفا ولا تشارك ما في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جنى وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد باوجد منى ان يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه قوله ان آتاه الله الملك الا ان يصدقوا اتقتلون رجلا ان يقول ربى الله ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها ويرجحان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهى موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبنى ما قمت قلنا التقدير اعجبنى الذى قمته وهو يعطى معنى قولهم اعجبنى قيامك ويرد ذلك ان جلست ما جلس زيد تريد به المكان ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبنى ما قمته لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع قيل ولا ممكن لان قام غير متعد وهذا خطا بين لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجرى افسد النحويون تقدير الاخفش بقوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبى صلعم او للقران صح المعنى وخلت الصلة من عائد او للتكذيب فسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقران والنبى كانوا مؤمنين انتهى وهذا سهو منه ومنهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب بل مؤكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا اى بما كانوا يكذبون النبى او القران تكذيبا ونظيره وكذبوا باياتنا كذابا ولابى البقاء في هذه الآية اوهام متعددة فانه قال اما مصدرية صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان والعائد على ما ولو قيل باسميتها فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغناء الموصول الاسمى عن عائد وللزمخشرى غلطة عكس هذه الاخيرة فانه جوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير و ندر وصلها بالفعل الجامد في قوله الیس امیری فی الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها اذ لا يتاتى هنا تقدير الضمير

الوجه الثالث

ان تكون زائدة وهى نوعان كافة وغير كافة والكافة ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا يدخلن

ح الا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا

او مجيبا فاما قول المرار صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا

مقدرا لا صريحا وان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل وجهها انه قدم الفاعل

ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها انه اناب

الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زايدة ووصال

فاعل لا مبتدا، وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية الا كافة الثانية الكافة عن عمل

النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت

وتسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسم

مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده

انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان واخواتها ورده ابن الخباز في شرح الايضاح

بامتناع انما اين زيد مع صحة تفسير ضمير الشان بجملة الاستفهام وهذا سهو منه اذ لا يفسر ضمير

الشان بالجمل غير الخبرية اللهم الا مع ان المخففة من الثقيلة فانها تفسر بالدعاء نحو اما ان جزاك

الله خيرا وقراة بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة

يتعين كونه ضمير شان اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغايب في الثاني وقد

قال سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت ان التقدير انك قد صدقت واما انما توعدون

لات وان ما يدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم ايحسبون انما نمدهم

به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في

ذلك كله اسم باتفاق والحرف عامل واما انما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة فما كافة

ومن رفعها وهو ابو رجا العطاردي فما اسم موصول والعايد محذوف وكذلك انما صنعوا كيد

ساحر من رفع كيد فان عامله وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او ان

صنعهم ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويون بان ما كافة

في انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع ان تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعايد مستتر

في يخشى واطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب

لكم من النساء واما قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا فيمن نصب الحمام وهو الارجح

عند النحويين في ليتما زيدا قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وقد كان
رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدأ ويحتمل ان تكون
موصولة وهذا خبر لمحذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع
في صلة غير اي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه ابقاء الأعمال وزعم جماعة من الأصوليين
والبيانيين ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر قالوا لأن ان للأثبات
وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها
لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وهذا
البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للأثبات وانما هي لتوكيد
الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس
شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب
القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا
في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة
النفي والا في فصل الضمير كقول الفرزدق وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فهذا كقول الآخر قد
علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور
بانما وان الفصل في البيت الأول لضرورة واستدلاله بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما
اشكو بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيمة وهم لأن الحصر فيهن في جانب الظرف
لا الفاعل الا ترى ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة وكذا الباقي والثالث الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف
وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي
شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال الرماني
في ربما يود انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية
مجازا مثل ونفخ في الصور وقيل التقدير ربما كان يود وتكون كان هذه شانية وليس حذف كان
بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر ح وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى
تقدير كان ولا يمتنع دخولها على الجملة الأسمية خلافا للفارسي ولهذا قال في قول ابي دؤاد ربما
الجامل المؤبل فيهم ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدأها اي رب شيء هو الجامل الثاني
الكاف نحو كن كما انت وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه قيل ومنه اجعل لنا الها كما

قوله في نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف اقول هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر فكان حقها ان يقول قولها ولكنه ذكر على ارادة من قال وقولها نسوس الناس اى نامرهم وننهاهم يشير الى ما كانوا عليه من العز والملك والسوقة الرعية ووقع ننصف في هذا المحل من نسخ المغنى التى رايتها من الانصاف وليس بمعروف ان وقد انشده المصنف ثانيا في حرف الالف الا على غير ذلك

لهم الهة وقيل ما موصولة والتقدير كالذى هو الهة لهم وقيل لا تكف الكاف بما وان ما فى ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية والثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدث فى الكاف معنى التعليل فى نحو واذكروه كما هداكم والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الكاف والباء تاتى للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكأنه لا يفلح الكافرون وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقول ابى حية وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله ابن الشجرى والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله فى خلق الانسان من عجل وقوله وضنت علينا والضنين من البخل فجعل الانسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس المخلس بكسر اللام المختلط رطبه بيابسه وقيل ما مصدرية وهو الحق لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت والثانى بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل ما زائدة وبين مضافة الى الجملة وقيل زائدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى الجملة اى بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة فى بين مع الالف فى نحو قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف والرابع والخامس حيث واذ ويضمنان ح معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض فى موضعين احدهما فى نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والعمل عند الفارسى وابن جنى لما لا لكان والثانى نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقوله مهلهل لو بابانين جاء يخطبها زمل ما انف خاطب بدم وقد مضى البحث فى قوله انورا سرع ماذا يا فروق وان التقدير انفارا اسرع هذا وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو واما تبن عنك اياما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخى عند باب ابن هاشم تراحى وتلقى من فواضله ندا وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة عما قليل مما خطيئاتهم وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه

حرف الميم

تجارِمُ او اسماً كقوله تعالى أيَّمَا الأجَلَيْنِ وقول الشاعر نام الخَلِيُّ فما احسُّ رُقادي والهمّ مُحتضرٌ لدَيَّ وِسادي من غيرِ ما سُقمٍ ولكن شفّني هَمٌّ أراهُ قد اصابَ فُؤادي وقوله ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلجُلِ اي ولا مثلُ يوم وقوله بدارة صفة ليوم وخبر المحذوف ومن رفع يوم فما نكرة بمعنى شيء ويوم خبر لمحذوف والجملة صفة لها اي ولا مثلُ الذي هو يوم وحَسَّن حذف العايد طولُ الصلة بصفة يوم ثم المشهور ان ما مخفوضة وخبر لا محذوف وقال الاخفش ما خبر للا ويلزمه قطع سيّ عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه قد يقدّر ما نكرة موصوفة او قد رجع الى قول سيبويه في لا رجلَ قائمٌ ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا بلاء النافية وفي الهيتيات للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيدٍ فلا مهملة وسيّ حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ويردّه صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة واما من نصبه فهو تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل ولا مثلَ شيءٍ ثم جيء بالتمييز وقال الفارسي ما حرف كافٌّ لسيّ عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبداً واذا قلت لا سيما زيد جاز جرّ زيد ورفعه وامتنع نصبه وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيدٍ وما عدا عمرٍو بالخفض وهو نادر وتزاد بعد اداة الشرط جازمة كانت نحو وَإِمَّا تَخَافَنَّ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ او غير جازمة نحو حَتَّى إِذَا مَا جَاؤُهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وبين المتبوع وتابعه في نحو مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً قال الزجاج ما حرف زايد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدلٌ وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وقرأ رؤبة برفع بعوضة فالاكثرون على ان ما موصولة اي الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العايد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة وزاد الاعشى ما مرتين في قوله امّا ترينا حفاةً لا نعال لنا انّا كذلك ما نحفى وننتعل وامية ابن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سَلَعٌ مّا ومثله عُشَرٌ مّا عائلٌ مّا وعالت البيقورا وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احداً يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعُشَر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها في الجبال ورفعوا

أصواتهم بالدعاء قال الجاعل أنت بيقورا مسلّعة ذريعة لك بين الله والمطر ومعنى عالت البيقور ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر وهذا فصل عقدته للتدريب فيما قوله تعالى ما أغنى عنه ماله وما كسب تحتمل ما الأولى النافية اى لم يغن والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا والتقدير اىّ إغناءٍ أغنى عنه ماله وهو نظير اىّ ضربٍ ضربت ويضعف كونه مبتدأ لحذف المفعول المضمر اذ تقديره اىّ اغناء اغناه عنه ماله وهو نظير زيد ضربت بالاتيان الهاء المحذوفة فى الاية مفعول مطلق وفى المثال مفعول به واما ما الثانية فموصول اسمى او حرفى اى والذى كسبه او وكسبه وقد يضعف الاسمى بانه اذا قدر والذى كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد ففى الحديث احق ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه والآية نظير لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم واما وما يغنى عنه ماله اذا تردّى وما أغنى عنى ماليه فما فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية ويرجحها تعينها فى فما أغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم والاوجه فى وما أنزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر والارجح فى لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم النافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير ويحتمل الموصولة والاظهر فى فاصدع بما تؤمر المصدرية وقيل موصولة قال ابن الشجرى ففيه خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما فى واسئل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدى كرب أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت فى أهذا الذى بعث الله رسولا وهذا تقرير ابن جنى واما ما ننسخ من آية فما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها اما على انها مفعول به مثل ايّا ما تدعوا فالتقدير اىّ شيء ننسخ لا اىّ آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من آية واما على انها مفعول مطلق فالتقدير اىّ نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة وردّ هذا ابو البقاء بان ما المصدرية لا تعمل وهذا سهو منه فانه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدر بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية واما قوله تعالى مكّنّاهم فى الارض ما لم نمكّن لكم فما محتملة للموصوف اى شيئا لم نمكنه لكم فحذف العائد وللمصدرية الظرفية اى مدة تمكنهم اطول وانتصابها فى الاول على المصدرية وقيل على المفعول به على تضمين مكّنّا معنى اعطينا وفيه تكلف واما قوله تعالى فقليلا ما يؤمنون فما محتملة لثلاثة اوجه احدها الزيادة فتكون اما للتجرد تقوية الكلام مثلها فى

فيما دخمة فتكون حرفا باتفاق وقليلا في معنى النفي مثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها واما لافادة التقليل مثلها في اكلت اكلا ما وعلى هذا فتكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على معناه ويزعم قوم ان ما هذه اسم كما قدمناه في مثلا ما بعوضة والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر محذوف او لظرف محذوف اي ايمانا قليلا او زمانا اجاز ذلك بعضهم ويرده امران احدهما ان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ويسهل ذلك شيئا ما على تقديره قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظرف وقد قال ونحن عن فضلك ما استغنينا والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لم يجيزوا دخلت الامر لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنى بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار واستقبحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا بين جعل الحدث او الزمان سيرا وبين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلا وسير عليه سير طويل او زمن طويل والثالث ان تكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى اي لعنهم الله فأخروا قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره وقوله تعالى ومن قبل ما فرطتم ما اما زائدة فمن متعلقة بفرطتم واما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره من قبل ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل وقيل نصب عطفا على ان وصلتها اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم ويلزم على هذا الاعراب ما قاله بعضهم من الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فان قيل فقد جاء وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئان على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد وتقول اصنع ما صنعت فما موصولة او شرطية وعلى هذا فتحتاج لتقدير جواب فان قلت اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية لان شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط وتقول ما احسن ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول ويجوز عند من جوز اطلاقها على احاد من يعلم ان يقدرها بمعنى الذي ويقدر كان ناقصة رافعة لضميرها ونصب زيدا على الخبرية ويجوز على قوله ايضا ان تكون بمعنى الذي مع رفع زيد على ان يكون الخبر ضميرا ثم حذف والمعنى ما احسن الذي كانه زيد الا ان حذف خبر كان ضعيف ومما يشكل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافي اي ثان في وفوقه احكم قوائمه الف الصفوف فما زال كانه مما يقوم

على الثلاث كثيرا فيقال كان الظاهر رفع كثير اخبر لكان والجواب انه خبر لبرال ومعناه كاسر اى ثان كرجيم وقد يراد مكسور بمعنى ضد الصحيح كجريح وقيل وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان اى ألف القيام على الثلاث ولا يزال ثانيا احدى قوائمه حتى كانه مخلوق من قيامه على الثلاث وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عايد اليها وكسيرا حال من الضمير وهو بمعنى مكسور وكان ومعمولاها خبر يزال اى كانه من الجنس الذي يقوم على الثلاث والمعنى الاول اولى **من تاتى على خمسة عشر وجها** احدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه وتاتى لهذا المعنى في غير الزمان نحو من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضى ازمان ومن تاسيس اول يوم ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان الثاني التبعيض نحو منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون الثالث بيان الجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية مهما تاتنا به من آية وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للابتداء وقيل زايدة ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانكر مجي من لبيان الجنس قوم وقالوا هي في من ذهب ومن سندس للتبعيض وفي من الاوثان للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلف وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة في الطعن على بعض الصحابة والحق ان من فيها للتبيين لا للتبعيض اى الذين هم هؤلاء ومثله الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما اصابهم القرح للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم وكلهم محسن ومتق وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار الرابع التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا وقوله وذلك من نباء جاءني وقول الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته الخامس البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون لان الملائكة لا تكون من الانس لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اى بدل طاعة الله او بدل رحمة الله

حرف الميم

ولا ينفع ذا الجد منك الجد اى لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بدلك اى بدل طاعتك او بدل حظك

اى بدل حظه منك وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى واما فليس

من الله في شيء فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان او للابتداء والمعنى فليس في شيء

من ولاية الله وقال ابن مالك في قول ابى نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل

البقول وقال غيره توهم الشاعر ان الفستق من البقول وقال الجوهري الرواية النقول بالنون

ومن عليهما للتبعيض والمعنى على قول الجوهري انها تأكل النقولات الا الفستق وانما المراد انها

لا تأكل الا البقول لانها بدوية وقال الاخر يصف عاملي الزكوة بالجور اخذوا المخاض من

الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا اى بدل الفصيل والافيل الصغير لانه يافل بين

الابل اى يغيب وانتصاب افيلا على الحكاية لانهم يكتبون ادى فلان افيلا وانكر قوم مجئ

من للبدل فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء وكذا الباقي الساد مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم

من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في هذه للابتداء لتفيد ان ما بعد ذلك من

العذاب اشد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل مثل فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونه

تعلقا صناعيا للفصل بالخبر وقيل هي فيهما للابتداء او هي في الاولى للتعليل اى من اجل ذكر الله لانه اذا ذكر

الله قست قلوبهم وزعم ابن مالك ان من في نحو زيد افضل من عمرو للمجاوزة وكأنه قيل جاوز زيد

عمرا في الفضل قال وهو اولى من قول سيبويه وغيره انها للابتداء الارتفاع في نحو افضل منه و الانحطاط في نحو شر منه اذ لا يقع بعدها الى انتهى وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح في

موضعها عن السابع مرادفة الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفي قاله يونس والظاهر انها للا

الثامن مرادفة في نحو ارونى ماذا خلقوا من الارض اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة والظاهر

في الاولى انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية التاسع موافقة عند نحو لن تغني عنهم

اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة وقد مضى القول بانها في ذلك للبدل العاشر

مرادفة ربما وذلك اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من

الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون

كذا والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف

مثل خلق الانسان من عجل الحادي عشر مرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين

الباب الأول

منعناه منهم بالنصب الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن الثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء قال وكذا اخذته من زيد وزعم ابن مالك انها في هذه للمجاوزة والظاهر عندي انها للابتداء لان الاخذ ابتداء من عنده وانتهى اليك الرابع عشر التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح ان تقول بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط زيادتها في النوعين ثلثة امور احدها تقدم نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور وتقول لا يقم من احد وزاد الفارسي الشرط كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وسيأتي في فصل مهما والثاني تنكير مجرورها والثالث كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ تنبيه قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ولك تقدير كان تامة لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدأ الثاني تقييد المفعول به هي عبارة ابن مالك فيخرج بقية المفاعيل وكان وجهه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا يجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا والمعنى تفريطا وضررا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عدي بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قلت وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وهو راي الزمخشري والسياق يقتضيه الثالث القياس انها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن ولا في ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك ان

تتخذ

حرف الميم

تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان
الملائكة اثبتوا الانفسهم الولاية الرابع اكثرهم اهمل الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو
ما زيد قائما والتمييز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو ما جاء احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك
واما قول ابي البقاء في ما ننسخ من اية انه يجوز كون اية حالا ومن زائدة كما جاءت اية حالا في هذه
ناقة الله لكم اية والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا ففيه تخريج التنزيل على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني
زيادة من في الحال وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا والتنظير بما لا
يناسب فان اية في هذه ناقة الله لكم اية بمعنى علامة لا واحدة الاي وتفسير اللفظ بما لا يحتمله
وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من اية ولم يشترط الاخفش
واحدا من الشرطين الاولين واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم
يحلون فيها من اساور ونكفر عنكم من سيئاتكم ولم يشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقولهم
قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة ويتمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر وخرج الكسائي
على زيادتها ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وابن جني قراءة بعضهم لما
اتيتكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم ادغم ثم حذفت ميم من وجوز الثاني
في وما انزلنا على قومه الاية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة وقال الفارسي
في وينزل من السماء من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين زائدتين فجوز الزيادة
في الايجاب وقال به بعضهم في ولقد جاءك من نبإى المرسلين وقال المخالفون التقدير ولقد كان هو
اي كائن من جنس الطرفين قال هو اي قائل من جنس الكاشح وانه من اشد الناس اي ان الشان ولقد جاء
هو اي جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين او ولقد جاءك نبأ من نبإ المرسلين ثم حذف الموصوف
وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه واختلف في من
الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر و
اجيب بانهما غير متاصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك
زمنا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك انها زائدة وذلك مبني على قول
الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها **مسئلة** كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم من الاولى
للابتداء والثانية للتعليل وتعلقها باردوا او بيخرجوا او للابتداء فالغم بدل اشتمال واعيد
الخافض وحذف الضمير اي من غم فيها **مسئلة** مما تنبت الارض من بقلها من الاولى

للابتداء والثانية اما كذلك فالمجرور بدل بعض واعيد الجار واما لبيان الجنس فالظرف حال و
المنبت محذوف اي مما تنبته كائنا من هذا الجنس **مسئلة** ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده
من الله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو ومن الثانية للابتداء على انها متعلقة باستقرار
مقدر او بالاستقرار الذي تعلقت به عند اي شهادة حاصلة عنده مما اخبر الله به قيل او بمعنى عن
على انها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله كتمانه عن الله وسياتي ان كتم لا يتعدى بمن
مسئلة اتاتون الرجال شهوة من دون النساء من للابتداء والظرف صفة لشهوة اي شهوة مبتدئة
من دونهن قيل او للمقابلة كخذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى معنى البدل الذي
تقدم ويرده انه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا **مسئلة** ما يود الذين كفروا من
اهل الكتاب الاية فيها من ثلاث مرات الاولى للبيان لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون
والثانية زائدة والثالثة لابتداء الغاية **مسئلة** لآكلون من شجر من زقوم ويوم
نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب باياتنا الاولى فيهما للابتداء والثانية للتبيين **مسئلة**
نودي من شاطئ الواد الايمن في البقعة المباركة من الشجرة من فيهما للابتداء ومجرور الثانية بدل
من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة بالشاطئ **من** على خمسة اوجه شرطية
نحو من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا فمن ربكما يا موسى واذا
قيل من يفعل هذا الا زيد فهي من الاستفهامية اشربت معنى النفي ومنه ومن يغفر الذنوب
الا الله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي
يشفع عنده الا باذنه واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وذا خبر موصول والعائد محذوف
ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا وظاهر كلام جماعة انه يجوز
في من ذا لقيت ان يكون من وذا مركبتين كما في قولك ماذا صنعت ومنع ذلك ابو البقاء في مواضع
من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل
مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه
الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف وموصولة نحو الم تر ان الله يسجد له من
في السموات ومن في الارض ونكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب في نحو قوله رب من
انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع ووصفت بالنكرة في قولهم مررت بمن معجب لك
وقول حسان فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وروى برفع غير فيحتمل ان من

عليها تنا

على الها ويحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا والجملة صفة او صلة وقال الفرزدق

انى واياك اذ حلت بارحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور اى كشخص ممطور بواديه وزعم الكسائى

انها لا تكون نكرة الا فى موضع يختص بالنكرات وردّ بهذين البيتين فخرجهما على الزيادة وذلك

لم يثبت كما سيأتى وقال تعالى ومن الناس من يقول آمنا فجزم جماعة بانها موصوفة وهو بعيد

لقلة استعمالها واخرون بانها موصولة وقال الزمخشرى ان قدرت ال فى الناس للعهد فموصولة

مثل ومنهم الذين يؤذون النبى او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تامل

تنبيهان الاول تقول من يكرمنى اكرمه فيحتمل من الاوجه الاربعة فان قدرتها شرطية جزمت

الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثانى لانه جواب

بغير الفاء ومن فيهن مبتداء وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصولة والموصوفة الجملة الثانية

والشرطية الاولى والثانية على خلاف فى ذلك وتقول من زارنى زرته فلا تحسن الاستفهامية ويحسن

ماعداها الثانى زيد فى اقسام من قسمان اخران احدهما ان تاتى نكرة تامة وذلك عند ابى على قاله

فى قوله ونعم من هو فى سر واعلان فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو

مبتداء خبره ما قبله او خبر لمبتدء محذوف وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتداء خبره هو اخر

محذوف على حد قوله وشعرى شعرى والظرف متعلق بالمحذوف لان فيه معنى الفعل اى ونعم من هو

الثابت فى حالتى السر والعلانية قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح الثانى ان تكون

وذلك فيما زعم الكسائى من انها ترد زائدة كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين فى ان الاسماء تزاد

وانشد عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غيرا وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له

فيمن رواه بمن دون ما وهو خلاف المشهور وقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل

والاثرون من عددا ولنا انها فى الاولين نكرة موصوفة اى على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص

وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعددا اما صفة لمن على انه اسم وضع موضع المصدر وهو

العداد والاثرون قوما ذوى عداد اى قوما معدودين واما معمول ليعد محذوفا صلة او صفة

لمن ومن بدل من الاثرون **مهما** اسم لعود الضمير اليها فى مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها وقال

الزمخشرى وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى انتهى والاولى ان يعود ضمير

بها على الآية وزعم السهيلى انها تاتى حرفا بدليل قول زهير ومهما تكن عند امرء من خليقة وان خالها

تخفى على الناس تعلم قال فهى هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل

الباب الأول

بقوله قذاويت كلماء فهي ضاوية مهما تصب افقا من بارق تشم قال اذ لا تكون مبتداء لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع لها والجواب انها في الاول اما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي واما مبتداء واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها لانها الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كقوله لما تنسجها من جنوب وشمال وفي الثاني مفعول تصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لمها او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى اي شيء تصب في افق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى اي وقت تصب بارقا من افق فقلب الكلام او في افق بارقا فزاد من واستعمل افقا ظرفا انتهى وسياتي ان مهما لا تستعمل ظرفا وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك ولها ثلثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الاية ولهذا فسرت بقوله تعالى من اية وهي فيها اما مبتداء او منصوبة على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما في زيدا مررت به متأخر عنها لان لها الصدر اي مهما نحضر تأتنا به الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وزعم ان النحويين اهملوه وانشد لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا وابياتا اخر ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء كثيرا او قليلا وهذه المقالة سبق اليها ابن مالك غيره وشدد الزمخشري الانكار على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الاية فيلحد في ايات الله انتهى والقول بذلك في الاية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بمن اية الثالث الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه فزعموا ان مهما مبتداء ولي الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودى بمعنى هلك ونعلي فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا ولا دليل في البيت لاحتمال ان التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها

تنبيه من المشكل قول الشاطبي رحمه الله ومهما تصلها او بدأت براءة ونقول فيه لا يجوز في مهما ان يكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ولا مبتدأ لعدم الرابط فان قيل

قدر

فقدر مهما واقعة على براءة ليكون ضمير تصلها راجعًا الى براءة وح فمهما مبتداء او مفعول المحذوف بفسره تصل قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير وهذه بخلافها في قوله ومهما تصلها مع اواخر سورة فانها هناك واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فهي عامة فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره تصل اي واي بسملة تصل تصلها والظرفية بمعنى واي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير واي وقت تصل براءة او مفعولا به حذف عامله اي ومهما تفعل ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل واما ضمير تصلها فلك ان تعيده على اسم مظهر قبله محذوف اي ومهما تفعل في براءة تصلها او بدأت بها وحذف بها ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له اما على انه بدل منه او على اضمار اعني ولك ان تعيده على ما بعده وهو براءة اما على انه بدل منه مثل رأيته زيدا او مفعول لبدأت محذوفا وعلى ان الفعلين تنازعاها فاعمل الثاني متسعا فيه باسقاط الباء واضمر الفضلة في الاول على حد قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود

مع اسم بدليل التنوين في قولهم معًا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها ح باقية وقول النحاس انها ح حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها ح ثلثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله افيقوا بني حرب واهواؤنا معًا وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول تغلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت واحد او في وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد عادل بينهما من قال كنت ويحيى كيدي واحد نرمي جميعا ونرامي معًا ويستعمل معا للجماعة كما يستعمل للاثنين قال اذا حنت الاولى سجعن لها معا وقالت الخنساء وافني رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا **متى** على خمسة اوجه اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله متى اضع العمامة تعرفوني واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من او في وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي من كمه وقال ساعدة اخيل برقا متى حاب

له زجل اى من سحاب حاب اى ثقيل المشي له تصويت واختلف في قوله بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول ابي ذويب يصف السحاب

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

فقيل بمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط

مُذ ومُنذ لهما ثلاث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رايته مذ يوم الخميس او مذ يومنا او مذ عامنا او مذ ثلاثة ايام واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن الكثير في منذ قوله وربع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر الحالة الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولاخفاء بما فيه من التعسف وقال اكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف اى ما رايته من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية الحالة الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية او الاسمية كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره وقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل

حرف النون

النون المفردة تاتي على اربعة اوجه احدها نون التاكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد وقال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ ويختصان بالفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة

سوغهما شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولوكان دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا الا افعل في التعجب لان معناه كمعنى الفعل الماضي وشذ قوله فاحر به بطول فقر واحريا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بهما وان كان مستقبلا اكد بهما وجوبا في نحو تالله لاكيدن اصنامكم وقريبا من الوجوب بعد اما في نحو واما تخافن واما نرينك واما ينزغنك من الشيطان وذكر ابن جني انه قرء فاما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار وفيها شذوذان ترك نون التاكيد واثبات نون الرفع مع الجازم وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقليلا في مواضع كقولهم ومن عضة ما ينبتن شكيرها الثاني النون وهو نون زايدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نون حسن لانها اصل ونون ضيفن للطفيلي لانها متحركة ونون منكسر وانكسر لانها غير اخر ونون نحو لنسفعا لانها للتوكيد واقسامه خمسة تنوين التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه اخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تابى ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع ان التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث تابى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف اولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لانها للتانيث مع جمعيته ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلي او زايد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من

الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد
اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش
وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها
عارض للتخفيف وهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد وافق
على انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جيئل
علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لان حركته كتف وهمزة جيئل منويا
الثبوت ولهذا لم يقلب ياء جيئل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه
عوض من الف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة
وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل
وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين
التمكين رجع لزوال الاضافة التي تعارضه والرابع اللاحق لاذ في مثل وانشقت السماء فهي يومئذ
واهية الاصل فهي يوم اذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجيء بالتنوين
عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف
اليه وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء
وذلك في انشاد بني تميم وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سياتي
والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم فان الترنم وهو التغني يحصل
باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها ولا
يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وقوله لما تزل برحالنا وكان
قدن وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة
كقوله رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن وسمى الاخفش الحركة
التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما
ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغنن صوته اي يجعل
فيه غنة والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافي
ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان في اخر كل بيت فضعف
صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وزعم ابو الحجاج ابن

وقوعها ذكرها على الله سبحانه وتعالى وسميت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال
اصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرية القائلون بهذا القول
الشنيع الباطل ولم يبق احد من اهل القبلة اليه وصارت القدرية الان
المتأخرة تعتقد اثبات القدر ولكن تقول الخير من الله والشر

من جزء تعالى مستعى

مغرو دانّ ظاهر كلام سيبويه فى المسمّى تنوين الترنّم انّه نون عوضت من المدّة وليس بتنوين وزعم
ابن مالك فى التحفة انّ تسمية اللاحق للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنوينا مجاز وانّما هو نون اخرى
زايدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت فى الوقف زاد بعضهم سابعا وهو تنوين
الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم
كقوله سلام الله يا مطر عليها وبقولى اقول فى الثانى دون الاوّل لانّ الاوّل تنوين التمكن لانّ الضرورة
اباحت الصرف وامّا الثانى فليس تنوين تمكين لانّ الاسم مبنى على الضم وثامنا وهو التنوين
الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل فى الف قبعثرى
وقال ابن مالك الصحيح انّ هذا نون زيدت فى اخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر
لانّ الذى حكاه سمّاه تنوينا فهذا دليل منه على انّه سمعه فى الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست
كذلك وذكر ابن الخباز فى شرح الجزولية انّ اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين
صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل ان يسمّى رجلا بعاقلة لبيبة فانك
تحكى اللفظ المسمّى به وهذا اعتراف منه بانّه تنوين الصرف لانّ الذى كان قبل التسمية حكى بعدها
الثالث نون الاناث وهى اسم فى نحو النسوة يذهبن خلافا للمازنى وحرف فى نحو يذهبن النسوة
فى لغة من قال اكلونى البراغيث خلافا لمن زعم انّها اسم وما بعدها بدل منها او مبتداء مؤخر والجملة
قبله خبره الرابع نون الوقاية وتسمّى نون العماد ايضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلثة
احدها الفعل متصرّفا كان نحو اكرمنى او جامدا نحو عسانى وقاموا ما خلانى وما عدانى وحاشانى
ان قدّرت فعلا وامّا قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى فضرورة ونحو تأمرونّى يجوز فيه الفك
والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرء بهنّ فى السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون
الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح الثانى اسم الفعل نحو دراكنى وتراكنى وعليكنى بمعنى ادركنى
واتركنى والزمنى الثالث الحرف نحو اننى وهى جايزة الحذف مع انّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وغالبة الحذف
مع لعلّ وقليلته مع ليت وتلحق ايضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن الّا فى الضرورة وقبل المضاف
اليها لدن او قد او قط الّا فى قليل من الكلام وقد تلحق فى غير ذلك شذوذا كقولهم بجلنى بمعنى بجلى
اى حسبى وقوله امسلمنى الى قومى شراحى يريد شراحيل وزعم هشام انّ الذى فى مسلمنى ونحوه تنوين
لا نون وبنى ذلك على قوله فى ضاربى انّ الياء منصوبة ويردّه قول الشاعر وليس الموافينى ليرفد
خائبا وفى الحديث غير الدجال اخوفنى عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل

الباب الأول

لكونه غير منصرف وما لا ينصرف لا تنوين فيه وفي الصحاح انه يقال لجلي ولا يقال لجلبني وليس كذلك

نعم بفتح النون والعين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولك نعم وشهد بكسرتين كما نزل بلى منزلة الفعل في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهي حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ان لنا لاجرا وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قيل وتاتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد النفي وكانه راى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من انها للاعلام اذ لا يصح ان تقول لقائل ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل الم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى الم ياتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس انه لو قيل نعم في جواب الست بربكم كان كفرا والحاصل ان بلى لا تاتي الا بعد نفي وان لا لا تاتي الا بعد ايجاب وان نعم تاتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك اياتي فكذبت مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الايات اي قد ارشدتك بذلك مثل واما ثمود فهديناهم وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له الست تقول كذا فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم فيقال له افلست تفعل كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان المراد به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس ان يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد

والاستفهام

حرف الهاء

ولا الاستثناء المفرغ لا يقال اليس احد في الدار ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال لهم الستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وارى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو او هو جواب لقوله وارى الهلال البيت وقدمه عليه قلت او لقوله فذاك بنا تدان وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعرف ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى ويتحرر على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة ولعل ابن عباس رضي الله عنه انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

حرف الهاء

الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان يكون ضميرا للغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني ان تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه ونحو هاهناه ووازيداه واصلها ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم ان الاصل اهذا فحذفت الالف والخامس هاء التانيث نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق انها لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة

ها

ها على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما للفعل وهو خذ ويجوز مد الفها وتستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة ان تستغني عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال

الباب الأول

هاءَ للمذكر بالفتح وهاءِ للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤم وهاؤن ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه

الثانى ان تكون ضميرًا للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فالهمها فجورها وتقويها

الثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثَمَّ وهنا بالتشديد وهنالك والثانى الضمير المرفوع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها انتم اولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة فقدمت فرُدَّ بنحو ها انتم هؤلاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا و الثالث نعت اىّ فى النداء نحو يا ايها الرجل وهى فى هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف اليه اىّ ويجوز فى هذه فى لغة بنى اسد ان يحذف الفها وان تضم هاؤها اتباعًا وعليه قراءة ابن عامر ايُّهُ الساحر ايُّهُ المؤمنون ايُّهُ الثقلان بضم الهاء فى الوصل والرابع اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها وحذفها

هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابى دون التصور ودون التصديق السلبى فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم ام عمرو اذا اريد بام المتصلة و هل لم يقم زيد ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسهما ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير واعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق والثانى اختصاصها بالايجاب تقول هل قام ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو أَلَمْ نَشْرَحْ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وقال الا طعان الا فرسان عادية والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما واما قول ابن سيده فى شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال الله سبحانه فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا وقال زهير فمن مبلغ الاحلاف عنى رسالة وذبيان هل اقسمتم كل مقسم والرابع والخامس والسادس انها لا تدخل على الشرط ولا على انّ ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ والسابع والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام نحو فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ وفى الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعرى هل ثم هل آتينهم وقال تعالى هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ والتاسع انه يراد بالاستفهام بها النفى ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا فى نحو هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ والباء فى قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف فى قوله وان شفائى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذا

بعطف الانشاء على الخبر فان قلت قد مر لك في صدر الكتاب ان الهمزة تاتي لمثل ذلك مثل أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ الآية ان الواقع انه سبحانه لم يصفهم بذلك قلت تمام انها للانكار على مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا انها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز اقام الا زيد كما يجوز هل قام الا زيد فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك ان تفعل نحو اتضرب زيدا وهو اخوك ويتلخص ان الانكار على ثلثة اوجه انكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من اوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي ينفرد به هل عن الهمزة العاشر انها تاتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنه والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل اتى على الانسان حين من الدهر انتهى وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم انتهى ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ايضا ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل اتى اي قد اتى على معنى التقرير والتقريب جميعا اي اتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا بل شيئا منسيا ونطفة في الاصلاب والمراد بالانسان الجنس بدليل إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما اتى على الانسان وهو ادم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا وفي تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت ومفهومه انها لا يتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تاتي لذلك كما في الاية وقد لا تاتي له وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تاتي بمعنى قد اصلا وهذا هو الصواب عندي اذ لا متمسك لمن اثبت ذلك الا احد ثلثة امور احدها تفسير ابن عباس رضي الله عنه ولعله انما اراد ان الاستفهام في الاية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال

مهم تقول بفتح الفاء والباء من بشدتنا بمعنى عند الشدة والنفح الحملة الواحدة في الحرب وسفح الجبل بفتح السين المهملة اسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين واحدة اكمة وهي التل من القف من حجارة واحدة او هي دون الجبال او الموضع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا كذا في القاموس في قدمة فصل ربة في حرف الراء

في النصب وليس قبله منصوب يبنى على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فما تصنع في رفع المعارضة التي اشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله في غيره ان هل انما يكون بمنزلة قد قلت احمل ذلك على انها لا

ستفهام

فنشأة تحتية جمع جيب وهو موضع الأزرار من القميص ونحوه ومعنى
البيت الاخير انهم كانوا يصبون الراح في العسجدية الا ان تصير الجيوب
تصادير الفوارس ويصبون الماء على الراح الا ان
يصير الى رؤسها والغرض كثرة الراح
وقلة الماء الممزوج به

بعضهم هل ههنا للاستفهام التقريري والمقرر به من انكر البعث وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم والذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ اى فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشاء شيئا بعد ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه انتهى وقال آخر مثل ذلك الا انه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم فقال المعنى الم يات على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صاروا شيئا مذكورا وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على آدم فقال المعنى الم يات على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري وانما ذلك من خصايص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان في افادة التاكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رايت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة ام هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على انه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله وَلَا لِلِمَا بِهِمْ ابدا دواء بل الذي في ذلك البيت اسهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسئلنه عن بما به

هو وهي وفروعهما تكون اسماء وهو الغالب وحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا اعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب فيه هي مع القول بذلك اسماء وكما قال الاخفش في نحو ضربه وزال اسماء لا محل لها وكما في الالف واللام في نحو الضاربا في قدرنا اسما

حرف الواو

الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشئ على مصاحبه نحو فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وعلى سابقه نحو لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وعلى لاحقه نحو وَكَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ وقد اجتمع هذان في وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان وقال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب او تراخ نحو إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ فان الرد بعد القائه في اليم والارسال على راس اربعين سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد وقول السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها

لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمر والزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية وتنفرد عن ساير احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو لتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي وانما جاء قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل لان المعنى لا فتى احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والثالثة والرابعة والخامسة زوايد لامن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على المفرد الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال والثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت يتسائل عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وح فيكون يوم الرحيل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم والتاسع عطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين او بان الدخول مشتمل على اماكن ويشاركها في هذا الحكم العطف بام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغني عنه العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية ويشاركها في هذا الحكم

الباب الاول

الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانهما عاطفة خاص على عام والثانى عشر عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اى وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا والثالث عشر عطف الشئ على مرادفه نحو انما اشكو بثى وحزنى الى الله ونحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا امتا وقوله عليه السلام ليلينى منكم ذووا الاحلام والنهى وقول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا عطف ولا تاكيد ولك ان تقدر الاحلام فى الحديث جمع حلم بضمتين والمعنى ليلينى البالغون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتى فى او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل وفيه بحث يأتى

تنبيه

زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع فتستعمل على اوجه احدها ان تستعمل بمعنى او وذلك على ثلثة اوجه احدها ان تكون بمعنى او فى التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وممن ذكر ذلك ابن مالك فى التحفة والصواب انها فى ذلك على معناها الاصلى اذ الانواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس ولو كانت او هى الاصل فى التقسيم لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو والثانى ان تكون بمعنى او فى الاباحة قاله الزمخشرى وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اى احدهما وانه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو والثالث ان تكون بمعناها فى التخيير قاله بعضهم فى قوله وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا اشفى اذا لغليلى قال معناه او البكا اذ لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر والبكا اى احدهما ثم حذف من كما فى واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا على القالى رواه بمن وقال الشاطبى فى باب البسملة وصل واسكتا فقال شارحوا كلامه المراد التخيير ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قاله ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو تأتى للتخيير مجازا والثانى ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم انت اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث ان تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجى وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة فى قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف

وحكى هناك عن ابى الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقدير المعطوف على المعطوف عليه وبه اعترض انه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل قلت لا شك ان مثل هذا العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب فى الشرر يحمل سواء والعدم وبه ليس قول عمر ابن ابى ربيعة قلت اذا قيل وزهر تهادى وقول جرير لم يكن واباه

عن كثير ويعلم الذين ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
يا ليتنا نرد ولا نكذب والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتي الثاني والثالث من اقسام
الواو واوان يرتفع ما بعدهما احديهما واو الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء و
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في
طغيانهم يعمهون فيمن رفع ايضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لا
نقر ولانتصب والجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر على
الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستيناف لان العطف
يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا اعود لانه لو نصب لكان المعنى ليجتمع تركك
لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا تقيد ترك المنهي
بالحال لم يحصل غرض المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم او بلا على ان تقدر ناهية ويرده
ان المقتضي لترك التاديب انما هو الخبر عن نفي العود لا نهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود
وبين العود بخلاف العود والاخبار بعدمه يوضحه انك تقول انا انهاه وهو يفعل ولا تقول انا لا افعل
وانا افعل معا والثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء
ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعنى اذ لانه لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها
قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك ولم يقدرها باذا لانها لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم ابو البقاء
في قوله في وطائفة قد اهمتهم انفسهم فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي وزاد عليه
فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى اذ انتهى والثلاثة بمعنى واحد فان اراد بالابتداء الاستيناف
فقولهما سواء ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى
بها حين سلت ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما واذا سبقت بجملة حالية احتملت عند
من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر
ومتاع الرابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه كسرت والنيل ولبس النصب
بها خلافا للجرجاني ولم يأت في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركائكم في قراءة السبعة
بقطع الهمزة وشركائكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف
اي وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير فعل واجمعوا شركائكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين
ان اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده

الباب الأول

وَالَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ويقرء فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرء برفع الشركاء عطفا على الواو
للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مأول فالأول كقوله
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ والثاني شرطان يتقدم الواو نفي او طلب وتسمي
الكوفيون هذه واو الصرف ليس النصب بها خلافا لهم ومثالها وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ
الصَّابِرِينَ وقوله لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ والخامس واو العطف كما سيأتي والسادس والسابع
واوان ينجر ما بعدهما وهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ
فان تلتها واو اخرى نحو وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب
وواو رب كقوله وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها
واو العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة
وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة
ان واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال وَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ والثامن واو دخولها
كخروجها وهي الزائدة اثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة وحمل على ذلك حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا
بدليل الآية الأخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا وقيل هما عاطفتان والجواب
محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ الأولى او
الثانية زائدة على القول الأول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني والزيادة ظاهرة
في قوله فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي وقوله وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ
فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري
ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة
وثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف واستدلوا على ذلك بآيات
احدها سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ الى قوله سبحانه سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ وقيل هي في ذلك
لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى
نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول
ابن عباس رضي حين جاءت الواو انقطعت العدة اي لم يبق عدة عاد يلتفت اليها فان قلت اذا كان المراد
التصديق فما وجه مجيء قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ قلت وجه الجملة الأولى توكيد صحة التصديق
باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان القائلين تلك المقالة الصادقة قليل او ان الذي قالها منهم

186

قوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني اقول
لا نزاع في ان الزيادة في هذا البيت ظاهرة ورمقتك نظرت
اليك يقال رمقته ارمقه رمقا كقتلته اقتله قتلا

٨٧

حرف الواو

عن قتيبة ابقين قليلا ولما كان التصديق في الاية خفيا الا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتداء اسم اشارة اى هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اى واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية اية الزمر اذ قيل فتحت في اية النار لان ابوابها سبعة وفتحت في اية الجنة اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند اخرين وقيل هي واو الحال اى جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم الثالثة وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ فانه الوصف الثامن والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات او لان الامر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الاخر وذهب ابو البقاء على امامته في هذه الاية مذهب الضعفاء فقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا في ثمانية اى سبع اذرع في ثمانية اشبار وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وابكارا في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط واما قول الثعلبي ان منها الواو في قوله تعالى سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فسهو بين وانما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن والعاشر الواو الداخلة على الموصوف بها التاكيد لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ الاية سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ او كالذي مر على قرية وهي خاوية وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ

الباب الأول

منها نعش وثلاث بنات وكذا الصغرى تصغير نكرة ١٨١
لا معرفة الواحد ابن نعش ولهذا جاء في الشعر بنو نعش قلت والتصوب
التنزل والمراد هنا النزول الى جهة الغروب وما بعد

معلومٌ والمسوّغ لمجئ الحال من النكرة في هذه الأبيات امران احدهما خاصّ بها وهو تقدّم النفي والثاني
عامّ في بقية الأبيات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة وبهذا
جاءت منها عند تقدّمها عليها في نحو في الدار قائماً رجلٌ وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدًا ومررت
بماءٍ قِعدةَ رجلٍ ومانع الوصفية في هذه الأبيات امران احدهما خاصّ بها وهو اقتران الجملة بالّا اذ لا يجوز
التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحدٍ الّا قائمٍ نصّ على ذلك ابو علي وغيره والثاني عامّ في بقية الأبيات
وهو اقترانها بالواو والحادي عشر واو ضمير المذكور نحو الزيدون قالوا وهي اسم وقال الأخفش والمازني
حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا
مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربتُ بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو
نعشٍ دنوا فتصوّبوا والذي جرّأه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوّغ ذلك ان ما فيه من تغيير
نظم الواحد شبّهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تانيث فعله نحو الّا الذي آمنت
به بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طيّ او ازد شنوءة
او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار وقوله يلومونني
في اشتراء النخيل قومي وكلّهم الومُ وهي عند سيبويه حرف دالّ على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف
دالّ على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتداء والجملة
مقدّم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم
قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالأكل لا بالقرص وهذا سهوٌ منه فان الأكل من
صفات الحيوان عاقلةً وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي ان الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله
اكلتُ بنيكَ أكلَ الضّبِّ حتى وجدتَ مرارةَ الكلأ الوبيلِ اي ظلمتهم وشبّه الأكل المعنوي
بالحقيقي والأحسن في الضبّ في البيت ان لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلك
الضبّ بل في موضع رفع على حذف المفعول اي مثل اكل الضبّ اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه وعلى
هذا فيحتمل الأكل الثاني ان يكون معنويًا لان الضبّ ظالم لاولاده في اكله ايّاهم وفي المثل اعقّ من ضبّ
وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصمّوا كثيرٌ منهم واسرّوا النجوى الذين ظلموا وحملها على
غير هذه اللغة اولى لضعفها وقد جوّز في الذين ظلموا ان يكون بدلًا من الواو في اسرّوا او مبتداء خبره
اما اسرّوا او قول محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف
اي هم الذين او فاعلًا باسرّوا النجوى والواو علامة كما قدّمنا او بيقول محذوفًا او بدلًا من واو استمعوه

وان يكون

حرف الواو

وان يكون منصوبًا على البدل من مفعول يأتيهم او على اضمار اذم او اعني وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها واما الاية الاولى فاذا قدرت الواوان فيهما علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ويجب ان تقدر في احدهما ضميرا مستترا راجعا اليه وهذا من غرايب العربية اعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدء وما قبله خبرًا وكونه بدلا من الواو والاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم فالواو الثانية عائدة على مقدم رتبة ولا يجوز العكس لان الاولى حينئذ لا مفسر لها ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاؤني من جاءك لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية وقد اوجب الجميع علامة التانيث في قامت هند كما اوجبوها في قامت امراة واجازوها في اغلت القدر وانكسرت القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن كون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام ان يكون من هذه اللغة وكذا يقول في جاءا زيد وعمرو وقول غيره اولى لان المراد بيان المعنى وقد رد عليه بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وليس بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب ويجب القطع بامتناعها في نحو قام زيد وعمرو لان القائم واحد بخلاف قاموا اخواك او غلاماك لانه اثنان وكذلك يمتنع في قام اخواك او زيد واما قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت قام اخواك وزيد جاز قاموا بالواوان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالفان قدرته عن عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تاخذه سنة ولا نوم ان التقدير لا تاخذه نوم الثالث عشر واو الانكار نحو الرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب ان لا تعد هذه لانها اشباع الحركة بدليل الرجلاه في النصب والرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي انظور من قوله من حوثما سلكوا ادنو فانظور ودوا القوافي كقوله سقيت الغيث ايتها الخيامو الرابع عشر واو التذكير كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيدًا فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو والصواب ان هذه كالتي قبلها الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وامنتم قال فرعون وامنتم والصواب ان لا تعد هذه ايضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من احرف الاستفهام

الباب الأول

وا على وجهين احدهما ان تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه واجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي والثاني ان تكون اسما لأعجب كقوله وابابي انت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها وكقوله وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد يلحق هذه كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وقال الكسائي اصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور واما ويكأن الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف الخطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لان الله وقال الخليل وي وحدها كما قال في وي كأن من يكن البيت وكأن للتحقيق كما قال كأنني حين امسي لا تكلمني متيم اشتهي ما ليس موجودا اي انني حين امسي على هذه الحالة

حرف الألف المراد به ههنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فاما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدد الكتاب وابن جني يرى ان هذا الحرف اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول الاسم كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الغلام لتقارضا وان قول المعلمين لام الف خطاء لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد تذكر للألف تسعة اوجه احدها ان تكون للانكار نحو اعمراه لمن قال لقيت عمرا الثاني ان تكون للتذكر كرأيت الرجلا وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذا الثالث ان تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر الرابع ان تكون علامة الاثنين كقوله الفيا عيناك عند القفا وقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وعليه قول المتنبي ورمى وما رمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح الخامس الالف الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس تنصف وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده انها قد اضيفت الى المفرد في قوله بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع السادس ان تكون فاصلة بين الهمزتين نحو أأنذرتهم ودخولها جائز لا واجب ولا فرق بين كون الهمزة الثانية محققة او مسهلة السابع ان تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التأكيد نحو اضربنان الثامن ان تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب كقوله يا يزيدا لأمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله يا عجبا لهذه الفليقة وقوله حملت امرا عظيما

لان ما صدر عنه لغط الخط ولعل مراد ابي النجم تكتبان لاما والقاموس مراده لام الف الذي هو حرف مركب يقصد به لا فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون الف ومراده انه تارة يمشي مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول هذا العربي مع ما فيه بعض من البعد والتكلف سمي

توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب اه اقول القول الثاني راي ابن ابي جبل المراد
بالاشتراك المعنوي وهو اولى من القول الاول وهو راي الزمخشري لاستعمالها في القريب
والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل قاله الرضي واختار ابن المنير
في تفسيره قول الزمخشري فقال واصله صوت تهتف به لمن كان بعيدا منك ثم
استعمل في كل نداء وان قرب المنادي كانك تقدر المخاطب ساهيا عنك وكفى بالغفلة
بعدا فتوقظه بذلك الصوت من سنة السهو ثم لا يشترط في استعماله ان يكون المخاطب
ساهيا ولا بد كانك تؤذنه بخطابك وان كان مصغيا بان الامر الذي بعده مهتم عندك
فكانه في غفلة منه فتنبهه يقظة اليقظة بالتصويت قلت ومن هنا يفهم المراد بالتوكيد في قول
المصنف وقد ينادى بها القريب توكيدا ثم قال ابن المنير فان قلت وقد استعمل هذا الحرف في الدعاء
وقد علم ان الله تعالى لا يجوز عليه السهو ولا الغفلة ولا البعد فانه اقرب الى

فاضطلعت به وقمت فيه بامر الله بلغم التاسع ان تكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التاكيد او تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل هذا ان يكون من باب يا حرسي اضربا عنقه والثاني كرايت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز ان تعد الالف المبدلة من نون اذا ولا الف لتكثير كقبعثرى ولا الف التانيث كالف حبلى ولا الف الالحاق كالف ارطى ولا الف الاطلاق كالالف في قوله من طلل كالاتحمي انهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا او في غيرها في الضرورة كقوله اعوذ بالله من العقراب ولا الالف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين ولا الف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا

حرف الياء

الياء المفردة على ثلثة اوجه وذلك لانها تكون ضمير المؤنث نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني هي حرف تانيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو ازيدنيه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان لا تعد كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاشباع ونحوهن لانها اجزاء للكلمات لا كلمات **يا** حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهي اكثر احرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا وليس نصب المنادى بها وباخواتها احرفا ولا بهن اسماء لادعو متحملة لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بل بادعو محذوفا لزوما وقول ابن الطراوة النداء انشاء وادعو خبر سهو بل ادعو المقدر انشاء كبعت واقسمت واذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه والله تعالى اعلم من كل شيء قد فرغ من تسويد النصف الاول من مغني اللبيب المشتمل على المفردات العبد المذنب الفقير المحتاج **محمد كاظم** بن عبد العلي غفر الله لهما ولوالديهما في ليلة الثلث من شهر رجب المرجب من شهور سنة خمس وسبعين ومائتين بعد الالف من الهجرة النبوية

قبلها لمجرد التنبيه كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم وكذا الواقعة قبل رب نحو يا رب كاسية
من كان وقيل رب ...

الباب الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة

وذكر اقسامها واحكامها شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص منها لا مرادفها الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وبهذا التقرير يتضح لك صحة وجه قول ابن مالك في قوله تعالى ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ان الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان افامن معطوف على فاخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عند ولو ان الى والارض جملة لان الفايدة انما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل احدها وهم لا يشعرون واربع في حيز لو وهي آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف في انها فعلية او اسمية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون فان قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدا لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه قلت انما مراده ان يبين ما لزم على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعلا لثبت واما قول المعترض فلانه كان من حقه ان يعدها ثلث جمل وذلك لانه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة براسها ويعد لو وما في حيزها جملة واحدة اما فعلية ان قدر ولو ثبت ان اهل القرى آمنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو انهم ثابت ويعد ولكن كذبوا جملة وفاخذناهم بما كانوا يكسبون كلها جملة وهذا هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وذلك لا يكون الا كلاما تاما

انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

الأسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهم الاخفش و الكوفيون والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضُرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو أعندك زيدٌ وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري ذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد أن عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لما سيأتي

تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقائم الزيدان وازيدٌ اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلّا قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ ومن نحو فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ وخُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ فعلية لان هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله ونحو وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى لأن صدورها في الأصل افعال والتقدير ادعو زيدا وان استجارك احد وخلق الأنعام واقسم بالليل وما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير وما بعدها متمم لها لانه مضاف اليه ونظيره في ذلك قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه أتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة الى الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى تقم فانا اقوم الثاني افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ او مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر فعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رأيته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن

الباب الثاني

الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية ١٩٤
حذف مبتدؤها ولا محل لها لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته
فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية
قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل الاسمية
بان تقدر ماذا مبتدا والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره
بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي
محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدا وتقدير الاسمية في أانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر
يهدوننا المعادلتها للاسمية وهي ام نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله فقلت اهي سرت ام عادني
حلم الكرى يجانا من تقديرها في ابشر يهدوننا المعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان
الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت هند او اسما واخواك بدل منها
فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد
فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية
واسمية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدا باسم الله
ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه يقدر
الفعل مؤخرا او مناسبا لما جعلت التسمية مبدا له فيقدر باسم الله اقرا باسم الله احل باسم الله ارتحل
ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع
حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك
اسمها وعلى الثاني ما مبتدا واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه
ما في قولك ما انت وموسى فانها ايضا يحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف
سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك
اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل اي ما يكون او ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين
على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدا ولا مفعولا به فليس
للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد
عمرو وزيد قام والارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين
ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيدا ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة

حتى

خبر اقبل واما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوّز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتاخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتداء كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنّا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلث مبتدأت اذا لم يقدّر هو ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان كما جزم ابن الحاجب بل قدّر ضمير الشان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا

تنبيهان

الاول ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدّرة بالمبتداء تكون مصدّرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحّن من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء دُرّ على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حدّ قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يردّه ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اى لئام فعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها انا اتيك به اذ يحتمل اتيك ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة الثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتداء وان يقدر فاعلا بقائم

تنبيه

يتعين في قوله الا عمر وعلى مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتداء ومستطاع

الباب الثاني

خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء لالا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه في المسئلتين المازني والمبرد انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغي ان يزاد عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمناه وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع وبدأنا بها لانها لم تحل محل مفرد وذلك هو الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتداء ولو كان لها محل ثم الجمل المستانفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور الثاني الجمل المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتداء الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومثله في استيناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم وجلون وقد استونفت جملتا القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن الاستيناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح **تنبيهات** الاول من الاستيناف ما قد يخفى وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال مقدرة منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي استيناف نحوي ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذف

اللام كما في حسبك ان تكرمني ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى بنين رفع احضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت اجعلها حالا مقدرة اى وحفظا من كل شيطان مارد ومقدرا عدم سماعه اى بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها في قولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اى مقدرا حال المرور به ان يصيد غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب انه ليس في جميع القران وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستيناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة الخامس زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستيناف ورده ابو البقاء بان ولا انما تعطف على النفي وبانها لو اثارت الارض كانت ذلولا ويرد باعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت والثاني ان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجايب هذه البقرة وانما وجه الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجايبها وبانهم انما كلفوا بامر موجود لا بامر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب لا يقال قد تكررت بقوله تعالى ولا تسقي الحرث لان ذلك واقع بعد الاستيناف على زعمه الثاني قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين اى بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملا كما في الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام في تفسير هذه الاية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي هو من دونكم لا بطانة فقدم

الآيه وليست التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان ابا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا امرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره اعرابا الثالث من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستانف ام لا وله امثلة احدها اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وابتنى على هذا مسئلتان احديهما انه هل يجوز زيدا ان قام اكرم بنصب زيدا فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا اكرم ان قام والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم ام لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء وما بعدها الثاني منذ ومذ وما بعدهما في نحو ما رايته مذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور مستانفة جوابا لسؤال مقدر عند من قدرهما مبتدأ ما امد ذلك وعند من قدرهما خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف وجعل ابن عصفور فان قلت جائني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندي ان يقال جاؤني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل فقال الجمهور مستانفة وعن الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى وقد تقدم الجملة الثانية المعترضة بين الشيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وقد وقعت في مواضع احدها بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه وقوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وهو الظاهر في قوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد على ان الباء زائدة في الفاعل ويحتمل ان ياتي وتنمي تنازعا فاعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الاول اوجه اذ الانباء من شانها ان تنمي بهذا وبغيره الثاني بينه وبين مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال الثالث بين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلوة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشي على النمارق واما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله

اونبيّ كان موسى فالصحيح انها لا فاعل لها فلا جملة والرابع بين ما اصلهما المبتدأ والخبر كقوله وانّي
لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي وان شطّت نواها ازورها وذلك على تقدير ازورها خبر لعلّي وتقدير الصلة
محذوفة اي التي اقول لعلّي وكقوله لعلّك والموعود حقّ لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداءُ وقوله
الا ليت شعري والمنى لا تنفع هل اغدون يوما وامري مجمع اذا قيل بانّ جملة الاستفهام خبر على انّ
شعري بمعنى مشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل بان الخبر محذوف اي موجود
وانّ ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين اشعر ومعموله الذي علّق عنه بالاستفهام
وقول الحماسي انّ الثمانين وبُلِّغتَها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقال ابن هرمة انّ سليمى والله
يكلؤها ضنّت بشيءٍ ما كان يرزؤها وقول ذي الرمة وانّي وأسطارٍ سُطِرن سطرًا لقائلٌ يا نصرُ
نصرٌ نصرًا وقول كثير وانّي وتهيامي بعزّة بعدما تخلّيتُ ممّا بيننا وتخلّتِ لكالمرتجي ظلَّ الغمامة
كلّما تبوّأ منها للمقيل اضمحلّتِ قال ابو علي تهيامي بعزّة جملة معترضة بين اسم انّ وخبرها وقال ابو الفتح يجوز ان
تكون الواو للقسم كقوله انّي وحبّك لضنين بك فتكون الباء متعلقة بالتهيام والخبر محذوف والخامس
بين الشرط وجوابه نحو واذا بدّلنا آيةً مكان آيةٍ والله اعلم بما ينزّل قالوا انّما انت مفترٍ فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا فاتّقوا النار ونحو ان يكن غنيًّا او فقيرًا فالله اولى بهما فلا تتّبعوا الهوى
قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر انّ الجواب فالله اولى بهما ولا يردّ ذلك تثنية الضمير كما توهّموا
لانّ او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نصّ عليه الأبّدي وهو الحقّ واما قول ابن عصفور
انّ تثنية الضمير في الآية شاذّ فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله احقّ ان يرضوه
وفيه ثلاثة اوجه احدها انّ احقّ خبر عنهما وسهّل افراد الضمير امران معنوي وهو انّ ارضاء الله
ارضاء لرسوله عليه السلام وبالعكس انّ الذين يبايعونك انّما يبايعون الله ولفظي وهو تقدّم
افراد احقّ ووجه ذلك انّ اسم التفضيل المجرّد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه
احبّ قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم الى قوله تعالى احبّ اليكم
والثاني انّ احقّ خبر عن اسم الله وحذف مثله خبرًا عن اسمه عليه السلام او بالعكس والثالث
انّ ان يرضوه ليس في موضع جرّ او نصب بتقدير بان يرضوه بل في موضع رفع بدلًا من احد
الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله احقّ من ارضاء غيرهما
والسادس بين القسم وجوابه كقوله لعمري وما عمري عليّ بهيّن لقد نطقت بُطلًا على الاقارع وقوله
تعالى قال فالحقّ والحقّ اقول لأملأنّ الاصل اقسم بالحقّ واقول الحقّ فانتصب الحقّ الاول بعد

اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق الثاني ما قول واعترض بجملة اقوله الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرء برفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق اقوله وبجرهما على تقدير واو القسم في الاول وتقدير الثاني توكيدا كقولك فالله والله لأفعلن وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى واقول والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى وقرء برفع الاول ونصب الثاني قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق انا والاول اولى ومن ذلك قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم الآية والسابع بين الموصوف وصفته كالآية فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما واما قول ابن عطية ليس فيه الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل ويحتمله قوله واني لرام نظرة البيت وذلك على ان تقدر الصلة اذورها وتقدر خبر لعل محذوفا اي لعلي افعل ذلك والتاسع بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فان جملة ترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قال ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر ان ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس متعينا لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب النار فالاعتراض باربع ويحتمل وهو الاظهر ان الذين ليس مبتدا بل معطوفا على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر ان الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدا احتيج الى تقدير الخبر اي واقع قاله ابو البقاء اولهم قاله الحوفي وهو احسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا

يحتج

يحتاج الى تقدير اخر واما قول ابي الحسن وابن كيسان ان مثلها هو الخبر وان الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدا في بحسبك درهم فرد وعند الجمهور وقد يونس قولهما بقوله تعالى وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا اخا فاعلم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ جاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل فهو كقولك لا عصى لك الحادي عشر بين الجار والمجرور كقولك اشتريته بارى الف درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد اتى حول كميل أثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض اخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين ادري وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالد قد والله اوطات عشوة السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم الله اي ان الماتى الذي امر الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ وقوله تعالى رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ فيمن قرء بسكون تاء وضعت اذ الجملتان المصدرتان بأني من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها وقال الزمخشري هما جملتان معترضتان كقوله تعالى وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ انتهى وفي التنظير نظر لان الذي في الاية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا نصيبا

الباب الثاني

لهم اذ كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود او بيانا الاعدائكم والمعترض به على هذا

التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلاث وهي والله اعلم وكفى بالله نصيرا وما ابشعون الضلالة

ويريدون فجملتان تفسير لقد اذ المعنى الم تر الى في من الذين اوتوا ان علقت من بنصيرا امثلوا ونصرناه

من القوم او بخبر محذوف على ان يحرفون صفة لمبتدأ محذوف اى قوم يحرفون كقولهم منا ظعن

ومنا اقام اى منا فريق فلا اعتراض البتة وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض

بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو على انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر

اراني ولا كفران لله اية لنفسي لقد طالبت غير منيل انه وهي مصدر اويت له اذا رحمته

وقفت به لا ينتصب باويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم

لا اى ولا اكفر الله رحمة مني لنفسي ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا

لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما

اعطيت ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير

تنوين وقد اعترض ابن مالك قول ابي على بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم

فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير لعمرك والخطوب مغيرات

وفي طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي وقد يجاب

المظعن مصدر ميمي يقال ظعن اذا سار والمصدر ظعن بسكون العين

عن الاية بان جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة

الواحدة وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق محذوف اى ارسلناهم بالبينات لانه لا يستثنى باداة

واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى

منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل مسئلة كثيرا ما تشتبه

المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها انها تكون غير خبرية كالامرية في ولا تؤمنوا الا

لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم كذا مثل ابن مالك و

غيره بناء على ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم بان احدا يؤتى

من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم عند الله يوم القيمة بالحق فيغلبونكم الا

لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين

فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم

يضره مكركم والاية محتملة لغير ذلك وهو ان يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا

جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم
اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
باسم لا فقال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا ح مطول
فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند
البغداديين فلذلك فتخرج الحديث على وجه
جائز عند البصريين وهو التعلق
بمحذوف وذلك مناف
للحصر المفاد هنا
بتقديم المعمول
مع قوله وعلى
قولهم لافادة الحصر
لا يرد بقوله يتخرج الحديث
تحركه نظرا اعتمادا على ما سبق
الباب الخامس انما يريد تحركه بلا تعليق
اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين واما
على قول البصريين فيجب تنوينه

نظهروا الايمان لكاذب الذي يوقعونه وجه النهار وينقضونه اخره الا لمن كان منكم ثم اسلم
وذلك لان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اقرب وعلى هذا فان
يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر اى لكراهية ان يؤتى احد دبرتم
هذا الكيد وهذا الوجه ارجح لوجهين احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير آن يؤتى بهمزتين
اى لكراهية ان يؤتى قلتم ذلك والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه
ليس من المسائل الثلاث المذكورة وكالدعائية في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي
الى ترجمان وقوله ان سليمى والله يكلاها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسمية
في قوله اني وأسطار البيت وكالتنزيهية في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله
ولم يصروا على ما فعلوا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا وما
مبتداء والواو للاستيناف لا عاطفة جملة على جملة وقدر هذا الكلام تهديدا كقولك لعبدك
لك عندي ما تختار تريد بذلك ايعاده او التهكم بهم اذا قدر لهم خبرا معطوفا على الله وما معطوفة
على البنات وذلك ممتنع في الظاهر اذ لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن و
فقد وعدم نحو فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ونحو ان رآه استغنى ولا يجوز نحو ضربه
زيد يريد ضرب نفسه فانما يصح في الاية العطف المذكور اذا قدر ان الاصل ولانفسهم ثم حذف المضاف
وذلك تكلف ومن العجب ان الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف
المحذوف ولا يصح العطف الا به واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي
فالجملة خبرية وقد فهم مما اوردته من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك
بالاجماع واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية
فخطاء وانما هي عاطفة اما مصدرا ينسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اى ليكن
منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثله
في قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي
داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة
ولا ناهية وعطف النهي على الامر مثله في قوله واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني انه
يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كالسين في قوله وسوف اخال ادري واما قول الحوفي

قوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف سمتى
قوله واعلم فعلم المرء ينفعه الخ اقول وجه كون هذه الجملة اعتراضية يفيد هنا
تأكيد الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الامر
قوله واعلم وان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وانا ضمير
الشان على راى الجمهور وهو الظاهر او ضمير المخاطب
للمامور بالعلم اى انك سوف يأتيك
كلما قدر كما اجازه سيبويه و
جماعة ذان يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا
والمراد ان
المقدرات البتة
وان وقع فيه تأخير وفيه ا
تسلية وتسهيل
للامور

فانى ذاهب الى ربى سيهدين ان الجملة حالية فمردود وكلن فى ولن تفعلوه وكالشرط فى فهل عسيتم
ان توليتم ان تفسدوا فى الارض فى اهل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا ولا جناح عليكم
ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم انى اخاف ان عصيت ربى عذاب
يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز لا
ضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه
لشئ واحد والثالث انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل
ما قدرا وكجملة فالله اولى بهما فى قوله وقد مضى وكجملة فبأى آلاء ربكما تكذبان الفاصلة بين
فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان وبين الجواب وهو فيومئذ لا يسئل والفاصلة
بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتهما وهى مدهامتان فى الاولى
وحور مقصورات فى الثانية ويحتملان تقدير مبتدأ فتكون الجملة اما صفة واما مستأنفة
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبى يا حادى عيرها وا
حسبنى اجد ميتا قبل ان افقدها قفا قليلا بها على فلا اقل من نظرة ازودها قوله افقدها
على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب **تنبيه** للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات
مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشرى يستعمل بعضها كقوله فى ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا
من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان يكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية
مؤكدة اى ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابى
حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين

الجملة الثالثة التفسيرية وهى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه وسأذكر

لها امثلة توضحها احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة
للنجوى وهل هنا للنفى ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل فى الجمل وهو قول
الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام
عليكم الثانى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه
وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون
بل باعتبار المعنى اى ان شأن عيسى عند الله كشأن آدم فى الخروج عن مستمر العادة وهو التولد
بين ابوين والثالث هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون

تفسير للتجارة وقيل مستانفة معناها الطلب اى امنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرء
فعل خيرا يثب عليه اى ليتق الله وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا
للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من
قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا وجوز ابو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال الاتي
من المضاف اليه في مثل هذا الخامس حتى اذا جاءك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت
اذا غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك والا فهي جواب اذا وعليهما فيجادلونك حال
تنبيه المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كما في الامثلة السابقة ومقرونة باى
كقوله وترمينني بالطرف اى انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع
وقولك كتبت اليه ان افعل كذا ان لم تقدر الباء قبل ان السادس ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه حتى حين فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا الراجع الى البداء المفهوم
منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم
انشاء لان المفسر هيهنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري وذلك المعنى هو سجنه عم
فهذا هو البداء الذي بدا لهم ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجمل الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك
في موضعين احدهما ان يكون المفسر انشاء ايضا نحو احسن الى زيد اعطه الف دينار والثاني
ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام
مرادبه النفي تفسير لما اقتضاه المعنى واوجبه الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير او
ذلك ونحو بلغني عن زيد كلام والله لافعلن كذا ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال
القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقال الكوفيون
الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني يقوم وقال الفراء وجماعة
جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها باداة معلقة نحو ظهر لي اقام زيد وعلم هل قعد
عمرو وفيه نظر لان اداة التعليق بان تكون مانعة اشبه من ان تكون مجوزة وكيف تعلق الفعل عما
هو منه كالجزء وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات
وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اى
جواب قول القائل ذلك وكذا في علم اقعد عمرو وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور
الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس بهذا انما يصح فيه الاضافة

الى الجمل قلت قد مضى لنا عن قريب ان الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا فزعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نايب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نايب الفاعل فالجملة فى محل نصب ويرده انه لا تتم الفايدة بالظرف وبعده مرفى واذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النايب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نايبا جوابه ان التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفى المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط فى نحو قولى لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثانى هنا لهم مغفرة لان ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره اجرا او الجنة وعلى الثانى فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولى فى الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر فى الحال او فى الاصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتى وهذا القيد اهملوه ولا بد منه مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وفى البغداديات لابى على ان الجزم فى ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قوله لا تجزعى ان منفسا اهلكته مجزومان فى التقدير وان انجزام الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اى ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا فى ضرورة الشعر لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه عن تمر ازمرتهو ومنع من تضرب ازل

والاجر العظيم لانه يلزم موجب عدم اختلاف الميعاد ان يقول لهم ذلك البتة واذا قال ذلك لهم فى حقهم كان اخبارا لهم ووعدا لهم بثبوت المغفرة والاجر فصح ان وعدهم مضمون القول لكن بالواسطة ثم بين ان هذا القول يقال لهم ويلقون به عند الموت فيسترون ويهون عليهم السكرات ويوم القيمة يستريحون اليه ويهون عليهم الاهوال التى يكون قبل الوصول الى الثواب من الموقف والصراط والحساب تم

حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار
رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه
ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية
كما استغنى في نحو زيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المقدرة عن ثاني مفعولي المذكورة

الجملة الرابعة المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لأكيدن أصنامكم ومنه لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله يقدر لذلك ولما اشبه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان يقدر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم فانه وما قبله جواب لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه اي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان وانه لئن سلم ما يقوله ابو حيان فليس بصحيح لان الجواب مثبت بدخول الا ولو سلم انه منفي فقد قال الله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده **تنبيه** من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون ونحو واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ويوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذفت الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا واتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق

تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال

ألم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام

فكان لمن اغرته بخلاف فلا محل لها او حال الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله ايضا الم ترني عاهدت ربي واني لبين رتاج قائما ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام وذلك لانه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا

الباب الثاني

قوله واما الثاني فلان الخبر الذي شرط احتمال الصدق والكذب اه اقول لا شك ان القول الاول غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتداء وحرر بعض المتأخرين هنا كلاما لا باس بايراده فقال المبتداء انما ذكر ليبنى اليه بطريق من التطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني

ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر كما عكس في ان اصبح ماؤكم غورا الآن المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم انه لا يشتم في المستقبل ولا يتكلم بزور الا انه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر **مسئلة** قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على مبتداء فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب للقسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احديهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الانباري ان يقال زيدا اضربه وزيد هل جاءك وعندي ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة الطلبية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فان ما موصولة لا زائدة والا لزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو للامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالالف فاصلة بين النونات في نحو اضربنان وبين الهمزتين في ءانذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة اي لفريق ليبطئن قلنا وكذا ما في الآية اي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة فان قيل فما وجهه والجملة الاولى انشائية قلت جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا لتأسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتداء للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقوله جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين انتهى وعندي انه استدلال بما وراء الطيف هو ان المبتداء في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا

قد

قوله للاتفاق على ان اصله الافراد قال الرضي قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى ستي

قدّر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتداء المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء
بجواب القسم المقدّر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبل الشرط المجرّد من لام
التوطئة عن جواب الشرط قوله تعالى وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ التقدير والله ليمسّن
لَئِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ليمسّن **تنبيه** وقع لمكي ولابي البقاء وهم في جملة الجواب فاعربا ها اعرابا
يقتضي ان لها موضعا فاما مكي فقال في قوله تعالى كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ بدل من الرحمة
وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وان من ذلك ثم
بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ اي ان يسجنوه ولم يثبت مجي اللام مصدرية
وخلط مكي فاجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب انها لام الجواب
وانها منقطعة مما قبلها ان قدر قسم او متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان اجرى به مجرى القسم
كما اجرى علم في قوله وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي واما ابو البقاء فانه قال في لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ
الآية من فتح اللام ففي ما وجهان احدهما انها موصولة مبتداء والخبر اما من كتاب اي للذي اتيتكموه
من الكتاب او لَتُؤْمِنُنَّ به واللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على اتيتكم
والاصل ثم جاءكم به فحذف عايد ما والاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر والعايد ضمير
استقر الذي تعلقت به مع والثاني انها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب باتيت و
المفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب خبر انفر الاخبار عن الموصول مثل من اية في ما ننسخ
من اية انتهى ملخصا وفيه امور احدها ان من اجاز به كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن
الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة الثاني ان تجويزه كون لتؤمنن خبرا
مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له وانما كان حقه ان
يقدّره جوابا القسم محذوف ويقدّر الجملتين خبرا وقد يقال انما اراد بقوله اللام جواب القسم
لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمي
لتؤمنن خبرا لانه دال على المعنى المقصود بالاصالة لا انه وحده هو الخبر بالحقيقة وانه لا قسم
مقدر بل اخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو اراد هذا لم يحصر الدليل فيما
ذكر للاتفاق على ان وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع
على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق او نحوه والثالث ان تجويزه كون العايد ضميرا استقر
يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عايد الى الموصول والرابع انه جوّز حذف العايد

المجرور مع انّ الموصول غير مجرور به فان قيل اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله ولو انّا عالجت
لين فؤادِها فقسا استُلين به للان الجندل قلنا قد يجوز على هذا الوجه عود به المذكور الى الرسول
لا الى ما والخامس انه سمّى ضمير اتيتكم مفعولا ثانيا وانما هو اول **مسئلة** زعم الأخفش
في قوله اذا قال قَدني قلتُ باللّٰهِ حَلفةً لِتُغنِي عنّي ذا انائك اجمعا ان لِتغني جواب القسم
وكذا قال في ولِتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا
الآية وليس فيه ما يكون لتصغى معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لانّ الجواب لا يكون الا جملة
ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد واما ما استُدِل به فتعلق اللام فيه محذوف اي لتشربنّ لتغني
عني وفعلنا ذلك لتصغى **الجملة الخامسة** الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم
ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو ولولا ولمّا وكيف والثاني نحو ان تَقُم اقم وان
قمتَ قمتُ اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة
باسرها **الجملة السادسة** الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو جاء الذي قام ابوه
فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا انّ
الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ما قدمتُ لك بدليل
ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمنّ ايهم عندك فامرر بايهم هو افضل
وفي التنزيل ربّنا ارنا اللذَين اضلّانا وقرئ ايهم اشدُّ بالنصب وفي نسلّم على ايهم افضل
بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وقال العقيلي نحن اللذون صبّحوا الصباحا
وقال الهذلي هم اللاؤون فكّوا الغُلّ عنّي والثاني نحو اعجبني ان قُمتَ او ما قمتَ اذا قلنا
بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لانّ الموصول
حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون انّ ما مصدرية
وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بانّ يكذبون في موضع نصب خبر الكان فظاهره
متناقض ولعل مراده انّ المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول
ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها **الجملة السابعة**
التابعة لما لا محل له نحو ما قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدّرت الواو عاطفة لا واو الحال **الجمل التي**
لها محل من الاعراب وهي ايضا سبع الجملة الاولى الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي
المبتداء وانّ ونصب في باب كان وكاد واختلف في نحو زيدا اضربه وعمرو هل اجاء لك فقيل محل الجملة

قوله فيكون كقوله ولو انّا عالجت ٢١٠
لين فؤاد ها اه اقول واو لو مفتوحة نقلت اليها فتحة الهمزة
من ان ولا يجوز التسكين وان استقام الوزن لانه يختلف بحر
الصدر والعجز اذ يكون الصدر على تقدير التسكين من بحر الطويل

من جهة واحدة فلابد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب اجيب
بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لابد
ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه
ابن الحاجب او اطلاق التابع هنا
مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي
ان يبيّن العطف
بالواو ايضا

في الجمل التي لها محل

التي بعد المبتدا، رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله الجملة الثانية الواقعة حالا وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى قالوا انؤمن لك واتبعك الارذلون ومنه ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول ياتيهم او من فاعله وقرء محدثا الا ان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي فالحالان على الاول مثلهما في قولك ما لقي الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في قولك ما لقي الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من المتداخل ايضا قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على ان انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كقولك ما تكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة وقول الفرزدق بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب رضي الله عنه صاف بابطح اضحى وهو مشمول واضحى تامة الجملة الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم اهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا فان قلت وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي اقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا في ثلثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول ومرادفه فالاول نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول به او مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا

بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما
تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان
ما معه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي و
قولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها
وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم
الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه
اني مغلوب فانتصر بكسر الهمزة وقوله رجلان من مكة اخبرانا انا رأينا رجلا عريانا روي بكسر
ان فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور
ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ
نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا وقول ابي البقاء في قوله
تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي
قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى
اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر **تنبيهات**
الاول من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا انا لذائقون و
الاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الم تر اني يوم جو سويقة
بكيت فنادتني هنيدة ما ليا والاصل ما لك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب
فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا
الكلام وذلك اما على ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لهم لما يتخيرون
ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو
في معنى يقول مثلها في قول عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في لبان الادهم
فيمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية
صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو اي ان الكافر يقول ذلك في القيامة وقيل من مبتدأ
حذف خبره اي الهه وان ذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه
ثم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر الثاني قد يقع بعد القول ما
يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا اولا وفي

الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتداء وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام يقولون ان ابراهيم واسمعيل واسحق الآية الا ترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية الثالث قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتداء بلا خبر فقدر موجود او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت اللهم الا ان يقدر واول زايدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني باي عبارة كانت الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم بسحره ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك التقدير قالت له اتذكر قولك لي اذا لومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم اتظنون حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم هذا بسحر ثم حذفت اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثاني وغير دالة عليه نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه و كذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا يقدر لها قول الباب

الثاني

من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعول باب ظن واعلم فانها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة شايع كما مر وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذويب فان تزعميني كنت اجهل

الباب الثانی

نیکم فانی شربت الحلم بعدک بالجهل **الباب الثالث** باب التعلیق وذلک غیر
مختص بباب ظن بل هو جائز فی کل فعل قلبی ولهذا انقسمت هذه الجملة الی ثلثة اقسام احدها
ان تکون فی موضع مفعول مقید بالجار نحو اولم یتفکروا ما بصاحبهم من جنة فلینظر ایها
ازکی طعاما یسئلون ایان یوم الدین لانه یقال فکرت فیه وسئلت عنه ونظرت فیه ولکنها
علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فی اللفظ الی المفعول وهی من حیث المعنی طالبة له علی معنی
ذلک الحرف وزعم ابن عصفور انه لایعلق فعل غیر علم وظن حتی ضمن معناهما وعلی هذا فتکون
هذه الجملة سادة مسد مفعولین واختلف فی قوله تعالی اذ یلقون اقلامهم ایهم یکفل مریم
فقیل التقدیر ینظرون ایهم یکفل مریم وقیل یتعرفون وقیل یقولون فالجملة علی التقدیر الاول مما
نحن فیه وعلی الثانی فی موضع المفعول به المسرح ای غیر مقید بالجار وعلی الثالث لیست
من باب التعلیق البتة والثانی ان تکون فی موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوک وذلک
لانک تقول عرفت زیدا وکذا علمت من ابوک اذا اردت علم التی بمعنی عرف ومنه قول
بعضهم اما تری ای برق ههنا لان رای البصریة وسایر افعال الحواس انما تتعدی لواحد بلا
خلاف الا سمع المعلقة باسم عین نحو سمعت زیدا یقرء فقیل متعدیة لاثنین ثانیهما الجملة و
قیل الی واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدیة لواحد اتفاقا نحو یوم یسمعون الصیحة
ولیس من الباب ثم لننزعن من کل شیعة ایهم اشد خلافا لیونس لان ننزع لیس بفعل قلبی بل
ای موصولة لا استفهامیة وهی المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة
صلة والثالث ان تکون فی موضع المفعولین نحو ولتعلمن اینا اشد عذابا اتعلم ای الحزبین
احصی ومنه وسیعلم الذین ظلموا ای منقلب ینقلبون لان ایا مفعول مطلق لینقلبون لا
مفعول به للعلم لان الاستفهام لایعمل فیه ما قبله ومجموع الجملة الفعلیة فی محل نصب بفعل العلم
ومما یوهمون فی انشاده واعرابه ستعلم لیلی ای دین تداینت وای غریم للتقاضی غریمها
والصواب فیه نصب ای الاولی علی حد انتصابها فی ای منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع
ای الثانیة مبتداء وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتین المتعاطفتین الفعلیة والاسمیة
واختلف فی نحو عرفت زیدا من هو فقیل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائیة لاتکون
حالا وقیل مفعول ثان علی تضمین عرف معنی علم ورد بان التضمین لاینقاس وهذا الترکیب
مقیس وقیل بدل من المنصوب ثم اختلف فقیل بدل اشتمال وقیل بدل کل والاصل عرفت شان

زید

قوله الا سمع المعلقة باسم عین نحو سمعت زیدا یقرء فقیل متعدیة لاثنین ثانیهما
الجملة وقیل الی واحد والجملة حال القول الاول جوزه ابو علی لکن بشرط ان یکون
الثانی مما یسمع نحو سمعت زیدا یقول کذا ولو قلت سمعت زیدا اخاک
لم یجز والقول الثانی هو الصحیح وهو علی تقدیر مضاف ای سمعت
کلام زید لان السمع لایقع علی الذوات ثم بین

قوله علی حد انتصابها فی ای منقلب الا انها مفعول
به لا مفعول مطلق حد انتصابها علی انها
کونها منصوبة بالفعل الذی بعدها وهذا
اذا لم یکن دین مصدرا محذوف الزواید والاصل
...

٢١٥ المعلق في سورة هود محذوف الثقة ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع واما في سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق

زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق **تنبيه** فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره واستدل ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات وذلك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة او ان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء ورايت بخط الامام بهاء الدين ابن النحاس اقمت مدة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل **الجملة الرابعة** المضاف اليها ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت واسماء نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة ان يكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول اتيتك زمن

يقدم الحاجُ ولا يجوز زمن الحاجِ قادمٌ وتقول اتيتك زمنَ قدِمَ الحاج وزمن الحاجِ قادمٌ وردّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يَومَ هُم بارِزونَ وبقول الشاعر وكُن لي شفيعًا يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغنٍ فتيلًا عن سوادِ بنِ قاربِ واجاب ابن عصفور عن الآية بانه انما يشترط حمله الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهو في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتاتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما ان يوم القيمة لما كان متحقق الوقوع جُعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا على حدّ ونفخ في الصُّورِ الثاني حيث ويختص بذلك عن سائر اسماء المكان واضافتها الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسّر المقري ان حيث في قوله ثَمّتَ راحَ في المُلبّين الى حيثُ وتجيء للازمانِ ومنى لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في اسماء الزمان الثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا بما كقوله بآيةِ تقدمون الخيلَ شُعثًا وقوله بآيةِ ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف للمفرد نحو آيةَ مُلكِه ان يأتيكم التابوت وقال بآية ما تقدمون اى بآية اقدامكم كما قال بآية ما يحبّون الطعاما انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته ثم هو غير متات في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع ذو في قولهم اذهبْ بذي تَسلَمُ والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اى اذهب في وقت صاحب سلامة اى في وقت هو مظنّة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العايد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويَشرَبُ مِمّا تَشرَبونَ والمتعلق هيهنا مختلف وان هذا العايد لم يذكر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في يا ايها الناس ان ايّا موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعايد اى يا من هم الناس على انه قد حذف العايد حذفا لازما في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع اى لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العايد ولكثرة نادر فلا يحسن الحمل عليه والخامس والسادس لدُنْ وريْثَ فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية فاما لدن فهي اسم لمبدء الغاية زمانية كانت او

الازار ووسطت بالله غلب الوجناء بين السباسب فاشهد ان الله لا رب غيره وانك مامون على كل غايب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب فالتزمه وقال كنت اشتهي ان اسمع هذا الحديث منك ... البوم قال اما مذ قرات القرآن فلا ... مكسورة مهملة ساكنة ... لام مكسورة ...

ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه ... والشعث جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك جمع سنبك بضم اوله وثالثه ... وهو طرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان سنابك ... كان عليها خمرا ... الشرح وضمير تقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله سيأتي وهو الامس مبلغ عني تميما بآية يحبون الطعاما واقول الذي رايناه في نسخ المغني تقدمون وكتبون بالمثناة الفوقية وقول المصنف ناقلا عن ابي الفتح اى بآية اقدامكم ... وكان الذي حمل الشارح ... انه جعل الآيتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه ... ذلك ... يقول المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا فان الآية فيه علامة على ...

مكاثير ومن شواهدها قوله لو منا الذى سلمتمو نادفا قكم فلا يك منكم للخلاف جنوح

واما ريث فهى مصدر راث اذا ابطاء وعوملت معاملة اسماء الزمان فى الاضافة الى الجملة

كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان فى التوقيت كقولك جئتك صلوة العصر قال

خليلى رفقا ريث اقضى لبانة من العرصات المذكرات عهودا وزعم ابن مالك فى كافيته

وشرحها ان الفعل بعدهما على اضمار ان والاول قوله فى التسهيل وشرحه وقد يغنى ريث لا بثما

لبثت زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبدء الغايات مطلقا لم تخلص للوقت

وفى الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة ولهذا قال فى قوله من لد

شولا ان التقدير من لد ان كانت شولا ولم يقدر من لد كانت والسابع والثامن قول وقائل

كقوله قول يا للرجال ينهضن منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله فاجبت قائلا كيف انت

بصالح حتى مللت وملنى عوادى **الجملة الخامسة** الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط

جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما فى قولك ان تقم اقم او محلا كما فى قولك ان جئتنى

اكرمتك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم ولهذا قرء بجزم يذر عطفا

على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء

المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم

وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالى ولا حرم وهو احد الوجهين

عند سيبويه والوجه الآخر انه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وح فلا يجزم

ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتانى اكرمه ومنع المبرد تقديما

التقديم محتجا بان الشئ اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والآ لجاز ضرب غلامه زيدا واذا خلا

الجواب الذى لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة

وكذا القول فى فعل الشرط ولهذا جاز نحو ان قام ويقعد اخواك على اعمال الاول ولو كان محل

الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل **تنبيه** قرء غير ابى عمرو ولولا

اخرتنى الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء

وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف

على محل الفاء وما بعدها وانه كالعطف فى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم وعلى

هذا فيضاف الى الضابط المذكور ان يقال وجواب طلب ولا تقيد هذه المسئلة بالفاء لا

الباب الثاني

انشدوا على ذلك قوله فابلونى بليتكم لعلّى اصالحكم واستدرج نويًّا وقال ابو علي عطف استدرج
على محل الفاء الداخلة فى المقدر على لعلّ وما بعدها قلت فكان هذا هنا بمنزلة من يفعل الحسنات الله
يشكرها فى باب الشرط وبعد فالمحققون ان العطف فى الباب من العطف على المعنى لان المنصوب بعد الفاء
فى تاويل الاسم فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم وساوضح ذلك فى اقسام العطف **الجملة**
السادسة التابعة لمفرد وهى ثلثة انواع احدها المنعوت بها فهى فى موضع رفع فى نحو من قبل
أن يأتى يوم لا بيع فيه ونصب فى نحو واتقوا يومًا ترجعون فيه وجرّ فى نحو ربنا انك جامع الناس
ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا
وآخرنا خذ من اموالهم صدقة تطهرهم الاية فجملة تكون لنا عيدا لاولنا صفة لمائدة وجملة
تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة ويحتمل ان الاولى حال من ضمير مائدة المستتر فى من السماء
على تقديره صفة لها لا متعلقا بانزل او من مائدة على هذا التقدير لانها قد وصفت وان
الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى اى وليا وارثا وذلك فيمن رفع
يرث واما من جزمه فهو جواب للدعاء ومثله ارسله معى ردءا يصدقنى فيمن قرى برفع
يصدق وجزمه والثانى المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو
عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية
والمحل نصب وقال ابو البقاء فى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
الاصل فهى تصبح والضمير للقصة وتصبح خبرا وتصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل
فلا محل له اذا انتهى وفيه اشكالان احدهما انه لا محوج فى الظاهر لتقدير ضمير القصة والثانى
تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا
والنحويون يقدرون فى مثل ذلك مبتدأ كما قالوا فى وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت
تشرب وذلك لما قصدهم ايضاح الاستيناف ولانه لا يستانف الا على هذا التقدير والا لزم
العطف الذى هو مقتضى الظاهر وجواب الثانى ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة و
لهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وح فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل
لذلك المجموع واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا ان يدّعى ان
الفاء فى ذلك وفى نظائره من نحو يطير الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية
واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك فى جواب الشرط وفى نحو احسن اليك فلان فاحسن

حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عود ان اسم كان ضمير الشأن
بما كان هو اى الشأن اجيب بانهم لم يجوزوا فى هذا البيت انه محذوف وانما
جوزوا انه مستتر فى كان والكلام فى الاول دون الثانى ثم قال الشارح
ومنها تجويزهم ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف لا يكون الا على تقدير
مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول بان مثل تشرب مستانف ولو قدر خبرا
لمبتدا محذوف لم يكن مستانفا فى حد الكلام على ان مرادهم بكونه مستانفا

وانما المراد العطف على الحرف الناهى والمنهى عنه جميعا

اليه فيكون ذكر ابي البقاء للعطف تجوزا وسهوا ومما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب لا محل للواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز واذا قيل ان وعد الله حق هذا كله اذا كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قال فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استيناف ومن ذلك واسروا النجوى ثم قال تعالى هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقائهما

الجملة السابعة الجملة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية اوفى من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على ان تقدر الواو للعطف ويجوزان تقدر الواو للحال وتكون الجملة حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الاحوال واما من فاعل يخطر فيكون الحالان متداخلين والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا اولكم واخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم وانه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا انت ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده **تنبيه** هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثنا

الباب الثاني

اى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فانت مسلط عليه بالجهاد والقتل
قال الزمخشرى وقيل هو استثناء من قوله فذكر اى فذكر الا من انقطع طمعك
فى ايمانه وتولى واستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض قلت الظاهر
على هذا ان الاستثناء متصل لكن يلزم عليه وقوع التفريغ فى الايجاب

والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتداء ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء فى قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم ان قليلا مبتداء حذف خبره اى لم يشربوا وقال جماعة فى الا امرأتك بالرفع انه مبتداء والجملة بعده خبره وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة هنا حال من احد باتفاق وصفة له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة فى الا انهم لياكلون الطعام فانها حال وفى نحو ما علمت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكروا اما الثانية فنحو سواء عليهم ءانذرتهم الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتداء ونحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم نسير الجبال وفى نحو انذرتهم فى تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبنى قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لى اقام زيد ام عمرو والا فلا وجعلوا منه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ومنعوا يعجبنى يقوم زيد واجازهما الاولون واحتجوا بقوله وما راعنى الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا فى بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على اضمار ان واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقوله عليه الصلوة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما بينا فى غير هذا الموضع

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها او بمعرفة محضة فهى حال عنها او بغير المحض منهما فهى محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع مثال النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة حتى تنزل علينا كتابا نقرءه لم تعظون قوما الله مهلكهم او معذبهم من قبل ان ياتى يوم لا بيع فيه ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه اولى من ان تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعرى عن

هذا المعنی وایضا فلان الجواب فی قصة الغلام قال لا فقتله لأن الماضی المقرون بقد لا یکون جوابا
فلیکن قال وهذه ایضا جوابا ومثال النوع الثانی وهو الواقع حالا لا غیر لوقوعه بعد المعارف
المحضة ولا تمنن تستکثر ولا تقربوا الصلوة وانتم سکاری ومثال النوع الثالث وهو المحتمل
لهما بعد النکرة وهذا ذکر مبارک انزلناه فلک ان تقدر الجملة صفة للنکرة وهو الظاهر ولک
ان تقدرها حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف وذلک بقربها من المعرفة حتی
ان ابا الحسن اجاز وصفها بالمعرفة فقال فی قوله تعالی فآخران یقومان مقامهما من الذین
استحق علیهم الأولیان ان الأولیان صفة لآخران لوصفه بیقومان ولک ان تقدرها
حالا من المعرفة وهو الضمیر فی مبارک الا انه قد یضعف من حیث المعنی وجها الحال اما
الاول فلان الاشارة الیه لم تقع فی حالة الانزال کما وقعت الأشارة الی البعل فی حالة الشیخوخة
فی وهذا بعلی شیخا واما الثانی فلاقتضائه تقیید البرکة بحالة الانزال وتقول ما فیها احد یقرء
فیجوز الوجهان ایضا لزوال الابهام عن النکرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد
المعرفة کمثل الحمار یحمل اسفارا فان المعرف الجنسی یقرب فی المعنی من النکرة فیصح تقدیر یحمل حالا
اووصفا ومثله وآیة لهم اللیل نسلخ منه النهار وقوله ولقد امر علی اللئیم یسبنی وقد اشتمل
الضابط المذکور علی قیود لحدها کون الجملة خبریة واحترزت بذلک من نحو هذا عبد بعتکه
ترید بالجملة الانشاء وهذا عبدی بعتکه کذلک فان الجملتین مستانفتان لأن الانشاء لا یکون
نعتا ولا حالا ویجوز ان تکونا خبرین اخرین الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختیار
ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالأفراد والجملة وهو ابو علی وعند من منع وقوع
الانشاء خبرا وهم طائفة من الکوفیین ومن الجمل ما یحتمل الانشائیة والخبریة فیختلف الحکم باختلاف
التقدیر ولذا امثلة منها قوله تعالی قال رجلان من الذین یخافون انعم الله علیهما فان جملة انعم
الله علیهما تحتمل الدعاء فتکون معترضة والأخبار فتکون صفة ثانیة ویضعف من جهة المعنی
ان تکون حالا ولا یضعف فی الصناعة لوصفها بالظرف ومنها قوله تعالی او جاؤکم حصرت
صدورهم فذهب الجمهور الی ان حصرت صدورهم جملة خبریة ثم اختلفوا فقال جماعة منهم
الاخفش هی حال من فاعل جاء علی اضمار قد ویؤیده قرائة الحسن حصرة صدورهم وقال
اخرون هی صفة لئلا یحتاج الی اضمار قد ثم اختلفوا فقیل الموصوف منصوب محذوف ای
قوما حصرت صدورهم وراوا ان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنی وقیل مخفوض مذکور

وهو قوم المتقدم ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم وحصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وقال ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غلت ايديهم فهى مستانفة وردّ بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير لا ناهية ونافية وعلى الاول فهى معمولة لقول محذوف هو الصفة اى فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون بعد لاء الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثانى فهى صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثانى صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا تستغنى عنها بمعنى ان معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضى واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر فانه صفة لكل او لشئ ولا يصح ان تكون حالا من كل مع جواز الوجهين فى نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل فى الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ ونظيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل فى الحال ولا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثانى بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها لندورهما واما قول ابن الشجرى فى ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين ح الاستيناف نحو زارنى زيد سأكافيه او لن انسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى ربى سيهدين ان سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو والثانى ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع فيمتنع فيه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم فيتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذى مر على قرية وهى خاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بى والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشرى ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا

من كل شيطان مارد لا يسمّعون وقد مضى البحث فيهما والرابع ما يمتنع احدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو والا واوجب الزمخشري وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثله قوله

وقائلة تخشى عليّ اظنه سيودي به ترحاله وجعائله

فان جملة تخشى عليّ حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما أوّل بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدّر كما سياتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معوّل على هذين المذهبين مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد

واشتعل المبيضّ في مسودّه مثل اشتعال النار في جزل الغضا

وقد يقدّر في الاولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه تمّ لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حال من النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما اوّل بما يشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوّله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير في الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه

الباب الثالث

٢٢٤

قربا ة ترجمة هي متعلقان بالفعل الجامد البيت القرينة هذا المصراع والبيت الذي قبله
وهاوكيف أرهب امرا واراع به وقد زكات الابشربن مروان لنجي الجاه ...
ونعم مزكاء من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان وارهب اخاف واراع
اخوف وزكات لجات واستندت والمزكاء الملجاء والماء

الأبدال من ضميرى العايد مقربين وفيه بعد حتى قيل انه متناعر والأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون
سببه التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا ولا يجوز على هذا
الوجه ان يكون وفي الأرض الا مبتداء وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من
عايد ان عطف ومن ذلك ايضا قوله وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
اصله علقم عليه فعلى الجد وفيه متعلقه بصبت والمذكور متعلقة بعلقم لتاوله بصعب او شاق
او شديد ومن هنا كان شاذا الاختلاف متعلق جاز الموصول وجاز العايد ومثال التعلق بما
فيه رايحة قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ
بالاسمين العلمين لتاولهما باسم يشبه الفعل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول
فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائى في استدلاله
على اعمال الاسم الفاعل المصغر بقول بعضهم أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وعلى سيبويه في استدلاله
على اعمال فعيل بقوله حتى شاها كليل موهنا عمل وذلك ان فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف
زمان والظرف يعمل فيه روايح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به ان
كليلا من كل وفعله لايتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت
بدوامه فيه كما يقال اتعبت يومك وبانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة
ولم يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان في الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة
وقال ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان يجوز كون من موصولة فاعلة لنعم وهو
مبتداء خبره هو اخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان فيها معنى الفعل اى الذي هو مشهور
انتهى والاولى ان يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان وقد رد ابو على من هذه
تمييزا والفاعل مستتر وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الأرض تعلقه باسم الله
تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم واجيز تعلقه بيعلم ويسركم و
جهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشرى بعالم ورد الثانى بان فيه تقديم معمول المصدر وتنازع
عاملين في متقدم وليس بشئ لان المصدر ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته ولانه قد جاء
نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد ابو حيان
الثالث بان في لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم في فطلقوهن
لعدتهن مستقبلات لعدتهن وليس بشئ لان الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان بعد

في ذكر احكام ما يشبه الجملة

يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ويقال له اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه ومثال المتعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم تتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون فقي والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل وقد احسن بي اذ ووصيناهم بالوالدين مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك فهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل المثبتي التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان يكون متعلقا بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل هل يتعلقان بالفعل الجامد زعم الفارسي في قوله ونعم مزكاء من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتر كما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة على حد شعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص محذوف اي بشر بن مروان وعندي ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف ارهب امرا او اراع به وقد زكات الى بشر بن مروان فيبقى التقدير ح من هو هو هل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا لانها نائبة عن ادعو اي لا في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لكان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب رضي الله عنه وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما للنافي لو من

الباب الثالث

معنى النفى اى انتفى فى هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفى ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفى وان قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له اى ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله فى التعلق بحرف النفى ما اكرمت المسئ لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفى اذ لو علقت بمجنون لافاد نفى جنون خاص وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله تعالى وليس فى الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفى جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغى على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافى اى انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت فى شرحى لقصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الا ظبى اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون واذا جاز لحرف التشبيه ان يعمل فى الحال فى نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى مع ان الحال شبيهة بالمفعول به فعمله فى الظرف اجدر فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه اضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل فى المنصوب فيهما انه حال او تمييز وهو الظاهر واياما كان فالحجة قائمة به وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعماله فى حالين وذلك فى قوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء ونحن فى حال صعلكتنا مثلكم فى حال ملككم فان قلت قد اوجبت فى بيت كعب رضى الله عنه ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوى فما الذى سوغ تقديم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذى سوغ تقدم بسرا فى هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه فى نحو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى الا ان هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذى ذكرته فى البيت اجود ما قيل فيه وفيه قولان اخران احدهما ذكره السخاوى فى كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالنى الشىء اذا اثقلنى وملوكا مفعول اى انا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اى مثلكم

المحذوفة كما فى قوله تعالى و
اذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه
متعلقا بمحذوف اى واذكر حال مريم او قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم
ان نحو القصة والحديث يجوز اعمالها فى الظرف خاصة وان لم يرد بهما معنى
مصدرى كقوله تعالى وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك
حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر فى جواز الاعمال تضمن
معانيها الحصول والكون وقد الم المصنف ببعض ذلك فى اخر الفصل الذى عقده
لخروج اذ عن الظرفية والاول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال
الظبى فى النفور حتى يقال ان التقدير وما حال سعاد الا
كحال الظبى وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس
الظبى فى النفور والبعض الذى ذكر عنه
هو السيد ذكره كذلك فى حاشية
المطول وفى الشرح علاته
لو سلم لزوم تقدم
الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بجوده اذ الظرف يجوز
ان يتقدم على عامله المعنوى نعم ان اريد خصوصية العامل هنا من حيث
هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وبقى
الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان
الاصل ويرد بالتقدير رتبة اللفظ لان تقدم الظرف فى الوجه على حاله
ملفوظ به لا مقدر

في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

في هذا الامر فالاخبار هنا مثله في وازواجه امهاتهم والثاني قاله الجريري وقد سُئل عن البيت وهو ان النقدير انا غاله صعاليك نحن وانتم وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعده وهو ان يكون صعاليك مفعولا عالة اي انا نعوله صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عاله وانتم توكيد الضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا فكانه عنده حال من ضمير عاله والاولى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مُصعِدا مُنحدِرًا فانهم نصوا على انه يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في أليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مُصدِّقًا لِما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر ادوات التعليق وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عساي وردهما ان نيابة ضمير عن ضمير مخالف في الاعراب انما ثبت في الكلام المنفصل

الباب الثالث

وانما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنسوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الالك ديار وعليه خرج ابو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف فادعى ان نا مرفوع مؤكد للضمير في اعلم وهو نايب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة افعل وكونه بمن وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب

الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور ولا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انما عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت

الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار

السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا

حكمهما بعد المعارف والنكرات حكمها بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رايت طايرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة حكم المرفوع بعدهما اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثر وحيث

فى ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثانى بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله فان فؤادى عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد الظرف والمجرور نحو فى الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون فى نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير

تنبيهات يحتمل قول المتنبى بذكر دار المحبوب ظللت بها تنطوى على كبد نضيجة فوق خلبها يدها ان يكون اليد فاعلا بنضيجة او بالظرف او بالابتداء والاول ابلغ لانه اشد للحرارة و الخلب زيادة الكبد او حجاب القلب وما بين الكبد والقلب واضافة اليد الى الكبد للملابسة بينهما لانهما فى الشخص والخلاف فى تعين الابتداء فى نحو فى داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة فان قلت فى داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة اما على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم فى اكفانه درج الميت وقوله بمسعاته هلك الفتى او نجا واذا كان الاسم فى نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والارجح تعين الابتدائية فى نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد وتجوز الفاعلية فى لغة قليلة ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل فى الظاهر فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف فان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبى بين افعل ومن وخرجه ابو على وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفا وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير فى افعل ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء الثانى ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه فى زينته واما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذى يقدر فى امثاله قد ظهر

الباب الثالث

والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود
والحصول فهو كون خاص والثالث ان يقع صلة نحو وله من في السموات والارض ومن
عنده لا يستكبرون والرابع ان يقع خبرا نحو زيد عندك او في الدار وربما ظهر في الضرورة
كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن
يعيش ان متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره
الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك
فلا يمنع منه مانع انتهى وهو غريب الخامس ان يرفع الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو او كصيب
من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم
لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
باضمار اعرست السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو
ازيدا مررت به عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم وللظالمين اعد لهم والاكثرون يوجبون في
ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت ونحوه وبالوجهين قرئ
في الاية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا
اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء واما
القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل
ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون
المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما
جوز ذلك بعض النحويين بالقياس الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن
اصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء هل المتعلق
الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة
لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير
مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك
واطراد هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز في
نحو كل رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعد
او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم

البحث الثانية لاثبات احكامها من صدر منه السبب المتقدم على نزولها ... لم يجعل الفاء فيها داخلة في خبر المبتداء هذا تقرير السؤال الذي اورده الشيخ تقي الدين السبكي على ما حكاه ولده القاضي تاج الدين في شرح منهاج البيضاوي فتامله دماميني

الاکثرون فلانه الاصل فی العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل فی الخبر والحال والنعت الافراد و
لان الفعل فی ذلک لابد من تقدیره بالوصف قالوا ولان تقلیل المقدر اولی ولیس بشیء لان
الحق انا لم نحذف الضمیر بل نقلناه الی الظرف فالمحذوف فعل او وصف وکلاهما مفرد واما
فی الاشتغال فیقدر بحسب المفسر فیقدر الفعل فی نحو ایوم الجمعة تعتکف فیه والوصف فی
نحو ایوم الجمعة انت معتکف فیه والحق عندی انه لا یترجح تقدیره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنی

کما سابینه کیفیة تقدیره باعتبار المعنی

اما فی القسم فتقدیره اقسم واما فی
الاشتغال فتقدیره کالمنطوق به نحو یوم الجمعة صمت فیه واعلم انهم ذکروا فی باب الاشتغال
انه یجب ان لا یقدر مثل المذکور اذا حصل مانع صناعی کما فی زیدا مررت به او معنوی کما فی زیدا ضربت
اخاه اذ تقدیر المذکور یقتضی فی الاول تعدی القاصر بنفسه وفی الثانی خلاف الواقع اذ الضرب
لم یقع بزید فوجب ان یقدر جاوزت فی الاول واهنت فی الثانی ولیس المانعان مع کل متعد
بالحرف ولا مع کل سببی الا تری انه لا مانع فی زیدا شکرت له لان شکر یتعدی بالجار وبنفسه
وکذلک مسئلة الظرف نحو یوم الجمعة صمت فیه لان العامل لم یتعد الی ضمیر الظرف بنفسه
مع انه یتعدی الی ظاهره بنفسه وکذلک لا مانع فی نحو زیدا اهنت اخاه لان اهانة اخیه اهانة له
بخلاف الضرب واما فی المثل فیقدر بحسب المعنی واما فی البواقی نحو زید فی الدار فیقدر کونا
مطلقا وهو کائن او مستقر او مضارعهما ان ارید الحال او الاستقبال نحو الصوم الیوم او فی
الیوم والجزاء غدا او فی الغد ویقدر کان او استقر او وصفهما ان ارید المضی هذا هو الصواب
وقد اغفلوه مع قولهم فی نحو ضربی زیدا قائما ان التقدیر اذ کان ان ارید المضی او اذا کان ان ارید
المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنی فقدر الوصف فانه صالح فی الازمنة کلها وان کانت
حقیقته الحال وقال الزمخشری فی افانت تنقذ من فی النار انهم جعلوا فی النار الآن لتحقق الموعود
به ولا یلزم ما ذکره ابلغ واحسن ولا یجوز تقدیر الکون الخاص کقائم وجالس الا لدلیل ویکون
الحذف ح جائزا لا واجبا ولا ینتقل ضمیر من المحذوف الی الظرف والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف
الکون الخاص ویبطله انا متفقون علی جواز حذف الخبر عند وجود الدلیل وعدم وجود معمول
فکیف یکون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان یکون هو الدلیل او مقویا للدلیل
واشتراط النحویین الکون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما یتخرج علی ذلک قولهم
من لی بکذا ای من یتکفل لی به وقوله تعالی فطلقوهن لعدتهن ای مستقبلات لعدتهن کذا فسره

جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الأصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى التقدير مقتول او يقتل لا كاين اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين اى قتل الحر كاين بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لابد له من فاعل ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسئل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس الاية اى ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والأذن مصلومة بالأذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح فى قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا اى جريان الشمس والقمر كاين بحسبان وقال ابن مالك فى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والارض ومن جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فى كلمة واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفى الاية وجه آخر وهو ان يقدر من مفعولا والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الأصل ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه فالأول نحو فى الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتأخر عن المبتدأ والثانى نحو ان فى الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ **تنبيه** رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما فى الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا

الباب الرابع من الكتاب في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم

فيما يعرف به الاسم من الخبر

نعم نايشبه لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتداء فى شرح الكافية قال فى ذلك المحل فان قلت هو الذى دعا المصنف الى الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول بالتعارض لعيسى جاع قوتي لان هذا المعمول مستحق للتاخير عن المبتداء فيقع تقدير
عامله متقدما كثيرا من مخالفة الاصل قلت الظاهر ان لا مزية لتقديره على تاخيره باعتبار تقليل مخالفة الاصل وتكثيرها وذلك لان العامل اذا قدر متقدما لزم مخالفة الاصل من وجهين احدهما تقديم الخبر على المبتداء والثانى تقديم معمول الخبر

معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتداء من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل احديها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتداء وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتداء اما كان اعرف كزيد فى المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتداء الثانية ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء نحو افضل منك افضل منى والثالثة ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتداء نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير وانهما شبيهان بمعرفتين تاخر الاخص منهما نحو الفاضل انت ويتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل فى الخبر فى الايجاب ولخبريتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتداء ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله واما من نصب فالاصل ما هى حاجتك بمعنى اى حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدره هو مبتداء ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز للشيخ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا رعيا للمعنى ويضعف ان يقدر الاول مبتداء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة ما يعرف به الاسم من الخبر اعلم ان لهما ثلاث حالات احديها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الآخر

الباب الرابع

فيما يعرف به الفاعل من المفعول

ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح في باب المبتدا ان يجعل المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا يتاتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير متصل بالعامل فلا يتاتى دخول التنبيه على انه سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنهما فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خير من زيد امراة الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر كان زيد قائما ولا ينعكس الا في الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم اية ان يعلمه بتانيث تكن ورفع اية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها واية فاعلها وان يعلمه مبتداء واية خبره والجملة خبر كان او اية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون اية اسمها وان يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم ما يعرف به الفاعل من المفعول واكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من او الذي جاز الوجهان ايضا

فروع تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره

قوله ولا يك موقف منك الوداعا هو عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبعده فقي داري ابيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا وضباع مرخم ضباعة اسم امراة والوداع اسم للتوديع والمراد الملاينة والمداجاة وابيرك تحبك الذي اسره حبك وقيل ابيرابيك

المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتداء نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني ان لا يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه بل يكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض

سمي

من الخروج ونقول زيد في دزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لاغير فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتداء وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

دما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثاني مررت به الخبيث والثالث قوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه توكيد كما في قمت انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات فسهو وكذا قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا ان ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة الثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو وقال اذ هلتني ام عمرو بكلمة اتصبر يوم ام لست تصبر الرابع انه لا يكون تابعا للجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الخامس انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل

يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف لم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك ثمة الا انه جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد منتصبين والثاني يا غلام بشر وبشرا معرب بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله

كواث وقرقرى بقاعين

مخ وذلك فعلى موضع والكواسن جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكتنّ فيه ويستتر والبائس صفة للضمير المنصوب بتلم وهو اسم فاعل من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئسا اشتدت حاجته فهو بائس سيتي

الى ما قال الزمخشري من ان عطف البيان في الاية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح او الذم او الترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير ينعت كذلك سيتي

قوله وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول قد مضى رده يعني في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى ايضا الكلام فيه

نحو قوله تعالى وَمَنْ يَفعلْ ذلكَ يلقَ أثاماً يُضاعف له العذابُ السادس انه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كلّ امةٍ تدعى الى كتابها بنصب كلّ الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو كقول الحماسي دُرَيد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوانِ تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يدُ الحدثانِ وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم ان الشيء لا يبين بنفسه وفيه نظر من اوجه احدها انه يقتضي ان البدل ليس مبيناً للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين وبك المسكين دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا اتجه كون الثاني بياناً لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيدُ زيدَ اليعملات الذُّبَّل تطاول الليل عليك فانزلِ ويا تيمُ تيمَ عديٍّ اذا ضممت فيهما والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر هو مجرداً وذلك في مثل قولك يا زيدُ زيدُ اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة لقائلٍ يا نصرُ نصرٌ نصراً ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط فالثاني اما مصدر مثل سقياً لك او مفعول به بتقدير عليك على ان المراد اغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل ابو عبيدة وقيل لو قدر لاحدهما توكيد الضمّ بغير تنوين كالمؤكد السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرزٌ بالرفع او كرزاً بالنصب بخلاف يا سعيدُ كرزُ بالضم فانه بالعكس وفي انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلامَ زيد وفي نحو أيّ الرجلين زيد عمرو وجاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو الثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضاً البدل وتعين البيان في نحو هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيداً ضربت عمراً اخاه

ما افترق

فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك احد عشر امرًا احدها انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومتدحرج ومستكبر وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلثة وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكونه كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوُم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب يذهَب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارًا الرابع ان منصوبه يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرًا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسنٌ الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضاربٌ غلامه وعمرًا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسنٌ وجهَه او الوجه ويمتنع زيد حسنٌ ويمتنع زيد حسنٌ عمرًا السادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسُن وجهَه بالنصب خلافا لبعضهم فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال قاله ابن مالك او مفعول على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة وباقاة وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وباقية السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منوّن واما العطف على محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سياتي ولا يجوز مررت برجلٍ حسنِ الوجه و الفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضاربٌ في الدار ابوه عمرًا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت العاشر انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخروا المغاربة ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى الحادي عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه جاعل

مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فمبالغة
فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل
من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى

الليلِ سكنًا والشمسَ ولا يجوز هو حسنُ الوجهِ والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافًا للفراء اجازه هو قويّ الرجلِ واليدُ برفع المعطوف واجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظلّ طهاةُ اللحمِ من بين مُنضجٍ صفيفَ شِواءٍ او قديرٍ معجّلِ القدير المطبوخ في القدور عندهم عطف على صفيف فخُرّج على ان الأصل او طابخ قديرٍ ثم حذف المضاف وابقي جرّ المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يُريدُ الآخرةِ بالخفض وانه عطف على صفيف لكنه خفض على الجوار على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابقٍ شيئا

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا

اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاما وجه الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارًا ومجرورًا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى لا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميتُ من يعيش كئيبا كاسفًا باله قليلَ الرجاءِ بخلاف التمييز الثالث ان الحال مبيِّنة للهيئات والتمييز مبيّن للذوات الرابع ان الحال تتعدد كقوله عليّ اذا ما زرتُ ليلى بخفيةٍ زيارةَ بيتِ الله رجلانَ حافيًا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأً قول بعضهم في تبارك الله رحمانا رحيمًا وموئلًا انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال من ضمير لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزًا وقول قوم انه حال واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل وانما حذفت في البيت للضرورة ويبتنى على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سئله الزمخشري وغيره لم قُدّم الرحمن مع ان عادتهم تقديم الأبلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علّم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خشّعًا ابصارهم يخرجون وقوله نجوتِ وهذا تحملين طليق اي وهذا طليق محمولا لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله رددت بمثلِ السيد نهدٍ مقلّصٍ كميشٍ اذا عطفاه ماءً تحلّبا وقوله اذا المرء عينًا قرّ بالعيش مثريا ولم

ليس بصواب كقولهم عالم نحرير
السنابك هو بكسر النون العالم المتقن من كثر العلم اتقنه سمّي
نقع المهملة جمع سنبك بضمها وهو مقدم طرف الحافر في القاموس والصهب و

نِعْمَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا فسهو لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف واما قوله وَمَا ارْعَوَيْتُ وَرَاسِي شَيْبًا اشتعلا وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وَدَاعِي المنونِ ينادي جهارًا فضرورة الثامن ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالُكَ ذهبًا وتنحتون الجبال بيوتًا وتقع التمييز مشتقا نحو لله دَرُّه فارسًا وقولك كرم زيدٌ ضيفًا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والأحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المالُ مبذولًا بلا سرفٍ فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو وَلَّى مُدْبِرًا فتبسّم ضاحكًا ولا تعثوا في الأرض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما انّ عِدَّةَ الشهورِ عِندَ اللهِ اثنا عشر شهرًا فشهرًا مؤكد لما فهم من عِدّة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبيّن واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلًا زيد فمردودة واما قوله تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ ابيكَ فينا فنِعْمَ الزّادُ زادُ ابيكَ زادًا فالصحيح ان زادًا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاةً هندُ لو بذلت رَدَّ التحيةِ نطقًا او بايماء ففتاة حال مؤكدة

اقسام الحال تنقسم باعتبارات

الأولى انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلث مسائل الأولى الجامدة غير المأولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدًا بيدٍ فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم تأوّل في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مأولة بالمشتق وليس كذلك الثانية المؤكدة نحو ولّى مدبرًا قالوا ومنه وهو الحق مصدقًا لأن الحق لا يكون الا مصدقًا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا ونحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها الحال الطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لأن الكتاب قديم وتقع

الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا عربت حالا او قول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها الثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهي الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا الثالث انقسامها بحسب الزمان الى ثلثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا الرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال او النعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر وبحرها اي بحر الارض

اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم انها اذا دخل عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان يبعثون او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك فهي مبتداء او اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتداء على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتداء نحو من قام ونحو من

جم

في مسوغات الابتدا بالنكرة

يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان
واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي آيات الله تنكرون واياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا
هادي وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقها نحو من رايت اخاه فهي مبتدأ
او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور **تنبيه** واذا وقع اسم الشرط مبتدأ
فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن
فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفايدة به تمت ولالتزام
عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتيني فله درهم او مجموعهما
لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه والصحيح الاول وانما توقفت
الفايدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية **مسوغات الابتداء
بالنكرة** لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة وراى المتاخرون انه
ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر ما لا يصح او معدد لامور
متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا او تقديرا
او معنى فالاول نحو واجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جائني
ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتداء في الحقيقة المحذوف
وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف
والصواب ما بينت لك وليست كل صفة تحصل الفايدة فلو قلت رجل من الناس جائني
لم يجز والثاني نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه وقولهم شر اهر ذا ناب وقيل لحاك
ذا المجاز اذ المعنى شر اي شر وقدر لا يغالب والثالث نحو رجيل جائني لانه في معنى رجل صغير
وقولهم ما احسن زيدا لانه في معنى شيء عظيم حسن زيدا وليس في هذين صفة مقدرة فيكونا
من القسم الثاني والثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه او نصبا
نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جائني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف او جرا
نحو غلام امراة جائني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما
مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما
عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف
عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف

ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك
وليس من امثلة المسئلة ما انشده عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من
هذا امرء سمعا انحتمال ان الواو للحال وسياتي ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة
مقدرة يقتضيها المقام اى وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر
هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على
النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص
بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخير
الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة
ويكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف
في البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف
المفردات قلنا يلزم العطف على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول
للاستقرار فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين
الظرفين قلت الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند سيبويه واختاره ابن
مالك فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين والرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا
قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر
فيهن الاختصاص فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في
دار ما فلا فايدة في الاخبار بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار واقول انما وجب
التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة
فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط
واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وءاله مع الله وفي شرح
منظومة ابن الحاجب لان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل
في الدار ام امراة كما مثل في الكافية وليس كما قال والسادس ان تكون مرادا بها صاحب الحقيقة
من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة والسابع ان يكون في معنى الفعل
وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على ال ياسين و
ضبطوه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا ففي نحو ما قائم

242

ما يقتضي ان يشكوها ثم تشكو هي مع ظلمها كما ان القوس تظلم الرمايا
بقتلها اياها من قولك اصبت الصيد اذا رميته فقتلته وانت تراه
وهي مع ظلمها تئن كما يفعله الشاكي المظلوم دماميني

قوله نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل هذا نشر
على ترتيب اللف المتقدم فقوله لدينا مزيد مثال للخبر الذي هو
ظرف وقوله ولكل اجل مثال لما هو مجرور والمراد لما هو
جار ومجرور وكثيرا ما يتوسعون في هذا الاطلاق
وقوله قصدك غلامه مثال للخبر الذي
هو جملة دماميني قوله في
شرح منظومة ابن الحاجب الخ اقول صرح بذلك ايضا في امالي الكافية وذكر
الرضي بان لو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم
بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار

قوله والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام
او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والة مع الله في الشرح واما ان النكرة
في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فمنظور فيه لانها في
سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام بحقيقي عليها
بالذي يوجب كونها عامة فان قلت عد هذا المعنى في
مخصصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها
مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف
يصح ان يقال حصل بالتعميم
تخصيص حتى ساغ
الابتداء قلت
انه يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمصنف
لم يقله وانما هو في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص
النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه مانع
المعرفة من حيث انه يصلح لمتعدد على البدل فساغ الابتداء به انتهى اقول
ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه لانه

الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان
فليس يجيء لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل انما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد او لفوات شرط
الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا اظهر لوجهين احدهما انه لا
يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم ابواه كون قائم مبتداء وان وجد الاعتماد على المخبر عنه
والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب
لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابواه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو
اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال والثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر
للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا
الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فايدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه والتاسع ان تقع بعد
اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان
يفاجئك عند خروجك اسد او رجل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد
اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك
قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط
النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح
الجمل تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط ان يقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى
وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال
محذوف اي حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء ومثل ابن مالك بقوله تعالى و
طائفة قد اهمتهم وبقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه
ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الاية اي وطائفة
من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم ومما ذكروا من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما
في الدار رجل او للتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقوله فاقبلت زحفا
على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وشهر
اشتوى او بعد فاء الجزاء نحو ان مضى عير فعير في الرباط وفيهن نظر اما الاولى فلان الابتداء
فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء انما واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويسمى بدل التفصيل ولاحتمال شهر الاول

الباب الرابع

للخبرية والتقدير اشهر الارض الممطورة شهر ذو ثرى اى ذو تراب ندٍ وشهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نبيت واجىء للوصفية والخبر محذوف اى فمن اثوابي ثوب نسيته ومنها ثوبٌ اجرّه ويحتمل انهما خبران وثَمّ صفتان مقدرتان اى فثوبٌ لى نسيته وثوبٌ لى اجرّه وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بها كما قال لعوبٌ تنسينى اذا قمتُ سربالى وانما جر الاخر ليعفى الاثر على القافة ولهذا زحف على ركبتيه واما الثالثة فلان المعنى فعبر اخر ثم حذفت الصفة ورايت فى كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه قال يونس قال رؤبة المطر شهر ثرى الى اخره وهذا دليل على انه خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدا ليصح الخبر عنه بالزمان

اقسام العطف وهى ثلاثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز فى نحو ما جاءنى من امراة ولا زيدٍ الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتداء والثانى العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وما جاءنى من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بان يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل واجاز الفارسى فى قوله تعالى واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة ان يكون يوم القيمة عطفا على محل هذه الثانى ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله منضج صفيف شواء او قدير معجل وقد مر جوابه والثالث وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتداء واجازه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر

ويوم منصوب على الظرفية فلو عطف يوم عليها لجر قلت هو مندفع بان العطف هنا على المحل لا على اللفظ فوجود فى اولا غير ضار كما مر فى كلام الفارسى قال هذا الفاضل ويحتمل ان يريد انه لا يجوز مطلقا وانها لم يجزه اما باعتبار ان الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان مرتبطا بهما بدون الواو فلا يجوز جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك واما باعتبار ان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا فى هذا المعنى لم يجز عطف احدهما على الاخر واما باعتبار ان الاستعمال وارد على عطف الزمان على الزمان والمكان على المكان ولم يرد عطف الزمان على المكان الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا فى الدار يوم الجمعة صح كلامك ولو قلت ضربت زيدا فى الدار ويوم الجمعة خرجت عن قانون كلام العرب وهذا القدر كاف فى الغرض فلنقتصر عليه دمامينى

ولجازها

واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولانّ انّ لم تعمل عندهم فى الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجى الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا تتنافى اللفظ ولم يشترط الكسائى كما انه ليس بشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى انّ الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الاية وقولهم انّك وزيدٌ ذاهبان واجيب عن الاية بامرين احدهما انّ خبر انّ محذوف اى ماجورون او امنون او فرحون والصابئون مبتداء وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلىّ هل طبّ فانّى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثانى وانما الكثير العكس والثانى انّ الخبر المذكور لانّ وخبر الصابئون محذوف اى كذلك ويشهد له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فانّى وقيّار بها لغريب اذ لا تدخل اللام فى خبر المبتداء حتى يقدّم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر انّ والثانى انه تابع لمبتداء محذوف اى انّك انت وزيد ذاهبان وعليهما خرّج قولهم انّهم اجمعون ذاهبون **المسئلة الثالثة** هذا ضارب زيد وعمروا بالنصب **المسئلة الرابعة** اعجبنى ضرب زيد عمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لانّ الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس وقول الشاعر فلم تجد من تهيد مجد وسودد او اجيب بانّ ذلك على اضمار عامل يدلّ عليه المذكور اى وجعل الشمس ومهدت سوددا او يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير فى الاية انّ الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى المجرد من ال لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الاية وجوّز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك انّ الجعل مراد به فعل مستمر فى الازمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضى فى انّ اضافته محضة واما قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فيجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف اى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لانّ الليان فعل لغير المتكلم فالمراد فان حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل ومن الغريب قول ابى حيان انّ من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة

الباب الرابع

شرط الهائم انه اسقط الشرط الاول الذى ذكرناه الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما
ولا قاعد على توهم دخول الباء فى الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه
كثرة دخوله هناك ولهذا احسن قول زهير بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا
اذا كان جائيا وقول الاخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول الباء على
خبر كان بخلاف خبرى ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات
البين وكما وقع هذا العطف فى المجرور وقع فى اخيه المجزوم ووقع فى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما
وفعلا وفى المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة غير ابى عمرو ولولا اخرتنى
الى اجل قريب فاصدق واكن فان معنى لولا اخرتنى فاصدق ومعنى ان اخرتنى اصدق واحد وقال
الفارسى والسيرافى هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع فى قراءة الاخوين من يضلل الله فلا هادى
له ويذرهم بالجزم ويردهما انهما يسلمان ان الجزم فى نحو ايتنى اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء
هنا وما بعدها فى موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة فان والفعل فى تاويل مصدر
معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم وليس بين المفردين
المتعاطفين شرط مقدر ويأتى القولان فى قول الهذلى فابلونى بليتكم لعلى اصالحكم واستدرج
نويا اى نواى وكذلك اختلف فى نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب انه على التوهم
وانه مذهب سيبويه لقوله غير زيد فى موضع الا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم فلسنا بالجبال
ولا الحديدا وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده هذا البيت هنا انه يراه عطفا على
المحل ولو اراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به رجع القول الى المجزوم وقال به الفارسى فى قراءة قنبل انه من
يتقى ويصبر فان الله باثبات ياء يتقى وجزم يصبر فزعم ان من موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقى
وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء فى الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل
وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا وقيل بل سكن لتوالى
الحركات فى كلمتين كما فى يامركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت
للجازم او هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا
من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان
معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط
ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك

قوله وقال السيرافى والفارسى هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع فى قراءة الاخوين وهما حمزة والكسائى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم ويذر عطفا على محل فلا هادى له وفيه نظر فان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس فى محل جزم بخلاف فلا هادى له لوجود الشرط فيه

انه اراد بالغلط الخطاء فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان تثبت شيئا نادرا لامكان ان يقال في كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى وقيل هو على اضمار ووهبنا اى ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرناه لان البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب عطفا على محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وفعل بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان انه عطف على معنى انا زينا السماء وهو انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما و يحتمل ان يكون مفعولا لاجله ومفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف اى وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب وحفظناها حفظا واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد للبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في الترجي حملا له على التمني واما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها وقيل في قوله تعالى او كالذي مر على قرية انه عطف على معنى ارايت كالذي حاج ابراهيم او كالذي مر ويجوز ان يكون على اضمار فعل اى او ارايت مثل الذي فحذف لدلالة الم تر الى الذي حاج ابراهيم عليه لان كليهما تعجيب وهذا التاويل هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة اى الم تر الى الذي حاج او الذي مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي اى الم تنظر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر ومنه من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لالزمنك او تقضيني حقي اذ النصب عندهم باضماران وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اى ليكونن لزوم مني او قضاء منك لحقي ومنه تقاتلونهم او يسلموا في قراءة ابي بحذف النون واما قراءة الجمهور بالنون

الباب الرابع

فبالعطف على يفاتلونهم او على القطع بتقدير اوهم يسلمون ومثله ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفى الاتيان فينتفى الحديث اى ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفى الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا اى بل غير محدث وعلى الاول جاء قوله سبحانه لا يقضى عليهم فيموتوا اى فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثانى اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تاتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفى او على القطع فيكون موجبا وذلك واضح فى نحو ما تاتينا فتجهل امرنا ولم تقرء فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف لجزم تنسى وفى قوله غير انا لم تاتنا بيقين فنرجى ونكثر التاميلا اذ المعنى انه لم يات باليقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين عما اتى به ولو جزمه او نصبه لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته واما اجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكل لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تاتينا فى المستقبل فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك وللاستيناف وجه اخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو احد وجهى النصب وهو قليل وعليه قوله فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع اى لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرء عيسى بن عمر فيموتون عطفا على يقضى اجاز ابن خروف فيه الاستيناف على معنى السببية كما قدمنا فى البيت وقرء السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى لان المراد بلا يؤذن لهم نفى الاذن فى الاعتذار وقد نهوا عنه فى قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتانى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فنحبك بالرفع لصحة الاستيناف بحمل ثبوت الاعتذار مع مجى لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تاتينا فتجهل امرنا ويرده ان الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار فى وقت عن نفى الاذن فيه فى وقت اخر وقد صح الاستيناف بوجه اخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من ان المستانف

جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا يعطونا ٨ ٤ ٢
على القصد الاول جاز المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بكونه
به الجاهل كالنا كما قال غير انا لم تاتنا بيقين فنرجى وذكر الناميلا اى
فنحن نرجى ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء السببية
والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب
سواء وانما لم يصرف للنصب
لعدم اللبس انتهى
كلامه دمامينى

قوله وقرء السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا
مثله فى فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل هذا كلام ابن عطية
...
قوله فلا يتانى العذر منهم بعد ذلك يعنى بعد نفى الاذن لهم فى الاعتذار وبين ثبوت
الاعتذار

اواسم مكان لذلك او اسم مفعول من قولك عولت على فلان اى اعتمدت عليه الآن صلته حذفت كما في المشترك نحوه تقول ان تخضى

قوله واستدل الصفار بهذا البيت قوله الاشارة بهذا الى الذى مطلعه تناغى قوله مجرور بالعطف على هذا اليكون الصفار شاركه من استدل بالذى مطلعه تناغى وانفرد بالاستدلال بالذى مطلعه وقائلة

قديكون منفيا على معنى السببية وقد صرح به هنا الأعلم وانه في المعنى مثل لايقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان الأذن في الاعتذار قد يحصل الاتيان ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضا عليهم فانه يتسبب عنه الموت جزما ورده عليه ابن الضايع بان النصب على معنى السببية في ما تاتينا فتحدثنا جايز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذى اقول ان مجى الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه **تنبيه** لاتاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع اى لايكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهى عن الاول واباحة للثانى وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف فلم يتوجه اليه النفى وقال بدر الدين ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لاتاكل السمك وانت تشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من اوجه الاعراب بمعنى

عطف الخبر على الانشاء وبالعكس

منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله وان شفائى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغى غزالا عند باب ابن عامر وكحل ماقيك الحسان باثمد واستدل الصفار بهذا البيت وبقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان واقول اما آية البقرة فقال الزمخشرى ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على فاتقوا انتهى من كلامه في الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك واما الجواب الثانى ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب بانه قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى

هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانهم لاحظ لهم في الجنة وقال في اثير الصنف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى امنوا ولا يقدح في ذلك ان المخاطب بتؤمنون المؤمنون وببشر النبي ولا يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب للاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا او بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذي يحصل من المفسرة تقول هل ادلك على سبب نجاتك امن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وح فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فابشر كما قال الزمخشري في واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة لارجمنك على التهديد واما وهل عند رسم دارس فهل فيه نافية مثلها في فهل يهلك الا القوم الظالمون واما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان او الفاء في البيت لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذ قد استدل بذلك فهلا استدل بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ونحوه في التنزيل كثير واما وكحل ما فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل كذا وكحل كما قيل في واهجرني مليا واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرو ارجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتداء ويلزمه ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال

الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد بكسر القاف المثلثة بمعنى ناعس من نقدت السن بالكسر اذا كانت وتكسرت ومعنى البيت ان هذه المرأة عوضها الله غلاما تزوجه بعد ما وصلت في الكبر الى انه

الثاني

وفي العطف على معمولي عاملين

السابعة الآن قال المقدر الواو للاستيناف والثالث لابي على انه يجوز في الواو فقط نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة واضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستيناف لان اصل الواوان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي ان تكون للحال فتكون الجملة الحالية مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله او فسقا اهل لغير الله به والمعنى لا تأكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه وكلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو ابطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا

العطف على معمولي عاملين

وقولهم على عاملين فيه تجوز اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر ... مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو والحجرة نقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرءهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء

فيكون الواو قائمة مقام العاطفة وهي عاطفة واحد فيكون التقدير هنا وعاطفة الليل وقت غشيها فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد دمامينى

وفى واما النصب فعلى نيابتهما مناب انّ وفى واجيب بثلثة اوجه احدها انّ فى مقدرة فالعمل لها ويؤيّده انّ فى حرف عبد الله التصريح بفى وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء اوانّ الثانى انّ انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتداء اى هى آيات وعليهما فليست فى مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار انّ وفى ذكره الشاطبى وغيره واضمار انّ بعيد ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله هَوِّنْ عَلَيْكَ فَاِنَّ الاُمُوْرَ بكفِّ الاِلٰهِ مَقَادِيْرُهَا فَلَيْسَ بِاٰتِيْكَ مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَامُوْرُهَا لانّ قاصرًا عطف على مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولى عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير ح فليس منهيها بقاصر عنك مامورها وقد اجيب بالثانى وانه لما كان الضمير فى مامورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات لدخولها فى الامور واعلم انّ الزمخشرى ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له ان سئل فى قوله تعالى وَالشَّمْسِ وَضُحٰهَا وَالْقَمَرِ اِذَا تَلٰهَا الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواوات عاطفة وقعت فى العطف على عاملين يعنى انّ اذا عطف على اذا المنصوبة باقسم والمخفوضات على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعنى انهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم اجاب بانّ فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كانها هى الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولى عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط معنوى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى فَلَا اُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ اِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ اِذَا تَنَفَّسَ فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ فى الاية واخذ ابن الخباز جواب الزمخشرى فجعله قولا مستقلا فقال فى كتاب النهاية وقيل اذا كان احد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف فى نحو وَاللَّيْلِ اِذَا يَغْشٰى وَالنَّهَارِ اِذَا تَجَلّٰى وما اظنه وقف فى ذلك على غير الزمخشرى فينبغى له ان يقيد الحذف بالوجوب

المواضع التى يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة

وهى سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذى يراد به المدح

في المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة

والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفي يسميه ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز في الجملة المفسرة ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدا وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زايدة والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا وروي بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او المفعول وفيه فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا

الباب الرابع

يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه والخامس
انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث واذا تقرر هذا علم انه
لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يريكم ان اسم ان ضمير الشان
والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف
عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير الشان والاولى ان يعاد على
غيره اذا امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك
وفي كتبت اليه ان لا تفعل انه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك الخامس
المجرور برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا قال
ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه
امراة لا ربها ويقال نعم امراة هند واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية
والجمع وليس بمسموع وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك
انه قال في فسواهن سبع سموات الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم
ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماءة والوجه العربي هو الاول
انتهى والاول على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه برب ياباه السادس ان يكون
مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال
ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك واحتجوا على ذلك بقولهم اللهم صل عليه
الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة يابون نعت الضمير وقوله فلا تلمه ان ينام
البائسا قال سيبويه هو باضمار اذم وقولهم قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك
وقيل على التقديم والتاخير وقيل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو
المختار السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا
اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه
ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد والجمهور يوجبون في ذلك
في النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار
لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والوا

بنهما تقدیم الخبر والمفعول ولاخلاف فی جواز نحو ضرب غلامه زید وقال الزمخشری فی ولا تحسبن الذین یفرحون بما اتوا الاية فی قراءة ابی عمرو فلا تحسبنهم بالغيبة وضم الحاء ان الفعل مسند للذین یفرحون بما اتوا واقعا علی ضمیرهم محذوفا والاصل لا یحسبنهم الذین یفرحون بمفازة ای لا یحسبن انفسهم الذین یفرحون فائزین فلا یحسبنهم توكید وكذا قال فی قراءة هشام ولا یحسبن الذین قتلوا فی سبیل الله امواتا بالغيبة ان التقدیر ولا یحسبنهم والذین فاعل ورده ابو حیان باستلزامه عود الضمیر علی المؤخر وهذا غریب جدا فان هذا المؤخر مقدم الرتبة ووقع له نظیر هذا فی قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقدیم الحال هنا علی عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فیه تقدیم الضمیر علی مفسره ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زید ووقع لابن مالك فی هذا المثال من وجه غیر هذا وهو انه منع من التقدیم لكون العامل صفة ولا خلاف فی جواز تقدیم معمول الصفة علیها بدون الموصوف ومن الغریب ان اباحیان صاحب هذه المقالة وقع له ان منع عود الضمیر علی ما تقدم لفظا واجاز عوده الی ما تاخر لفظا ورتبة اما الاول فانه منع فی قوله تعالی وما عملت من سوء تود كون ما شرطیة لان تود حینئذ یكون دلیل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فیكون فی نیة التقدیم فیكون ح الضمیر فی بینه عائدا علی ما تاخر لفظا ورتبة وهذا عجیب فان الضمیر الان عائد علی ما تقدم لفظا ولو قدم تود لغیر التركیب ویلزمه ان یمنع ضرب زیدا غلامه لان زیدا فی نیة التاخیر وقد استشعر وروده ذلك وفرق بینهما بما لا معول علیه واما الثانی فانه قال فی قوله تعالی ثم بدا لهم من بعد ما راوا الایات لیسجننه ان فاعل بدا عائد علی السجن المفهوم من لیسجننه

شرح حال الضمیر المسمی فصلا وعمادا والكلام فیه فی اربع مسائل الاولی فی شروطه وهی ستة وذلك انه یشترط فیما قبله امران احدهما كونه مبتدا فی الحال او فی الاصل نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقیب علیهم تجدوه عند الله هو خیرا ان ترن انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بین الحال وصاحبها كجاء زید هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء بناتی هن اطهر لكم فیمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرء بذلك وقد خرجت علی ان هؤلاء بناتی جملة وهن اما توكید لضمیر مستتر فی الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعلیهما فاطهر حال وفیهما نظر اما الاول فلان بناتی جامد غیر مأول بمشتق فلا یتحمل ضمیرا عند البصریین واما الثانی فلان الحال لا یتقدم

الباب الرابع

على عاملها الظرف عند اكثرهم والثانى كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه ان تكون أمة هي أربى من أمة فقدروا اربى منصوبا ويشترط فيما بعده امران كونه خبر المبتدأ فى الحال او الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة فى انه لا يقبل ال كما تقدم فى خيرا واقل وشرطه الذى كالمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف فى ذلك الجرجانى فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدأ وتبع الجرجانى ابو البقاء فاجاز الفصل فى ومكر اولئك هو يبور وابن الخباز فقال فى شرح الايضاح لا فرق بين كونه اى كون الاسم امتناع العارض كافعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد او لذلك كالفعل المضارع وهو قول السهيلى قال فى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق الزوجين انما اتى بضمير الفصل فى الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله تعالى كقول نمرود انا احيى واميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجانى بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذى انزل اليك من ربك هو الحق ويهدى فعطف يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى ويشترط له فى نفسه امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثانى ان يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير بن الخطفى وكائن بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا وكان قياسه يرانى انا مثل الى ترن انا اقل فقيل ليس فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه فى المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اى يرى مصابى والمصاب مصدر كقولهم جبر الله مصابك اى مصيبتك اى يرى مصابى هو المصاب العظيم ومثله فى حذف الصفة الان جئت بالحق اى الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اى نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية واجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة اى واحد والا لم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وان هو توكيد له او لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يرانى مصابا اذا اصابتنى مصيبة انتهى وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا الاعتراض ويروى يراه اى يرى نفسه ويراه بالخطاب ولا اشكال ح ولا تقدير والمصاب ح مفعول

في شرح حال الضمير

لامصد ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو اتر قال براه لكان حسنا اى بى الفعل
نفسه مضابا اذا اضبت **المسئلة الثانية** في فايدته وهي ثلثة امور احدها لفظي
وهو الاعلام من اول الامر ان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع
وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفايدة وذكر التابع
اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف
والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد
نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اى يقوى ويؤكد
والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشري
الثلاثة في تفسير واولئك هم المفلحون فقال فايدته الدلالة على ان الوارد خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره **المسئلة الثالثة** في محله زعم
البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول
اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وال الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله
بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب
وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس **المسئلة
الرابعة** فيما يحتمل من الاوجه يحتمل في نحو كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين
الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو وانا لنحن الصافون ونحو ان زيدا
هو الفاضل وان عمرا لهو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاول ولكون
ما قبله ظاهرا في الثاني والثالث ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ووهم
ابو البقاء فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك
لا لنفس شانئك ويحتمل الثلاثة في انت انت الفاضل ونحو انك انت علام الغيوب ومن
اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو كان زيد هو الفاضل البدلية ووهم ابو البقاء فاجاز
في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك
فكنت انت انت الضميران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا
لقلت انت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدأ لان ظهور ما
قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون

أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ إذ قدر في يكون ضمير لكلٍّ فأبواه مبتداء وقوله هما اما مبتداء ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه واما فصل واما بدل من ابواه اذا اجزنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبر ابواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتداء او فصل او بدل وعلى الأول فاللذان بالألف وعلى الآخرين هو بالياء **روابط الجملة بما هي خبر عنه** وهي عشرة احدها الضمير وهو الأصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكلٌّ وعد الله الحسنى ولم يقرء بذلك في سورة النساء بل قرء بنصب كل كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين وهذا مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا اكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدا ضربته واكرم عمرا ولا فرق بينهما وقول ابي النجم كله لم اصنع ولو نصب على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة او على المفعولية كان فاسدا معنى لما بيّنا في فصل كل وضعيفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير ان لا تستعمل الا توكيدا او مبتداء نحو ان الامر كله لله قرء بالنصب والرفع وقراءة جماعة افحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم اي منه وقول امراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم نقل ان ال نائبة عن الضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه لا بد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتداء ومن موصولة او شرطية او قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما على الأول فلأن الجملة خبر واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا انه الخبر او ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث فلانها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما ان تكون اللام للابتداء لا للتوطئة

تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احديها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل

العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في زيد ضربت عمرا واباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل واذا ابدلت اخاه ونحوه من عمرو ولم يجز على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز باتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا او نصبته لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا ولباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا المانعين وزيد قام ذلك لمانع والجمهور عليه في الآية الثالثة ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال الشاعر لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي مأجورون والجملة دليله الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الصبر عنها فلا صبرا كذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء السادس ان تعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه السابع العطف

بالواو واجازة هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى والاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له العاشر كون الجملة نفس المبتداء في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ونحو فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا **تنبيه** الرابط في قوله تعالى وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ اما النون على ان الاصل وازواج الذين واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما اضيف اليها على التدريج وتقديرهما اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربص ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير

الاشياء التي تحتاج الى الربط وهي احد عشر

احدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق اقول الاملان جهنم ان لاملان خبر الحق الاول فيمن قرءه بالرفع وقوله ان التقدير ان املاء مردود لان ان تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود والحق قسمي كما في لعمرك لافعلن الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا نحو حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ او مقدرا اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوبا كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرورا نحو وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ فانه على تقدير فيه اربع مرات وقرء الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال ويوما شهدناه سليما وعامرا اي شهد نا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي اما لي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير

وقال الخفش

المرفوع تنبيه على ان السببي غير المرفوع لا يمنع من التنازع ... زيد اكرم واضرب اخاه انتهى كلامه وقد استشهد على انه منع عين ... في الاية وقوله لانه لم يرفع ضميره ولما التبس بضميره فاجر بمنع الثاني وذلك لان العامل في المثال رفع الضمير العايد الى الاخ المضاف الى ضمير زيد فيكون لما التبس بضميره فيرتبط بالمبتداء ثم ما اجازه في السببي المنصوب يأتي في العلة التي رتب عليها المنع في السببي المرفوع وذلك في نحو ... زيد اضرب اكرم اخاه لانك اذا اعملت الاول تعذر الاضمار في الثاني ولا رابطة لان الفعلين مسندان للمتكلم ...

... ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي ...

... شهدناه سليما وعامرا اول صدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله والطعن بالطاء والعين المهملتين والنهال جمع نهل كجمال جمع جمل والنهل جمع ناهل كطلب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا تجب فعلها وقليل هنا بمعنى النفي اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن ...

فى الاشياء التى تحتاج الى الرابط

وقال الخو لا يكون المحذوف الا فيه قال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندى الاول انتهى فهو مخالف لما نقل غيره وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر فى الاية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا يجزى فابدل يوم الثانى من الاول ثم حذف المضاف ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ او انها ابنية عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا فى مثل هذا الموضع الثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالبا الا الضمير اما مذكور نحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس ونحو ياكل مما تاكلون منه واما مقدر نحو ايهم اشد ونحو وما عملت ايديهم وفيها ما تشتهى الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة اقوى منه فى الصفة ومن الصفة اقوى منه فى الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله فيا رب ليلى انت فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع وهو قليل قالوا وتقديره وانت الذى فى رحمته وقد كان يمكنهم ان يقدروا فى رحمتك كقوله وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى وكانهم كرهوا بناء قليل اذ الغالب انت الذى فعل وقولهم فعلت قليل ولكنه مع هذا مقيس واما انت الذى قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشرى فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القبيل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط واما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال الرابع الواقعة حالا وربطها اما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم ابو الفتح فى الصورة الثانية انه لا بد من تقدير الضمير اى طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشرى فى الثالثة انها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها فى مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله

نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدري الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدًا ضربته او ضربت لخاه او عمرًا اخاه او عمرًا اخاه اذا قدرت الاخ بيانا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتداء وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام تتعلق بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية ان قدرت من زايدة فكم مبتداء او مفعول لاتينا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ما ننسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجح ح الى كم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشرين درهما اعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترطه في غير باب التميز ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اليه اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ان الخلف عن الضمير اي ناره وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسام سائم اي ثويته فيه فالهاء في ثويته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء لان الجملة صفته والهاء رابط للصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده انه يجوز ان تكون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة ح من ضمير الموصوف والاشتراط الرابط في بدل البعض وجب نحو قولك مررت بثلثة زيد وعمرو والقطع بتقديرمنهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير **تنبيه** انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتداء لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه او وجها منه او مقدرا نحو زيد حسن وجها اي منه واختلف في زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل الخلف عن الضمير وقال تعالى

وليت القران وغيره انتهى ولا يخفى ما في جوابه عن السؤال الذي سئله من دفع اعتراض ابو حيان فليتامل

الماء قدرت من زايدة فكم مبتداء او مفعول لاتينا مقدرا بعده في الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف تمييزها للعلم بها اية

مفعول ثان لاتينا زيدت فيه من بناء على انها تزاد بعد الاستفهام

او بغير هو والمعنى كم جماعة اتيناهم فكم مبتداء واتيناهم

اية جزءه او كم مفعول لمحذوف يفسره الفعل

المذكور وذلك المحذوف مقدر بعدها

فى الاشيآء التى يحتاج الى الربط

وَاِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْاَبْوَابُ جنات بدلا وبيان والثانى منعه البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان فى النكرات وقول الزمخشرى انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدنٍ التى وعد الرحمن عبادهُ بالغيب لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا يبين المعرفة بالنكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والتى فى الاية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها اصفة لحسن لانه مذكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابوابُ مفعول لما لم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعليها فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها ونابت ال عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشرى التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فانى اعذبه او مقدرا او منويا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج اى منه او الاصل حجه واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاى رجال بادية ترانا فقال الزمخشرى فى الاية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وان الجواب فى الايتين والبيت محذوف وتقديره فى الاية الاولى يحبه الله وفى الثانية يغلب وفى البيت فلسنا على صفته العاشر العاملان فى باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما فى قام وقعد اخواك او عمل اولهما فى ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتونى افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ونحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد وبهذا يبطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع تزوم حذف مفعول الثانى وترك اعمال الثانى مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع فى شىء لاختلاف مطلوبى العاملين فان كفانى طالب للقليل واطلب طالب للملك محذوفا للتدليل عليه طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفانى وح يلزم كونه مثبتا لانه ح داخل فى حيز الامتناع

يحتاج الى التقدير واحد كان او اكثر يحتاج الى التقديرين واما الكوفيون فالرابط عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكانه قال مفتحة لهم ابوابها واما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى انه بدل وهو فعل الله والزجاج فهو وهم وانما هو بدل بعض من قوله عن الابواب فقد يقع لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات واشتبه ما قدره من قوله مفتحة هى الابواب بقولهم ضرب زيد

الباب الرابع

المفهوم من لو واذا امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله لو انما اسعى لادنى معيشة وانما لم يجز ان يقدر مستانفا لفساد المعنى لارتباط بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير الواو للحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجهه بقول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول عامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيد حتى ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان مفعول اطلب الملك محذوف كما قدمناه وان فاعل تبين ضمير مستتر اما للمصدر اي فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه او للشيء دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر او ما اشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فاتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة

الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاءني زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الهروي في الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرنا في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب انه حال وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب انها بدل وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز لكل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فهذا احسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم

في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة

الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما تؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون

الامور التي تكتسبها الاسم بالاضافة

وهي احد عشر احدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا اردت الحال او الاستقبال فان الاصل فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول ابي كبير فاتت به حوش الفؤاد مبطنا ولا ينتصب المعرفة على الحال وقول جرير يا رب غابطنا لو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن حاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبده امس اي مالك الامور يوم الدين على حد ونادى اصحاب النار ولهذا قرء ابو حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرء بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقة بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقة اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا ولبس الامر كذلك الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير

الباب الرابع

المؤنث كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا قيل و يحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا المضمر السادس تانيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وقرئ تلتقطه بعض السيارة ويحتمل ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اى من الشفا ويحتمل ان يكون الضمير للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقال وما حب الديار شغفن قلبي وانشد سيبويه وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري في قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهده كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط وشواهد المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقول المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم تسؤني ثلاثة بصدود واي في البيت استفهامية يراد بها النفي لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استونفت ولم ترتبط بالاولى فسد المعنى لانا نقول الارتباط حاصل بتقديرها صفة لوصال والرابط محذوف اى لم ترعني بعده ثم حذف فاد فعه او على التدريج او حالا من تاء المخاطب والرابط فاعلها وهي حال مقدرة او معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها اى ما سررتني غير مقدر انك تروعني من دونه ثلاثة بالرفع فالجملة ممتنعة لعدم الرابط الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اى

منقلب

قوله وتشرق بالقول الذي قد اذعته اه اقول هذا البيت للاعشى وقبله ولو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنكم غير مفحم

منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال
ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها اي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما
في الابيات الا انها هنا مفعول به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر الثانية
واجبة الرفع بالابتداء مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولتعلمن اينا اشد عذابا التاسع وجوب
التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك
والمفعول في نحو غلام ايهم اكرمت ومن ومجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع
في نحو علمت ابو من زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء عليك بارباب الصدور فمن غدا
مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك ان ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع ابو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ
القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا صفة لكبير فكان
حقه الرفع خفض لمجاورته المخفوض العاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه و
البناء الحادي عشر البناء وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون
وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قاله
الاخفش وخولف فاجيب عن الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول كما في قوله
وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال
ولا بد عندكم من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكوره وتكون حالا من الضمير لتفيد بها فيفيد
ما لم يفده الفعل وعن الثاني بانه على حذف الموصوف اي ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن
ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا فانه لا
يؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل لقد وقع التقطع بينكم
او الى الوصل اي لقد تقطع الوصل الان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم
التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد الثاني قوله آتهم بامر الحزم لو
استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان بفتح بين مع اضافته الى معرب ومنها قوله تعالى انه لحق
مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح
وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات
بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وزعم ان

الباب الرابع

حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاق فقصر كما قيل بَرٌّ وَبَارٌّ ثم فيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه في وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر واما بيت الفرزدق فعنه اجوبة مشهورة ومنها قوله لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ فغير فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحا ولا يأتي فيه بحث ابن مالك لان قولهم غيران واغيار ليس بعربي ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ومن عذاب يومئذ يقرآن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألمّا أصحُ والشيبُ وازعُ او بناء عارضا كقوله لأجتذبنْ منهنّ قلبي تحلّما على حينَ يستصبينَ كلَّ حليمِ روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هٰذا يومَ ينفعُ الصادقينَ بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يومَ لا تملكُ نفسٌ وقال اذا قلتُ هذا حينَ اسلو يهيجني نسيمُ الصبا من حيثُ يطّلعُ الفجرُ وقال الم تعلمي يا عمرك الله انني كريمٌ على حينِ الكرامُ قليلُ وانّي لا اخزى اذا قيل مُملِقٌ سخيٌّ واخزى ان يقالَ بخيلُ روي بالفتح وروي ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيتَ اللعنَ انّكَ لُمتَني وتلكَ التي تستكُّ منها المسامعُ مقالةَ ان قد قلتَ سوف اناله وذلك من تلقاءِ مثلكَ رائعُ فقال ولا تصحبِ الاردى فتردى مع الردي فجعل له الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب بريدا انه لما اضيف الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحله الرفع بدلا من انك لمتني وقد روي بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلام زيد ونحوه هذا مما لا قائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدرية وفي البيت اشكال اورده السائل عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة الى ان قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني او خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين

صريح اذ ذكر محل هبت الصبا اذا قيل فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فنظر المقصود ولله الحمد بلا ناهي ٢٦٨

لانه فاعد وافز بفتح الهمزة والزاي مضارع فزى بكسر الزاي اي ذل وهان ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع افزاه الله والملق الفقير سيتي

لانه يجب الظاهر من اضافة الشيء الى نفسه هي غير جائزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو كل الدراهم وجزئه نفسه وهو انه ليس من اضافة الشيء الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص سيتي

التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطروا الى حذف التنوين وبقي ملامة وهو مصدر للمبني المذكورة او لاخرى محذوفة **الامور التي لا يكون لفعل معها الا قاصرا** وهي عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يجاوزه ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد والخامس كونه على افعلل كاقشعر واشمأز والسادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والسابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والتاسع كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله قد جعل النعاس يغرنديني ادفعه عني ويسرنديني ولا ثالث لهما ويغرنديني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني ومعناه يسرنديني العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغاث بارضنا تستنسر الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر الثاني عشر كونه مطاوعا المتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم والحاصل ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير الثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن الرابع عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا عوابه واصلح

سورة الكهف

سورة النور

الباب الرابع

لي في ذريتي لا يسمعون الى الملاء الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى ولا تنب ويجرحون وتحدثوا وبارك ولا يصغون واستجاب

ونعت او يفسد والستة الباقية ان يدل على سجية ككلؤم وجبن وشجع او على عرض كفرح وبطن واشر وحزن وكسل او على نظافة كطهر ووضؤ او دنس كنجس ورجس واجنب او على لون كاحمر وخضر وادم واحمار واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل

تنبيه في فصيح ثعلب في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده يتعاهد لانه لا يكون عند اصحابنا الا من اثنين ولا يكون متعديا ورده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا واجاز الخليل يتعاهد وهو قليل وسئل الحكم بن قنبر ابا زيد عنهما فمنعها وسئل يونس فاجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا ابا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذويب بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جريء سلفع ان من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بانه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص الرد برواية الجر ولا معنى لذلك

الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة احدها همزة افعل نحو اذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى الاثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل متعديا الى اثنين بالهمزة الى التعدي الى ثلثة الا في رأى وعلم وزعم الاخفش في اخواتها الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته والثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم والرابع صوغه على استفعل للطلب والنسبة الى الشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد

المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طلبت خروجه
والمثالان الاخران للنسبة لان معناهما نسبة الحسن الى زيد
والقبح الى الظلم سمي

ومعناه يطهرون لا غيره والمقتدر هنا القدر ولوا ما مصدرية في محل جر
على البدل من الضمير المجرور بعلى وانا استثنائية وجوابها محذوف
اي لو يسترون قتلي لسترهم سمي

خلاف ما في القران الان تجد بعد احياها غير منفية بها اذ يزعم
الا ان الله يحييهم في القبور ويستمر بهم تلك الحياة فلا يموتون
بعدها ويعدهم في المستثنين من الصعقة في قوله
الا من شاء الله سمي

في الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب
لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن
عصفور واما قول الاكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود والخامس تضعيف العين تقول
فرح زيد فرحته ومنه قد افلح من زكيها هو الذي يسيركم وزعم ابو على ان التضعيف في هذا
الباب غير مقيس وقيل هو قياسي الا للتعدية كقولهم سرت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها وينظر الى ان
سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد
اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا
لما بين يديه وانزل التورية والانجيل من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري ان بين التعدتين
فرقا فقال لما نزل القران منجما والكتابان جملة جيء بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال
هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما
لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة
القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران واما قول القفال ان المعنى الذي انزل
في وجوب صومه او الذي انزل في شانه فتكلف لا داعي اليه وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا الى رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم نجوما في ثلث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري قوله تعالى
وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين
يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي
لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز
في علم المتعدية لاثنين ان تنقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه
انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد السادس التضمين فلذلك عدي
رحب وطلع الى مفعول واحد لما تضمنا وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما
معنى خاف وامتهن او اهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل
الى اكثر من درجة ولذلك عدي الوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان
قاصرا وذلك في قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى
لا يالونكم خبالا وعدي اخبر وخبر وحدث وانبا ونبا الى ثلثة لما ضمنت معنى اعلم وارى

بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى اخر بالجار نحو أَنْبِئْهُمْ بأسمائهم فلما انبأهم باسما
نبؤني بعلم التابع اسقاط الجار توسعا نحو وَلا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا اى على سر اى نكاح اعجلتم أمر
ربكم اى عن امره وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه
مختص بالمكان الذى يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريقَ الثعلبُ اى فى الطريق وقول
ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم
لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع أنّ
وأنْ واهمل النحويون هنا ذكر كى مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمني ان تكون مصدرية واللام
مقدرة والمعنى لأن تكرمني واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع
كى الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَ
عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ اى بان لهم وبانه وَتَرْغَبُونَ
أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ اى فى ان او عن ان على خلاف فى ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله ويرغب ان
يبنى المعالى خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد فان قدر فى اولا وعن
ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا فى او عن للتناقض ومحل أنّ وأنْ وصلتهما
بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف
منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا
قويا وله نظائر قولهم لاه ابوك واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان
سيبويه يرى انه نصب فسهو ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ
اللَّهِ أَحَدًا وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ اصلهما لا تدعوا مع الله احدا
لان المساجد لله فاعبدون لان هذه امتكم ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان
وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلا دَيْنٍ بِهَا
أَنَا طَالِبُهُ رواه بخفض دين عطفا على ان تكون اذا اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على
توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم
ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وهنا معدثا من ذكره الكوفيون وهو تحويل
حركة العين يقال كسى زيد بوزن فرح فيكون قاصرا وقال وان تعرَّين ان كسى الجوارى فتنبوا
العين عن كرم عجاف فاذا فتحت السين كان بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله واركب

مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع فى
شرط ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل
ولا تكرم عمرا فانه جاهل كانه قيل لم اكرمه او لم لا اكرمه فقيل
انه فاضل او انه جاهل فاغتفر دخول اللبس بين الفتح
والكسر لكونه لا يوقع فى شرط خلاف الغرض
المطلوب ولا يلزم من ذلك
اغتفاره حيث يكون
موقعا فى خلاف
الغرض
دم

قوله يقال كسى زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال وان يعرين ان

بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة فى الخير واستمرار
الرغبة فى الشر لانه متى استمرت الرغبة فى الخير لزم انتفاء الرغبة

قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان
وصلتها على المص ذلك فى النوع الثانى عشر من الجهة
السادسة من الباب الخامس لا لالتباس بان التى
فى معنى لعل سهو

وعن الشر معا لا يتصور اذ الرغبة عن الخير رغبة فى الشر والرغبة
عن الشر رغبة فى الخير فثبت التناقض على تقديرهما فى وعن فى الموضعين
كما ذكره المص دماميني

فى الروع خيفانة كسا وجهها سعف منتشرا وبمعنى اعطى كسوة وهو الغالب فتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها و شتر الله عينه بفتحها متعد متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول

الباب الخامس من الكتاب فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على

المعرب من جهتها وهى عشرة الجهة الاولى ان يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك واول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا او مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه ولقد حكى ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل لعمر بعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد فى البيت فلم يجداه فظهر لى حسن لغز كنا فى نعم الجوابية وهى نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اى هذه نعم وهو محل الشاهد وسألنى ابو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير تقى نقى لم يكثر غنيمة بنهكة ذى قربى ولا بحقلد فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو السيئ الخلق فقلت هو معطوف على شئ متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقال الشلوبين حكى الى ان نحويا من كبار طلبة الجزولى سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة فقال اخبرونى ما الكلالة فقالوا الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل فقال فهى اذن تمييز وتوجيه قوله ان يكون الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جئ بكلالة تمييزا ولقد اصاب هذا النحوى فى سؤاله واخطأ فى جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضرب اخوك رجلا واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر فى جملة اخرى غير التى حذف فيها وكاعراب هذا المعرب كلالة تمييزا قول بعضهم فى هذا البيت يبسط للاضياف وجها رحيبا تبسط ذراعيه لعظم كلبا ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جئ بالمصدر واسند للمفعول فرفع ثم اضيف اليه ثم جئ بالفاعل تمييزا والصواب فى الآيتين ان كلالة بتقدير مضاف اى ذا كلالة وهو اما

حال من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبرا وتامة فيورث صفة واما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلالة بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة وهى مفعول لاجله واما البيت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعاه كلبا ثم جئ بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وها انا مورد بعون الله امثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيه الوهم بهذا السبب وسترى ذلك معينا فاحدها قوله تعالى اَصَلوٰتُكَ تَامُرُكَ اَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ اٰبَاؤُنَا اَوْ اَنْ نَفْعَلَ فِى اَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يامرهم ان يفعلوا فى اموالهم ما يشاؤن وانما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرء تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف ونظير هذا سواء ان يتوهم فى قوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء ان الفعلين متعاطفان لانه يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت فى فصل ما ان ذلك خطاء وان ادع منصوب بلن واشهد معطوف على القتال الثانى قوله تعالى وَاِنّى خِفْتُ الْمَوَالِىَ مِنْ وَرَائِى فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد فى المعنى والصواب تعلقه بالموالى لما فيه من معنى الولاية اى خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالى او مضاف اليهم اى كائنين من ورائى او فعل الموالى من ورائى واما من قرء خَفَّتِ بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور الثالث قوله تعالى وَلَا تَسْئَمُوا اَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا اَوْ كَبِيرًا اِلٰى اَجَلِهِ فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اى مستقرا فى الذمة الى اجله ونظيره قوله تعالى فَاَمَاتَهُ اللّٰهُ مِائَةَ عَامٍ فان المتبادر انتصاب مائة باماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعى لان الاماتة سلب الحيوة وهى لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وح يتعلق الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اى معنى اللبث لا معنى الالباث لانه كالاماتة فى عدم الامتداد فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعى ويصير هذا التعليق بمنزلته فى قوله تعالى قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا اَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ وفائدة التضمين ان يدل بكلمة

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

واحدة على معنى كلمتين ويدلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام ونظيره ايضا قوله عليه افضل الصلوة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه و ينصرانه اذ لا يجوز ان يتعلق حتى بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعلقها بما تعلقت به على فان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا و

لو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بجاد والصواب تعلقه بما في ثلج من معنى بارد اذ المراد وصفها بان ريقها يوجد عقيب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لا انه يتمنى ان يجود له بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان تكون بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم تستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم السابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ واما ان فسر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر الى ضميره المتصل الا في باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف في نحو وهزي اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته وقوله حجراته بفتحتين اي نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى اسمان في ذلك كما في قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وقوله فلقد اراني للرماح دريئة دفعا للمحذور المذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتأتيان

الباب الخامس

هنا ولان ذلك لا يتاتى مع الى لانها لا تكون اسما الثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء

من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا

من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هي متعلقة بيحسب وهي

للتعليل التاسع قوله تعالى الم تر الى الملاء من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر

تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه او نظره اليهم في ذلك الوقت وانما العامل مضاف

محذوف اى الم تر الى قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم العاشر قوله تعالى

فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة فان المتبادر تعلق

الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس

كذلك بل هو مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم ابو البقاء في تجويزه كونه مستثنى

من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر

ان الشارب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل الحادي

عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد

رده بعضهم بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات

ويمتنع قتلته الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرافق لان اليد شامل لرؤس

الانامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك

دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد

انتهى الى المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط

بقي داخلا في المامور بغسله وقال بعضهم الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل اية

السرقة وانه قد صح الخبر باقتصاره عليه السلام في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد

بالايدي في اية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا بد من

تقدير محذوف ايضا اى ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف

الثاني عشر قول ابن دريد ان امرء القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر

امرء القيس هو ابن حجر الكندي قال الاصمعي كان امرء القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب

تعلق الى بجرى ولو كان كذلك كان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه

حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال اى طالبا الى مدى و

نظيره قوله ايضا يصف الحاج ينوي التي فضلها رب العلى لما دحى تربتها على البنى فان

قوله على النبي متعلق بابعد الفعلين وهو فضل لا باقربهما وهو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى

الثالث عشر ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى وَلَم يَجعَل لَه عِوَجًا قَيِّمًا صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم وانما قيما حال اما من اسم محذوف هو وعامله اي انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني فالواو لا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى المجرور بعلى وجملة النفي وقيما حالان من الكتاب على ان الحال تتعدد وقياس قول الفارسي في الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ان يكون الحال كذلك لا يقال قد صح ذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك انزلناه بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا لان الحال بالخبر اشبه ومن ثم اختلف في تعددها واتفق على تعدد النعت واما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل المنفرد حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابو من هو الرابع عشر قول بعضهم في احوى انه صفة لغثاء وهذا لا يصح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا وانما الواجب ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى فَاَخرَجنَا بِه نَبَاتَ كُلِّ شَيءٍ فَاَخرَجنَا مِنهُ خَضِرًا نُخرِجُ مِنهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخلِ مِن طَلعِهَا قِنوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِن اَعنَابٍ فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات او ولهم جنات ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يُطَافُ عَلَيهِم بِكَاسٍ مِن مَعِينٍ اي ولهم حور واما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء وهو من باب وملائكته وجبريل وميكال السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى مَنِ استَطَاعَ اِلَيهِ سَبِيلًا ان من فاعل بالمصدر ورده ان المعنى حينئذ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ ان يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع افواه والحق جواز ذلك في

النثر الا انه قليل ودليل جوازه هذا البيت فانه روى بالرفع مع تمكن من النصب وهي الرواية الاخرى
وذلك على ان القوافي الفاعل والافواه مفعول وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع
ومن مجيئه في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتاتى فيه ذلك الاشكال
لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس بدل بعض وجوز
الكسائي كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف جوابها
والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن فالعموم مخصص اما بالبدل او بالجملة السابع عشر
قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوأة اخي
ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشئ مسبب عنه والموارة
لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على اكون ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب
عن رؤية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب لان الم تر في معنى قد رايت اي
انه استفهام تقريري مثل الم نشرح وقيل النصب جائز كما في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض
فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على تاويل تصبح باصبحت والصواب
القول الاول وليس الم تر مثل افلم يسيروا لما بيّنّا الثامن عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم
الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ان الاصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا
مفعولان والهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان
الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى ووجهه انهم اذا ذموا
على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك
اذا قلت اتتخذ فلانا معلما دوني كنت امرا له ان يتخذك معلما دونه والله تعالى لا يتقرب
اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم ان حصرت صدورهم جملة دعائية ورده الفارسي بانه لا يدعى عليهم بان
تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية
القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة متمم العشرين قول ابي الحسن في قوله تعالى
ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين فيمن نون مائة انه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من
ثلث او مجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام مائة فسد المعنى الحادي والعشرين

وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم
الهة من دون الله والمقصود النهي عن اتخاذ الالهة من دون
الله مطلقا ولا ينافيه ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال مبنية ان من شان
الالهة عندهم ان يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى

صالحا ولو ذهبت تقدر الاول لم يستقم كلامك صح

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

٢٧٩

لو كان بدلا لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا لكنه محال وهو نظير ما قاله المصنف ولكن الملازمة التي ذكرها ممنوعة فتامله دماميني

قول المبرد في لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ان اسم الله تعالى بدل من آلهة ورده ان البدل

في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم اما الاول فلان الاستثناء اخراج وما قام احد الا زيد

مفيد لاخراج زيد واما الثاني فلانه كلما صدق ما قام احد الا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى

هنا ليس بمستثنى ولا موجب اما الاول فلان جمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو

كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فيهم وذلك يقتضي انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسد

وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا واما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل

لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد

لغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا

اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد

انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لا نسلم ان الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين لانهما

واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما

من احد ولو جائني ديار ولو جائني فاكرمته بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع الثاني والعشرون

قول ابي الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه وردّه

المبرد فقال انما يتكلم الانسان من فيه نفسه لا من في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمته

فاه الى في اوقاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس نعم لا يتعدى الى

مثال غير هذا حكي عن اليزيدي انه قال في قول العرجي أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ

تَحِيَّةً ظُلْمُ ان الصواب رجل بالرفع لانه خبر ان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت

ولا يحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين اهل الادب رووا عن ابي عثمان المازني ان

بعض اهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان

به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجابه بان الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية

من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قرائتها ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق

بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب وزعمت

انما قرأته على ابي عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر اوجب النصب

وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا معموله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال

فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم

حال والخبر محذوف اي ليس المراد بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع وقد تقدم نظيره في التركيب الكلام عليه اذا بحرف الباء الموحدة دماميني

له بالف دينار ورده مكرمًا فقال للمبرد زكنا الله مائة وعوضنا الفًا الجهة الثانية ان يراعي
المعرب معنى صحيحًا ولا ينظر في صحته في الصناعة وها انا مورد لك امثلة من ذلك احدها
قول بعضهم في وثمود فما ابقى ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر
فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عادًا او بتقدير واهلك ثمودا وانما جاء
ونحن عن فضلك ما استغنينا لانه شعر مع ان المعمول ظرف واما قراءة عمرو بن فائد من
شرٍّ ما خلق بتنوين شرٍّ فما بدل من شر بتقدير مضاف اي من شر شر ما خلق وحذف الثاني
لدلالة الاول الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر
من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او للثاني وكلاهما
ممنوع اما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما يمقتونها
في الاخرة ونظيره قول من زعم في يوم تجد انه ظرف ليحذركم حكاه مكي واو فيه نظر والصواب
الجزم بانه خطأ لان التحذير في الدنيا لا في الاخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما في وانذرهم يوم
الازفة لان يحذر قد استوفى مفعوليه وانما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا او احذروا
واما امتناع تعليقه بالاول وهو راي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر
ومعموله بالاجنبي ولهذا قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة امره
وهو ضامرٌ ان الباء متعلقة بقضاءه لا بوقوف ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وامره
بالاجنبي ولا حاجة الى تقدير ابن الشجري وغيره امره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ونظير
ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر
واذ علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما معدودات فان في الاول الفصل بخبر ان وهو لقادر وفي الثاني الفصل
بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب
قلنا يلزم محذور اخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير
ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل
الله فانه من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب ان الظروف
الثلثة متعلقة بمحذوف اي مقتكم اذ تدعون وصوموا اياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا
ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره في التعلق بمحذوف

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

قوله تعالى يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين الا ترى ان اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للا واما الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف في جواز تقديم منصوب ليس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه وقد سئل ابو الفتح المتنبي عنه فاعرب وفاؤكما كالربع مبتدأ وخبرا وعلق الباء بوفائكما فقال كيف تخبر عن اسم لم يتم فانشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت اياد دارها تكريت تمنع حبها ان يحصدا اي ان اياد بدل عن من قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف اي جعلت ووفيتما ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الاسعاد بالبكاء عند ربع الاحبة انما يسليني اذا كان بدمع ساجم اي هامل كما ان الربع انما يكون ابعث على الحزن اذا كان دارسا الثالث تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم ومن قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف اي كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا الخامس قول بعضهم في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وابو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به ومثله قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا السادس قول الحوفي ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موضع له والصواب تعلقهما بما بعدهما ونظيرهما قول المفسرين في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون من الارض

الباب الخامس

فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم ابو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العربية وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا اخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا او اخذوا ويرده ان الشرط له الصدر والصواب انه منصوب على الذم واما قول ابي البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان وقول اخر في وكانوا فيه من الزاهدين ان فيه متعلقة بزاهدين وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب تعلقها باعني محذوفة او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين واما ان قدرت ال للتعريف فواضح السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والصحيح ان من الظلم صفة لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان لسيف لكثرة التباسه بالدم صار دما الثامن قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك فان سقيا يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر التاسع قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان النهار يكون معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام والصواب ان يحمل ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما وزعم عصري في تفسير له على سورة البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلقة بحذر او بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك انه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له واجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما العاشر قول بعضهم في فقليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليلا على انه خبر الحادي عشر قول بعضهم

وماهو

وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ انّ هو ضمير الشان وان يعمر مبتداء وبمزحزحه خبر ولو
كان كذلك لم تدخل الباء في الخبر ونظيره قول الخوفي حديث بدء الوحي ما انا بقارئ انّ ما
استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر يابى ذلك الثاني عشر قول الزمخشري في اينما
تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك انه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله اي ولا تظلمون
فتيلا اينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدء يدرككم الموت ولو
كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بانّ سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب
الا وفعل الشرط ماض تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا في الشعر واما
قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقال اتيك ان تاتني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون
ذلك لا على الحذف بل على انّ المتقدم هو الجواب وهو خطاء عند اصحابنا لان الشرط له
الصدر الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين اعمالا انّ اعمالا مفعول به ورده ابن خروف
بان خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى كرة خاسرة اذ لم يرد انها
خسرت شيئا وثلاثتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولان خسر متعد
ففي التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والاخرة واما خاسرة فكانه على النسب اي
ذات خسر وربح ايضا يتعدى يقال ربح دينارا وقال سيبويه اعمالا مشبهة بالمفعول به ورده
انّ اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انها
تمييز الجهة الثالثة ان يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل او غفلة فلنذكر
منه امثلة احدها قول ابي عبيدة في كما اخرجك ربك من بيتك بالحق انّ الكاف حرف قسم
وانّ المعنى الانفال لله والرسول والذي اخرجك وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا
القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق في وجهه ويبطل
هذه المقالة اربعة امور احدها انّ الكاف لم يجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه
وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله وانت الذي في رحمة
الله اطمع ووصله باول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثاني بانه قد جاء نحو و
السماء وما بنيها وعنه انه قال الجواب يجادلونك ورده عدم توكيده وفي الاية اقوال اخر
ثانيها انّ الكاف مبتداء وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد
ما بينهما وثالثها انه نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من

مجادلة

الباب الخامس

بيتك جد الاشياء جدال اخراجك وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه ورابعها وهو اقرب مما قبله انه
نعت مصدر ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج
ربك اياك من بيتك وهم كارهون وخامسها وهو اقرب من الرابع انه نعت لحقا اي اولئك
هم المؤمنون حقا كما اخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الخروج بالحق في الاية وسادسها
وهو اقرب من الخامس انه خبر لمحذوف اي هذه الحال كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهية ما رأيت
من تنفيلك للغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب وفي الاية اقوال اخر منتشرة المثال
الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابهت بتشديد التاء ان العرب
تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضي وانشد تقطعت بي دونك الاسباب ولا حقيقة لهذه
القاعدة وانما اصل القراءة ان البقرة بتاء الوحدة ثم ادغمت في تاء تشابهت وهو ادغام من
كلمتين الثالث قول بعضهم في وما لنا الا نقاتل ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل اي ما لنا
وترك القتال كما تقول ما لك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه الرابع قول
محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان
الذي وان المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله اتفرح اكباد المحبين كالذي
ارى كبدي من حب مية تفرح وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب
اي من الذي يكذب انتهى فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه
ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا
واما عكسه فلا اعرف قائلا به والذي جرأه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل
زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال
وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لي فيه توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل
فتأول ان والفعل بالمصدر ويأول المصدر بالوصف فيأول الى المعنى الذي اراده ولكن
بوجه يقبله العلماء الا ترى انهم قالوا في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ان التقدير
ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما
قالوا ان المعنى يعودون للقول والقول في تاويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ
الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المرأة
لا العود الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر وبعد هذا الوجه عندي ضعيف لان التفضيل

على الناقص

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر هي صدر منهما ولا وضع للقاعدة ذلك والجواب عن قوله ان ذكلام المصنف يجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه ان كلام المصنف ليس فيه ذلك لان من الاولى هي المتعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما في قوله تعالى ونصرناه من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة للقول زيد ابعد الناس من الكذب سمي

على الناقص لا فضل فيه اذا انت فضلت امرء ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى بعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا القصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لاوردت لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فان كان لم يظهر له الا ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على ما يغلب على الظن ارادته فان لم يغلب شيء فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان اراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وسأضرب لك امثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها وامثالها احدها قول جماعة في وقيله انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وابعد منه قول ابي عمرو في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر ان خبره اولئك ينادون من مكان بعيد وابعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقران ذي الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم في ثم اتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق وقول الزمخشري في وكل امر مستقر فيمن جر مستقرا ان كلا عطف على الساعة في اقتربت الساعة وابعد منه قوله وفي موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وابعد من هذا قوله في فاستفتهم ألربك البنات انه عطف على فاستفتهم اهم اشد خلقا قال هو معطوف على مثله في اول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فاما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري واما من نصب فقيل عطف على سرهم او على مفعول محذوف ليكتبون او ليعلمون اي يكتبون ذلك او يعلمون الحق او انه مصدر لقال محذوفا او نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري واما ان الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتدا خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال لك اي في شانهم وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به وقيل لا ياتيه الباطل اي لا ياتيه منهم وهو بعيد لان الظاهر ان لا ياتيه من جملة خبر انه واما ص والقران الاية

الباب الخامس

النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المامور به لايكون محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كانها ذكرت وقصد لوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى كانه قيل اتلو ما حرم ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ونحو ذلك وان لم يجز حمل الامر على النهي لكن ربما يجوز بطريق العطف او الانسحاب

ان لا تشركوا الزموا ترك الشرك فيا باه عطف الاوامر الا ان تجعل لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو قاعدة انتهى سيتي

فقيل الجواب محذوف اى انه لمعجز بدليل الثناء عليه بقوله ذى الذكر وانك لمن المرسلين بدليل وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ اوما الامر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب و قيل مذكور فقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم اهلكنا الاية وحذف اللام للطول واما ثم آتينا هم فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اى ثم اخبركم بانا آتينا موسى الكتاب واما فكل امر مستقر فمبتدا حذف خبره اى وكل امر مستقر عند الله واقع او ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر واما وفى موسى فعطف على فيها من وتركنا فيها اية الثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة ويرده ان اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يتهدده عليه رجلا ليسنى اى ليلزم رجلا غيرى والتى فسرت به عائشة خلاف ذلك وقصتها مع عروة ابن الزبير رضى الله عنهم فى ذلك مسطورة فى صحيح البخارى ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا واما قول بعضهم فى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر فى الاية محوج لتكلف التاويل الثالث قول بعضهم فى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشرى فى فلا تجعلوا لله اندادا انه يجوز كون تجعلوا منصوبا فى جواب الترجى اعنى لعلكم تتقون على حد النصب فى قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجيزه بصرى ويتاولون قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لى صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عينى او على معنى ما يقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجى منصوب كجواب التمنى فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا كتخريجه قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع وانه جاء على البدل الواقع فى اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظير هذا على العكس قول الكرمانى فى ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه

نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام احد الا زيد كما حمل الزمخشري قرائتهم على البدل في مثل ما فيهما احد الا حمار وانما اتى قراءة الجماعة على افصح الوجهين الا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم قرء به في ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرء احد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرء به في ما لهم به من علم الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظيره حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما الغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم الخامس قول بعضهم في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر المخاطب باللام كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا السادس قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا فحذف الواو واجتزاء عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوهم احد ضرارا واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتداء اي هو احسن وقد جائت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على انه قياس مع اي كقوله فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون اليك ولكن اظهر منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية السابع قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فيمن قرء بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا لا نهيا فان قدر استينافا فالضمة اعراب بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز ان يكون ما شرطية لرفع تود هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما راى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها

الباب الخامس

عليه ويوضح لك هذا انه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تأويله بالماضي فقال قرئ اينما تكونوا يدركم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز ان يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك قال ويجوز ان يتصل بقوله ولا يظلمون انتهى وقد مضى رده الثامن قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتداء ولله حال والصواب ان الحمد لله مبتداء وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها التاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين او ضمها على لغة من قال سِم او سُم ثم سكنت السين لئلا تتوالى كسرات او لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان التسكين اصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة الوصل العاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوزه ابن عطية ونظيره هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا وقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر واحفظا لتفخيم اللام كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب ان كسرة الميم اعرابية وان حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت فتنقل حركتها الحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى فلما خر تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن ان لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال من الجن اى وضح للناس ان الجن لو كانوا الى اخره الثاني عشر قول بعضهم في عينا فيها تسمى سلسبيلا ان الوقف هنا اى عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا جملة امرية اى اسئل طريقا موصلة اليها وهذا في البعد قول الخر انه علم مركب كتابط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسال مبالغة في السلس ثم يحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تانيثه كما تقول هذه واسط بالصرف ويبعد ان يقال صرف للتناسب كقواريرا الاول على صرف الثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحيوة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ما وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الحيوة على انه بدل من ما والصواب ان زهرة مفعول بتقدير

جعلنا

مفقود حكما واما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وحق كون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض ان يقال الم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن الحق القراء الا في رواية يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الا انه حرك لالتقاء الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على تفخيم الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار في الكشاف ان حركة الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما له ثبوت وكيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها ودلالة عليها فاجاب بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري في ذلك الكتاب هو نظير ما ذكرناه انتهى ما في الشرح

باب المبتداء

جعلنا لهم او ابناهم ودليل ذلك ذكر التمتع او بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير او بدلا من ازواج اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال هو تمييز لما او للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان نصبه من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال الصلة وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العايد وبعضهم يمنعه بناء على ان المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عايد في التقدير وقد مر ان الزمخشري منع في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في امرتني به وقد رددناه عليه ولو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه **تنبيه** وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم انها ادغمت فيها قليلا وان منه اترج واجانة وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونفيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة الابواب ليسهل كشفها **باب المبتداء** **مسئلة** يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد **مسئلة** يجوز في المرفوع من نحو افي الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله الاسم التالي للوصف نحو ازيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد فان قلت اقائم انت فكذلك عند البصريين واوجب الكوفيون

الباب الخامس

فى الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل فى اماليه الاجماع على ذلك وحجتهم
ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام انا والجواب انه انما انفصل
مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون
بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل
ولان المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل
ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي وقول الشاعر
خليلى ما واف بعهدى انتما فان القول بان الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشرى فى الاية مؤد
الى فصل العامل من معموله بالاجنبى والقول بذلك فى البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين
بالواحد ويجوز فى نحو ما فى الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين
وهو ان يكون اسما لما الحجازية والظرف فى موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب
بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا **مسئلة** يجوز فى نحو اخوه من قولك زيد
ضرب فى الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر
فى ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدأ
خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشرى يريان هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة الاسمية
الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية فى نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما والاوجه الثلثة
فى قوله تعالى وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ قيل واذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع
ربيون بالفعل يعنى ان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبى هنا متعدد لا واحد
بدليل كاين وانما افرد الضمير بحسب لفظها **مسئلة** زيد نعم الرجل يتعين فى زيد الابتدا
ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف فى
الالف واللام الجنس ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اى الممدوح
زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه ثالث وهو ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اى زيد
الممدوح ورد بانه لم يستعمل مستعملا **مسئلة** حبذا زيد يجوز زيد على القول بان حب
فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف
ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدا حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى
ان حبذا اسم وقيل بدل من ذا ورده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل

عطف بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتداء وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل ويجوز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لو ما الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف

مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل ابتداء كل منهما وخبرية الاخر اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره

باب كان وما اجري مجريها

مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها او زيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور وباب زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتداء

مسئلة فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل في كان الاوجه الثلثة الا ان الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر فكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتداء على الزيادة

مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى الناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا او موحى او من وراء حجاب او يرسل بتقديرا او موصلا ذلك من وراء حجاب ويرسل بتقدير او ارسالا اي او ذا ارسال واما وحيا والتفريغ في الاخبار اي ما كان تكليمهم الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر

مسئلة ان كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما واين ظرف له او اين فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال واين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة

مسئلة يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل بها

مسئلة يجوز الوجهان في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفي يقوم ضمير وعلى التمام لا اضمار وكل شيء في محله ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم فصل صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى

مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية و

من غير تصريح فهذا اخلال لا من جهة الترك بل من جهة ام اخص منه فتامله انتهى واقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب المعرب لهذا الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة

الباب الخامس

في باب المنصوب بالمشابهة

التميمية واوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقائم **مسئلة** لا رجل ولا امراة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدءان على الاصح او اسمان للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول لان لا انما تعمل في النكرات فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني لان لا اذا لم تكرر يجب ان تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه وللواحد عند غيره ويقدر للآخرين ظرفان لان لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لا معهما حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتهما مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين وللثالث كما تقدر في زيد وعمرو قائم خبر الاول وللثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه **باب المنصوب بالمشابهة** ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما او خيرا اي لا ينقصونه مثلا ولم تظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا اي نقصا او خيرا واما ولا تضروه شيئا فمصدر لاستيفاء ضر مفعوله واما فمن عفي له من اخيه شيء فشيء قبل ارتفاعه مصدر وايضا لا مفعول لان عفي لا يتعدى ما يحتمل المصدرية والحالية والظرفية من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمنا طويلا او سرته طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفته اي الازلاف في حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة وهي ايضا حال مؤكدة ويكون التذكير على حد ان رحمة الله قريب ما يحتمل المصدرية والحالية جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت جلوسا او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثني او خائفين وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل

ومنه ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق ونحو تبتل

قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين او للثالث لان لا في الاولين مهملة والاسم بعدها مبتداء وفي الثالث عاملة في خبره فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن الثالث سيجيء

الشاعر لقد عجبت وما في الدهر من عجب انى قتلت وانت الصارم البطل

الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون في التعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد

وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة او يجيء رغبة او راغبا للرغبة وابن مالك يمنع الاول لما مر وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقايقها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع اليه ضرورة

وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن والتقدير اسف اسفا ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به او ابلاه اسفا او لاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال واما من اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله يبغونها عوجا او الاتحاد موجود تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوفا اي فبليت اسفا ولا يقدر وبلي بدني لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لان الهوى لما حصل بسببه كان كانه قال بليت بالهوى بدني

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه

نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحو اكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز في حسبك وزيدا درهم كونه مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب حذفت وخلفها المضاف اليه وروى بالاوجه الثلثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

باب الاستثناء

يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو ارجحها وكونها منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فان جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا لانها لا تعمل في الموجب

مسئلة يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا

مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس ومن مجيئه مرفوعا قوله في ليلة لا نرى بها احدا

الباب الخامس

يحكي علينا الا كواكبها وعلى هذا بمعنى عن او ضمن يحكي معنى يتم او يتبع **ما يحتمل الحالية والتمييز** من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حديدا والارجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها اى عدم انتقالها ووقوعها عن نكرة وخير منهما الخفض بالاضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وبجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اى ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشد اخراجه اياه عن النصب البتة من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة وعلى الاول فيجوزها فانما اذا زيد قال ها ابينا ذا صريح النصح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد وعلى الثاني يمتنع واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان تكون الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال واما القبيلة مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا اذيال مرط مرحل ومن الاول قوله

عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها **باب اعراب الفعل**

مسئلة ما تأتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي وعلى الاستيناف فيكون مثبتا اى فانت تحدثنا الان بدلا عن ذلك ونصبه باضمار ان وله معنيان نفي السبب فينتفي المسبب ونفي الثاني فقط فان جئت بل مكان ما فللنصب وجه وهو اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه وهو اضمار ان وللرفع وجه وهو الاستيناف ولك الجزم بالعطف فان قلت ما انت ات فتحدثنا فلا جزم ولا رفع لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع **مسئلة** هل تأتيني فاكرمك الرفع على وجهين

القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة ... الكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال له هذا احاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى اقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر انه وان كان احادا في نفسه متواتر معنى لانه صلى الله عليه وآله وسلم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كان تفاصيله ...

والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك فنكرمه لا برفع على العطف بل على الاستيناف وهل لك التفات اليه فنكرمه الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات بضمار ان واجب على الاول وجايز على الثاني وكالمثال سواء فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين ان سلم كون لو للتمني **مسئلة** ليتني اجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار ان وليت لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف **مسئلة** لم يقم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار **مسئلة** نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

باب الموصول

مسئلة يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتداء وخبرا لان التقدير ح ما الذي اجبتم به ثم حذف العايد المجرور على غير شرط حذفه والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه و من الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام **مسئلة** فاصدع بما تؤمر وما مصدرية اي بالامر او موصول اسمي اي بالذي تؤمره على حد قولهم امرتك الخير واما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العايد المجرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى امر واما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان الاصل بما كذبوه فلا اشكال او بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا وانتصب الضمير ثم حذف **مسئلة** يجوز في نحو تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عايد اي زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعايد اي تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ولا الى عايد ويكون احسن ح اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق على الثاني **مسئلة**

الباب الخامس

على تعدد منه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة يشعر بان الكلام ليس في اسم بدن ولا به مثل الانسان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسماء الله تعالى متعددة فكيف يكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من جملتها لفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف هي من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعيان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول فلا خفاء في انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف يعتد به لانه بمنزلة قولك ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وقد يراد نفس ماهيته ... المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس

وصاف وفي قول الحماسي فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم جنب الحاطب انس بما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ الاخيرة ووقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبره لو عكسوا لاستقام

اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جميع ما دون ذلك وما احد منا الا له

نحو اعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون تحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعنى لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تاويل مما تحبون ومما رزقناهم بالحب والرزق وتاويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان لم يثبت مجي ما نكرة موصوفة ولا دليل في نحو مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم **مسئلة** اذا قلت اعجبني من جاءك احتمل كون من موصولة او موصوفة وقد جوز في ومن الناس من يقول وضعف ابو البقاء الموصولة لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه

باب التوابع

مسئلة نحو امنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل وعطف البيان ومثله نعبد الهك واله ابائك ابراهيم واسماعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فيمن فتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدأ ايضا اي هي انا دمرناهم **مسئلة** نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا يكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه كل فتى يتقي فائز فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان **مسئلة** نحو هدى للمتقين الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او باضمار اعني او امدح او هو وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لان النكرة لا توصف بالمعرفة

باب حرف الجر

مسئلة نحو زيد كعمرو يحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار وقيل التعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين الحرفية لان الوصل بالمتضايفين ممتنع **مسئلة** زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف **مسئلة** قيل في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى جواب

ومما يوضحه مجي الفاء في اول سورتي المرسلات والنازعات

باب في مسائل مفردة

مسئلة نحو يسبح له بالغدو والاصال فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف

الاول وهو الاولى او الثانى او الثالث ونحو ثم نفخ فيه اخرى النايب الظرف والوصف وفى هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل **مسئلة** تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا وكون تركت التاء من اخره لمجازية التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم حذفت احدى التائين على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز فى هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند فى الشعر بقوله تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر لجواز ان يكون اصله تتمنى الجهة السادس ان لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون فى باب شيئا ويشترطون فى اخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنورد انواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين **النوع الاول** اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم فى الاول قول الزمخشرى فى ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطاء فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جنى انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلى قال السهيلى واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا ذلك فى الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او فى تاويله فكيف يجتمع فى الشئ ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم ماول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوى الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين وكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك بمعناه وانما هو معنى

العلم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم والعلم ... اى الذى لم يتفق له شركة وضمير ...

لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع فى حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون فى حكم المنحى وايضا فكونه بدلا يقتضى ان يكون المقصود بالنسبة المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه او نقول لو كان بدلا والبدل فى حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبيا بين الصفات انتهى وفى الشرح انما قال الزمخشرى بين الصفات ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك سمتى

ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه **النوع الثاني** اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ومن الوهم في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة من الرقش في انيابها السم ناقع انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم و الظرف متعلق به او خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في اوائل سورة المؤمن وان كان من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شيء اضافته غير محضة فانه يجوز ان تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة لانه جعل على تقدير ال وجعل سيبويه جنيها ارادة الاذه واجب ولحاز وصفيته ايضا ابو البقاء لكن على ان شديدا بمعنى مشدد كما ان الأذين في معنى المؤذن فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي تقدم للزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا المضافان قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبوٌّ ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى ولست بالاكثر منهم حصى انه يبطل قول النحويين لا تجمع أل ومن في اسم التفضيل فجعل كلا من أل ومن معتدا به جاريا على ظاهره والصواب ان يقدر أل الزائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور على انها بمنزلتها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه ولان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة الفعل وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وافعل اقوى في العمل من

قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان فى الشرح ليس كونه صفة بخطا فان القائل بذلك جعل الاداة فى السم جنسية كما فى قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فجوزوا كون الجملة فى ذلك كله صفة لذى الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى فما نحن فيه كذلك وقد خرج المص على ذلك قولهم يحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ذكره فى تراجم الحذف حيث ترجم على حذف ال انتهى اقول فى شرح التسهيل لابن ام قاسم ما هو ظاهر ...

واما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذا قلت التنبيه على ان انتفاء تعليق الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم موافقة سمتى

تتمة حاشية بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف بيانها ان يكون معلوما للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان فحوى الكلام حول على ان المقصود هو الاخبار عن ذالكم المشار به الى مولج الليل في النهار ومولج النهار في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المتفرد بالملك انتهى قال الطيبي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

ثلثون ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن ابي عبلة فانه اثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب انه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه او بدل من اسم ان وقول الخليل والأخفش والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف الى ضمير فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقول بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده انها لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح ان يقال انه خبر لا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وزعم ان المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب ان تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشيء لا يعمل فيه واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا اله الا هو للتعريف والايجاب ايضا وفي لا اله الا الله واحد للايجاب ولان كان الخبر نكرة لانه موجب واذا قيل لا مستحقا للعبادة الا الله واحدا والا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون ان المرفوع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من احد الا زيد ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتاليف مفرد له فيها زعم فيه ان الأصل الله اله فالمعرفة مبتداء والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتداء وركبت لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتداء فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر مطلقا ولانتقاض النفي ولتعريف احد الجزئين فاما قوله يجب كون المعرفة مبتدأ فقد مر ان الأخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك اي في اي صورة مشيئة اي يشاؤها وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ان وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا تقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة

الباب الخامس

٣٠٠

الجملتان معًا واما الآية الاولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعايد محذوف اى عليها وفى متعلقة بركبك انتهى وكان حقه اذا علق فى بركبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب ان يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفى متعلقة بركبك او باستقرار محذوف وهو حال من مفعوله او بعدلك اى وضعك فى صورة اى صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعايد محذوف ايضا وتقديره عليها وتكون فى ح متعلقة بعدلك اى عدلك فى صورة اى صورة ثم استونف ما بعده والصواب فى الاية الثانية انها على تقدير مبتداء وفى الثالثة ان الذى بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو او اذم او اعنى هذا هو الصواب خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن اجازه بشرط وصف النكرة اولا بنكرة وهو قول الاخفش زعم ان الاوليان صفة لاخران فى فآخران يقومان مقامهما الاية لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون و من ذلك قول الزمخشرى فى انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفى مقام ابراهيم انه عطف بيان على آيات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله فى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اى اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه وهذا امام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما م **النوع الثالث** اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية او شبهه كما فى اجمع وكلمة الاشارة واى فى النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف فاعلى نعم وبئس لكنهما تكون مباشرة له ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى قراءة ابن ابى عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفة للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا فى الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لان البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك ما يعطف عليها ولهذا منع ابو الفتح فى وهذا بعلى شيخا فى قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلى عطف بيان واوجب كونه خبرا وشيخا ما خبر ثان وخبر لمحذوف او بدل من بعلى

قوله وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد او السوق آه اقول هؤلاء الجماعة جمهور النحاة ومنهم امام الصناعة سيبويه يرون ان دخل لازم وان ما بعده من الامكنة المعينة منصوب على الظرفية لكثرة دوره في كلامهم فهو مستثنى من قولهم انما ينصب من الظروف المكانية ما كان مبهما وما يدل على ان هذا الفعل لازم ان مصدره الدخول والفعول في الاغلب للازم وايضا استعماله مع في نحو دخلت في الامر ودخلت في البلد يرجح انتصاب ما بعده على الظرفية وايضا اذا استعمل في غير الامكنة فلا بد له من لفظة في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان نعلم انه حذفت كلمة في في الامكنة لكثرة الاستعمال

وشبه الخبر ونظيره منع ابي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك في النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذان زيد و عمرو على عطف البيان وتبعه الزيادي فاجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان واجازه على البدل ايضا ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ وممن نص على منع النعت في هذا سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس فمنع سيبويه فيها مخالف لاجازته في النداء **النوع الرابع** اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدات واصحاب الاحوال فمن الوهم في الاول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط وفي سنعيدها سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة في دخلت الدار او المسجد او السوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها سيرتها وفي البيت وفي او الى في الباقي ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد اجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها ان تكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذا شرطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقياس الزجاج ان يقول في لاقعدن لهم صراطك مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما وان لاقعدن واقعدوا ضمنا معنى لالزمن والزموا ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات و ظلمات غير مختص والصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها

المراد به هنا المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة دامير
وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على المكان المبهم بتفسير الذي فسره وهو ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه على ما هو مقرر في كلامه دماميني

الباب الخامس

كما قال ابن الحاجب في كل امر يشينه صح وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف اي وحب رهبانية وانما لم يحمل ابو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال الانسان يبتدعونه لم يخلقه الله عز وجل وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته ويجاب بان الاصل وصفة لاخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر اما نصر واما محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر بدل والخبر المحذوف

النوع الخامس اشتراط الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور وحده لا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده ومجرور لبي وسعدي في خنائي ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله فيا ليتني اذ هددت لهم وقول اخر فقلت لبيه لمن يدعوني كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله فلبي فلبي يدي مسور ومن ذلك مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز نحو عسى زيدان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز رفع الاجنبي نحو عسى زيدان يقوم عمرو عنده ومما لا يرفع الا الضمير اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل وهذا شرط مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم واقوم ونقوم وتقوم ومن الثاني تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ومن الوهم في الاول قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى يحتمل الجر وهذا خطاء لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعيدت الجار ام لم تعد وقولي مجرور لانه يصح ان تعطف عليه اسما مرفوعا لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد ومن قول جماعة في قوله هذا عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ان فرجا اسم كان والصواب انه مبتدأ وخبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا

المصدر مقامه وحذفت زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد كذا قال الرضي واما سعديك فمعناه اسعادا بعد اسعاد اي اعانة بعد اعانة دنا شرح الكافية للعبد والامعناه سعدت سعادة بعد سعادة

الله اذا قدرت ان مصدرية وانها وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك ان العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك وجعل من عطف الجمل والاصل ولتسكن زوجك وكذا قال في لا نخلفه نحن ولا انت اى المقدر ولا تخلفه انت لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا او مرفوع المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نطوف ما نطوف ثم ناوى ذووا الاموال منا والعديم الى حفر اسافلهن جوف واعلاهن صفاح مقيم كون ذووا فاعلا بفعل محذوف اى ياوى ذووا الاموال وكونه وما بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن **تنبيه** من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجلين الزيدان ولا يقال نعما الا في لغة او بشرط افراده وتذكيره وهو رب في الاصح

النوع السادس

اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجمل في بعض فمن الاول الفاعل ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا فقدم البحث فيهما ومن الثاني خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وخرج بذكر المحكي قولك قولي حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر ضمير انه للشان لزم كون اثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وكون اثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر افعال المقاربة ومن الوهم قول بعضهم في وطفق مسحا ان مسحا خبر طفق والصواب انه مصدر لخبر محذوف اى يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائى وابو حاتم في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقدم البحث في ذلك وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فمن زين له سوء عمله فراه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة وقد يتوهم ان هذا قول لصاحب اللوامع وهو ابو الفضل الرازى فانه قال في قوله تعالى ام من خلق السموات والارض لا بد من اضمار جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق انتهى وانما هذا مبنى على تسمية جماعة منهم الزمخشرى في مفصله الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة

النوع

الباب الخامس

السابع اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض فمن الاول جملة الشرط وغير لولا وجملة جواب لو ولولا والجملتان بعد لما والجمل التالية احرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا ومن الثاني الجملة بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم في الاول ان يقول من لا يذهب الى قول الاخفش والكوفيين في نحو وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليه فانما قاله سهوا او اما اذا قال ذلك قول الاخفش والكوفي فلا يعد ذلك الاعراب خطاء لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة واجازوا ان يكون المرفوع محمولا على اضمار فعل كما يقول الجمهور واجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتاخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر اي مشيها يكون وئيدا او يوجد وئيدا ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية ومتى ابدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه الضمير فيه راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب في قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال مبتدأ والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول الخرمي في نحو آتيك يوم زيد منطلق انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطاء عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل محمول على اذا في انه لا يضاف الى الجمل الاسمية واما قوله تعالى يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ فقد مضى ان الزمن هنا محمول على اذ لا على اذا وانه لتحققه نزل منزلة الماضي واما جواب ابن عصفور عن سيبويه بانه انما يوجب ذلك في الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ فمردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان او غيره ثم هذا الجواب لا يتاتى له في قوله وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ بعد ما جزم بان من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة

لم يصح قوله ايضا لأن الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لا مال اعطيه فاني صديق في غدوٍّ ورواح وقول اخر في قول الشاعر وَنُبِّئتُ لَيلَى اَرسَلَت بِشَفَاعَةٍ اِلَيَّ فَهَلَّا نَفسُ لَيلَى شَفِيعُهَا ان ما بعد ان وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب ان التقدير في الأول فان اكن وفي الثاني فهلا كان اي الامر والشان والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى ان يقدر الجواب محذوفا اي لكان خيرا لهم وان يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا يحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما لا يقترن بالفا ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتداء بعدها ولجاز ابن ابي الربيع في ليتما زيدا اضربه ان يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا اضربه والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد **تنبيه** اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في والذين كفروا بآيات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتاخرين في تجويز ابي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض وهذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك

النوع الثامن

اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان او خبرا لأن او لضمير الشان قيل او خبرا للمبتداء او جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضممت اليك ريّا وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة وما ورد على خلاف ما ذكر مأول فمن الأول قوله وَاِنّي لَرَامٍ نَظرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلّي وَاِن شَطَّت نَوَاهَا اَزُورُهَا وتخريجه على اضمار القول اي قبل التي اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي

الباب الخامس

افعل ذلك وقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقوله فانما انت اخ لا نعدمه وتخريجهما على اضمار القول اى اخ مقول فيه لا عدمنا الله نعدمه وبمذق مقول عند رؤيته ذلك وقول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اى صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع والجملة في هذا ماولة بالجملة الخبرية اى وكوني تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اى فيمده وقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله انى اذا ما القوم كانوا انجيه واضطرب القوم اضطراب الارشيه هناك اوصيني ولا توصي بيه وينبغي ان يستثنى من منع ذلك في خبري ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فان خبرها يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرءان بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما نودي ان بورك من في النار فيجوز كون ان تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشزها وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما ان جواز ذلك في الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف في نحو زيد كيف هو وقول اخرين ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا ابو من هو وقد مر واعلم ان النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي قال الله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الامين المحلي فيما رايت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله اطلب ولا تضجر من مطلب حالية وان لا ناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفتحة اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد خفيفة محذوفة **النوع التاسع** اشتراطهم لبعض الاسماء ان يوصف ولبعضها ان لا يوصف فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا واى في النداء والجماء في قولهم جاؤا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر او صفة او حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل انتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا القران الى قوله تعالى قرانا

وصفه كما ذكره وقد تقدم فى الباب الأول فى حرف الراء فى ربّ ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسى واكثر المتأخرين ونسبه فى البسيط الى البصريين وبرانه خالف فى ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف قال ابن مالك وهو الثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح والثانى ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت

عربيا وقول الشاعر اكرم من ليلى علىّ فيبتغى به الجاه ام كنت امرءا لا اطيعها ومن ثم ابطل ابو على كون الظرف من قول الاعشى ربّ رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال متعلقا باسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور ربّ من صفة فاما قوله فيا ربّ يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال فعلى ان صفة الثانى مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاقرب املاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثانى فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة فى شبه الحرف الا من وما النكرتين فانهما يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك والحق بهما الاخفش ايا نحو مررت بايّ معجب لك وهو قوى فى القياس لانها معربة ومن ذلك الضمير وجوز الكسائى نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر فى يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو واجاز غير الفارسى وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس تمسكا بقوله نعم الفتى المرّى انت اذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد وحمله الفارسى وابن السراج على البدل وقال ابن مالك يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فاما اذا تؤوّل بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشرى وابو البقاء فى وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع فى وان كلّ لما جميع لدينا محضرون **النوع العاشر** تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون اخر كالعامل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها وتعميمهم الجواز فى البعض وذلك هو الغالب ومن الوهم فى الاول قول بعضهم فى قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس ان من متعلقة بيأسا والصواب تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا يوصف قبل ان يأتى معموله وقال ابو البقاء فى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل فى الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل **النوع الحادى عشر** اجازتهم فى بعض اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك فى البعض نحو انّ

زيداً قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم ان من افضلهم كان زيداً انه لا يجب ان يحمل
على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه مقدم
رتبة اذ هو اسم ان ومن افضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبر ان فلزم تقديم خبر ان على
اسمها مع انه ليس ظرفاً ولا مجروراً وهذا لا يجيزه احد **النوع الثاني عشر** ايجابهم
لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فاي آيات
الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ايما الاجلين قضيت و
لهذا قدر ضمير الشان في قوله ان من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء وبعضها
ان يتاخر اما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه او لضعف العامل كمفعول التعجب نحو ما احسن زيداً او
لعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدا
وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اي الموصولة نحو ساكرم ايهم جائني كانهم قصدوا
الفرق بينها وبين اي الشرطية والاستفهامية والمفعول الذي هو ان وصلتها نحو عرفت انك
فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل واذا كان المبتدا الذي اصله
التقديم يجب تاخره اذا كان ان وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فانه يجب تاخر
المفعول الذي اصله التاخير نحو ولا تخافون انكم اشركتم احق واولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء
او القسم او حرف الاستثناء او ما النافية او لا في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور
في نحو اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد فان قلت خرجه على لغة حكاها الاخفش وهي ان
بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك
رداءة والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى اي اولم يبين الله لهم او الى الهدى
والاول قول ابي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون
جملة وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافاً لاكثرهم
ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال
فاعل تقدم وفي بيت الكتاب ايضاً اظبي كان امك ام حمار ان ظبي اسم كان والصواب ان
وصال فاعل بيدوم محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور وان ظبي اسم لكان محذوفة مفسرة بكان
المذكورة او مبتدا والاول اولى فان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية اولى منها بالاسمية و
عليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول

لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره امك واما على الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل
نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على ان ضمير النكرة عنده نكرة او على
ان الاسم مقدم وقول بعضهم في قوله تعالى إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا ان عنه مرفوع المحل بمسئولا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان
المرفوع بمسئولا مستتر فيه راجع اليه ايضا وان عنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله
البيت حبّ العراق الدهر اطعمه انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود
لان الطعم يتقيد بلا اطعمه وقول الفراء في وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ فيمن خففها انه ايضا من باب
الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها
على ان هنا مانعا اخر وهو لام القسم واما قوله تعالى وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ
أُخْرَجُ حَيًّا اذا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف ومنه
قوله رضيعي لبانٍ ثدي امٍّ تحالفا باسحم داجٍ عوض لا نتفرق اي لا نتفرق ابدا ولولا التاء فيها
لها الصدر في جواب القسم وقيل العامل محذوف اي اذا ما مت ابعث لسوف اخرج

النوع الثالث عشر

منهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول الفاعل
ونايبه والجار الباقي عمله الا في مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت اي والله وبكم
من درهم ومن الثاني احد معمولي لات ومن الوهم في الاول قول ابن مالك في افعال الاستثناء نحو قاموا
ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا ان مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافة الى ضمير
من تقدم والصواب انه مضمر عايد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من
قوله تعالى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً على البنات المفهومة من الاولاد في يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ واما على
اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يكون هو اي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو
مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في
غير ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير
من المعربين والمفسرين في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا
مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى وبانه لا اجوبة للقسم في
سورة البقرة وال عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب في
البقرة والله لا اله الا هو في ال عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب

السموات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حنت نوار ولات هنا حنت ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى جملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدا مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **النوع الرابع عشر** تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثيرة وقد افرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك يدل على الغلط والنسيان زعم بعض القدماء انه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالبا عن تروو فكر **النوع الخامس عشر** اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى شرحها والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليلة لا يستطيع نباحا بها الكلب الا هريرا وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه فكان يصح اسقاطها **النوع السادس عشر** اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان يقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها ان تكون مضافة وذلك اي الموصولة فانها لا تبنى الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة هم اشد مبتدا وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين **الجهة السابعة** ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال اخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري في مخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك

الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر وماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا ويبتدئ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم الخامس قولهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا تعلم كقوله تعلم رسول الله انك مدركي ومن القليل فيهما قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان ابانا كان حمارا ونحوه السادس قولهم في سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستانفا وخبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا الثامن قول بعضهم في ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدا او فاعل اي الله خلقهم او خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم التاسع قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اي على قصد تقوى او مفعول لاسس وهذا الوجه الذي نحوه هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى **تنبيه** وقد يحتمل الموضع اكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في اولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك

موعدا

موعداً فان الموعد محتمل للمصدر ويشهد له لا نخلفه نحن ولا انت وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وللمكان ويشهد له مكاناً سوى واذا اعرب مكاناً بدلا منه لا ظرفاً للنخلفه تعين ذلك

الجهة الثامنة ان يحمل على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وهذا اصعب من الذي قبله وله امثلة احدها قول بعضهم في ان هذان لساحران ان انها ان واسمها اي ان القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة والثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقاء في ولا الذين يموتون وهم كفار ان اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبر ويدفعه ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة كالالف في لا اذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا اوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها اي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من اخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفي الاثم عن المتاخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة على معنى يستوي في عدم الاثم من تعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في ايهم اشد هم اشد مبتدأ وخبر واي مضافة لمحذوف ويدفعه رسم ايهم متصلة وان ايا اذا لم تضف اعربت باتفاق والرابع قول بعضهم في واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك او مبتدأ ما بعده خبره والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لا في المباشر الخامس قول مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدأ كقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في ان عبادي ليس لك عليهم سلطان

قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية ان عبادي ليس لك عليهم سلطان في الشرح اختاره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب بخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضرنا ذلك ان اية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء اقول في نمط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف للاصل لكنه فصيح شايع وفي الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي كذا فيه ذكر

وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ونظيره المثال الاتى السابع قول الزمخشرى فى وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ان من نصب قدّر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدّره من ولا يلتفت منكم احد وبرد باستلزامه مناقضة القرائتين فان المرأة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى انها تبعتهم وانها التفت فرات العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وبعد فقول الزمخشرى فى الاية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذى حملهم على ذلك ان النصب قراءة الاكثرين فاذا قدر الاستثناء من احد كانت قرائتهم على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجى قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى انا كل شىء خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم يرجوا لباس المفسر بالصفة مرجحا كما راه بعض المتاخرين وذلك لانه يرى فى نحو خفت بالكسر وطلت بالضم انه محتمل الفعلى للفاعل والمفعول والخلاف ان نحو تضار محتمل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفيهما وكذلك نحو مشترى فى النسب وقال الزجاج فى فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثانى خبرا وبالعكس وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشرى قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والتزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين والالباس واقع فى العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذى اجزم به ان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء فى الاية من جملة الامر على القرائتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد فى قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى اية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين ويؤيده ما جاء فى ابن نوح عليه الصلوة والسلام يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ واختار ابو شامة ما اخترته من ان الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهى وما قدمته اولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهى فى قراءة ابن مسعود حكاها ابو عبيدة وغيره

الجهة التاسعة

ان لا يتامل عند وجود المشتبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى ذهنا وعمرو احصى مالا

فانّ الأوّل على انّ احصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل احسن وجهًا والثانى على انّ احصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل واحصى كلّ شيء عددًا ومن الوهم قول بعضهم فى احصى لما لبثوا امدًا انّه من الأوّل فانّ الأمثلة ليس محصيًا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلًا فى المعنى كزيد اكثر مالًا بخلاف مال زيد اكثر مال الثانى نحو زيد كاتب شاعر فانّ الثانى خبر او صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فانّ الثانى صفة لا غير لانّ الأوّل لا يكون خبرًا على انفراده لعدم الفايدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسى انّ الخبر لا يتعدّد مختلفًا بالأفراد والجملة فيتعيّن عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما انّ ذلك جايز فى الصفات وعليه قول بعضهم فى فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان او صفة ويحتمل الحالية ايضا اى فاذا هم مفترقون مختصمين واوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرًا ثانيا لانّ جمع المذكّر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل الثالث رايت زيدًا فقيها ورايت الهلال طالعًا فان راى فى الأوّل علمية وفقيها مفعول ثان وفى الثانى بصرية وطالعًا حال وتقول تركت زيدًا عالمًا فان فسّرت تركت بصيّرت فعالمًا مفعول ثان او بخلّفت فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الأوّل فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرّر كما يتكرّر الخبر او الظرف مفعول ثان والجملة بعد حال او بالعكس وان حمل على الثانى فحالان الرابع اغترفت غرفة ان فتحت الغين فمفعول مطلق او ضممتها فمفعول به ومثلها حسوة حسوة او حُسوة **الجهة العاشرة** ان يخرّج على خلاف الأصل او على خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكّى فى لا تُبطلوا صدقاتكم الاية ان الكاف نعت لمصدر اى ابطالًا كالذى ويلزمه ان يقدّر ابطالًا كابطال انفاق الذى ينفق والوجه ان يكون كالذى حالًا من الواو اى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض البصريين فى قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصل الكلمة هى لفظ ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجمل انّه يجوز فى زيد هو الفاضل ان يحذف مع قوله وقول غيره انّه لا يجوز حذف العايد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانّه لا دليل على المحذوف ورده على من قال فى بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر انّ بشر مبتدا ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره اى واذ ما بشر مكانًا مثل مكانهم بانّ مثلًا لا يختصّ بالمكان فلا دليل وكقول الزمخشرى فى قوله لا تثريب اليوم ولا خلاف انّ النصب باضمار فعل اى ولا ادرى وانّما النصب مثله فى لا حول ولا قوة وقول الخليل فى قوله الا رجلًا جزاه الله

خبر ان التقدير الا ترونى رجلا مع امكان ان يكون من باب الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل
غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على
الاشتغال ان يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة
تبيت الثانى ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة و
يجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرء هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه
صفته اهم من الدعاء له فكان الحمل عليه اولى واما قول سيبويه فى قوله الييت حب العراق الدهر
اطعمه ان اصله اليت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال فهو قياس بخلاف حذف
الجار فجوابه ان اطعمه بتقدير لا اطعمه ولا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ادوات
الصدر كلام الابتداء وماء النافية وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
عاملا وانما قال فى قل اللهم فاطر السموات انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم
الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء اشبه الاصوات فلم يجز نعته وانما قال
فى قوله اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج اخزانك المكنونة الطلل ربع قواء اذاع المعصرات
به وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر
منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق احد البيتين بالاخر اذ البدل
تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافى تضمينا ولان اسماء الديار قد كثر فيها ان تحمل
على عامل مضمر يقال ديار مية وديار الاحباب رفعا باضمار هى ونصبا باضمار اذكر فهذا
موضع الف فيه الحذف وانما قال الاخفش فى ما احسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على ان ما
معرفة موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة
بعدها خبرا كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه راى ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف
الخبر فاش فترجح عنده الحمل عليه وانما اجاز كثير من النحويين فى نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد
خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتداء والجملة قبله خبر لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم
العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون فى نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون
ان يكون الذين نصبا بتقدير امدح او رفعا بتقديرهم مع امكان كونه صفة تابعة على ان التحقيق
الجزم بان المخصوص مبتداء وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول
سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله

نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فسوى بين تاخير المخصوص وتقديمه والذى غر اكثر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفايدة الا بالمجموع تقدمت او اخرت وجوز ابن عصفور فى المخصوص المؤخر ان يكون مبتداء حذف خبره ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيء مسده وذلك وارد على الاخفش فى ما احسن زيدا واما قول الزمخشري فى قول الله عز وجل قل هو للذين امنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى اذانهم وقر انه يجوز ان يكون تقديره هو فى اذانهم وقر فحذف المبتدأ او فى اذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع امكان ان يكون لا حذف فيه فوجهه انه لما راى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا فى القران قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن ان يكون حديثا فى القران الا على ذلك اللهم الا ان يقدر عطف الذين على الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولى عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون فى اذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا واما قول الفارسي فى اول ما اقول انى احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسئلة وذكرها ابو بكر فى اصوله وقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة منصوبة المحل فبقى له المبتداء بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذى يفتتح به قوله **خاتمة** واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهى ثمانية احدها وجود دليل حالى كقولك لمن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما اى سلمنا سلاما او مقالى كقولك لمن قال من اضرب زيدا ومنه قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون اى سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتداء الثانية او لفظا يفيد معنى فيما هى مبنية عليه نحو تالله تفتؤ اى لا تفتؤ واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ان لا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك ما ضربت الا زيدا او صناعى كما فى قولك زيدا ضربته وقولك ضربنى وضربته زيد وسيأتى شرحه ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو رايت رجلا ابيض بخلاف رايت رجلا كاتبا وحذف المضاف فى نحو جاءنى غلام زيد بخلاف نحو وجاء ربك وحذف العايد فى نحو جاء الذى هو فى الدار

بخلاف نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وحذف المبتداء اذا كان ضمير الشان لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان بك زيد ماخوذ لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف الجار في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف عجبت من ان تفعل واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وكان مردودا قول ابي الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف اي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الي وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر يعني حكم التميميين وغيرهم قال الرضي بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود او نحوه فاما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وقوله صلعم لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا اي فان تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام اي موجود ولا يقال لولا زيد ولا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحذور المذكور واما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي بالمعنى وعن الكسائي انه اجاز تدن الجزم بانه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما **تنبيهان** احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحوي لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لاقسم بيوم القيمة ان التقدير لانا اقسم وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت واصك عينه ان التقدير وانا اصك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد وفي انها لابل ام شاء ان التقدير ام هي شاء لان ام المنقطعة لا تعطف الا الجمل وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان الموه واعصه في الخطوب ان التقدير انه اي ان الشان لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما

على الاستدلال بها دليلا قطعيا على احالة التبديل فيها وانهم حصل لهم علم يقيني بها فحوله بصيغها فان صح الاستدلال بها لازم خاص بعدم التبديل فيها فينعكس الدليل من الجانبين اعني بالملزوم على اللازم وباللازم على الملزوم ونظيره استدلالهم على اشتراط اليقين في مقدمات البرهان بان النتيجة قطعية وقولهم في المتواتر هو ما حصل العلم عنده فيجعلون حصول العلم دليلا على حصول صفة التواتر فكذا اتفاقهم على الاستدلال بها دليل على انها لم يتغير صيغها

اخذ مصدره وذلك الخبر الخاص نحو خبر مبتداء او اسم لا او اضيف لا ما كان مبتدأ في الاصل وجعل الخبر كونا شاملا محذوفا على سبيل الوجوب فيقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل واقول لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على ذكره اعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه اولا وهو قول بعض النحاة او على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور

الباب الخامس

كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ وَلكِنَّ مَنْ يَبْصُرْ جُفُونَكَ يَعْشَقُ وفى ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولانه مثبت وما قبلها منفى ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه فى النفى والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد فقام عمرو وزعم سيبويه فى قوله ولكن متى يسترفد القوم ارفد ان التقدير ولكن انا ووجهوه بان لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم فى الرتبة عليه ورده الفارسى بان المشبهة للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل انما يحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو لانها تخلص لمعناها وتخرج عن العطف

التنبيه الثانى

شرط الدليل اللفظى ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اى ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بان تقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم فى الارض والاخر بمعنى الايلام المعروف ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا فى لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى او مترجى ومشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى فى قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثانى اى ان الله يصلى وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء فى قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى ليحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد فى الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء فى بيت الكتاب لن تراها ولو تأملت الا ولها فى مفارق الرأس طيبا ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندى ان الصلوة لغة بمعنى واحد فهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات احديها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا

نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا الثاني
ان الرحمة فعلها متعدّ والصلوة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي الرابع انه
لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر
واما اية القيمة فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال اي بلى نجمعها قادرين لان فعل
الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الاية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء
فلا نسلم ان الحسبان في الاية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعرب في
البيت فمردود واحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال اهل المدر يخالف حال اهل الوبر
وحال اهل الوبر مختلف وبهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنتيه لسقي الماشية فقال
العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم الشرط الثاني ان لا يكون
ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع
افعال الاستثناء وقال هشام والكسائي والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف
لا مضمر وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان
اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستترا
فاين تفسيره وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز
فاعل نعم وبئس لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص اي مثل هؤلاء او
مضاف اي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا او لا عبد الله
وزيدا ضربته الثالث ان لا يكون مؤكدا وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في نحو الذي
رأيت زيدا ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد
للاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان
التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلي ابو
الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما
فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد
كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك و
هؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سئل الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني
اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما و نصب

الباب الخامس

فاسقطت ونحوه واخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل تقول ارشد اراه قال الله تعم واقام الصلوة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت يحمل على الشاذ اولا لا يلزم ورود القران على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى مذهب الفراء الا ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة

بتقدير لعينهما انفسهما او وافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان ما لاوان ولذا يحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العايد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ولبدر الدين ابن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل واما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله ايها المايح دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها السادس ان لا يكون عوضا عن شيء فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعم واقام الصلوة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا من ادعو واتادي لاجازتهم حذفها السابع والثامن ان لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه بعمل الفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين ايضا حذف المفعول في زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا رفع راسها في اكلت السمكة حتى راسها الا ان يذكر الخبر فتقول ماكول ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا اجله احرز وقال البصريون في قوله بما كان اياهم عطية عود ان عطية مبتدا واياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال لم يقوا من محذور وهو ان يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ، وقد تبينا ان امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدًا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوًا **تنبيه** ربما خولف مقتضى هذين الشرطين او احدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كله لم اصنع وهو في صيغ العموم اسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فان فيه تهيئة لمحوا للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يعشي فيه وليس فيه اعمال الضعيف دون قوي وذكر ابن مالك في قوله عميتم بالتدحي غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد انه يروي غواتهم بالاوجه الثلثة فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ اذ لا ضرورة تمنع من النصب والجر

وقد روينا بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه

جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية الا ترى انه عليه الصلوة والسلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهم لا نسقي حتى يصدر الرعاء لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنما وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله

الباب الخامس

فيذكر ان نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع الذى اذا
لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه
فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وما شيء
حميت بمستباح **بيان مكان المقدر** القياس ان يقدر الشيء فى مكانه الاصلى لئلا
يخالف الاصل من وجهى الحذف ووضع الشيء فى غير محله فيجب ان يقدر المفسر فى نحو زيدا رايته
مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص ح وليس كذلك نحو واما ثمود
وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوى لذلك فالاول نحو ايهم رايته
اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلى اما فعل وكنا قدمنا فى نحو فى الدار
زيدا ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر
لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل فى الظرف واصل العامل ان يتقدم على
المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا
واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها
واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا
على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثانى نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشرى
قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون افعالهم عن ذكر
ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فانه
الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة
فيها اهم واجاب السكاكى بتقديرها متعلقة باقرأ الثانى واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل
بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا بل امر اولا بايجاد القراءة وثانيا
بقراءة مقيدة ونظيره الذى خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسمى احد توكيدا ثم هذا الاشكال
لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثانى اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد
الاول ثم سلم فنفصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب
فكذا فى التوكيد وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد فى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن
مع انهما مفردان والجمل احمل للفصل وقال الراجز اذا ظللت الدهر ابكى اجمعا **تنبيه**
ذكروا انه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان اكلت وشربت فانت طالق فان الجواب المذكور
للسابق

ثم وحده ثم اعطاه لزمه العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب
لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب
للشروط الاول وجواب الشرط الثانى محذوف لدلالة الشرط المقدم

سابقهما بمقتضى ان الشرط الثانى له جواب مقدر وكلامه
فى شرح الكافية يقتضى ان الشرط الثانى لا جواب له فانه قال
اذا توالى شرطان دون عطف فالثانى مقيد للاول كتقييده بحال
واقع موقعه والجواب المذكور او المدلول عليه للاول والثانى مستغنى
عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال
ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم
نصحى ان اردت ان
انصح
لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وهو
الجواب اول الشرطين والثانى مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان
اردت ان انصح لكم مرادا غيكم لا ينفعكم نصحى شيئا

المبتدا والخبر ولو اسقطتها فى كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك واقول
احتمال كون اسم كان فيها ضمير شان احتمال بعيد لا يعول عليه

للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر
عن القسم والشرط ولهذا قال محققوا الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يقدم المؤخر
ويؤخر المقدم وذلك لان التقدير ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن
ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان
يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر ان
تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقول ابن دريد فان عثرت بعدها ان
والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا اذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين
ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الأصل ان اردت ان انصح لكم
فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما
الى جانب الشرط الأول فلا وجه له **بيان مقدار المقدر** ينبغي تقليله ما امكن لتقل
مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير
باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قائما لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير
من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي
انت مني ذو مسافة فرسخين لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف
والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير امر ثالث وضعف قول بعضهم في واشربوا
في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والأولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي
ومن وافقه في واللائي يئسن الآية ان الأصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر
والأولى ان يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمرو
جميلا وبخالد سوء وبكر اي كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان اصل الخبر
الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المقدم لثقل التكرار ولنا ان لا نقدر في الآية
شيئا البتة وذلك بان نجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا
وكذا نصنع في نحو زيد في الدار وعمرو ولا يتأتى ذلك في المثال السابق لان افراد فاعل الفعل
يأباه نعم لك ان تسلم فيه من الحذف بان تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما
فان قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو
قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله

ولست مقرا للرجال ظلامة ابى ذاك عمى الاكرمان وخاليا وقد جوّز وا فى نحو انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون اعلم خبرا عنهما **بيان كيفية التقدير** اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عايد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذى يغشى عليه اى كدوران عين الذى والثانى كقوله اذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل اى تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه ثم حذفت فى فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا قول الاخفش وعند سيبويه انهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجرى القول الاول عن الكسائى واختاره قال والثانى قول نحوى آخر وقال اكثر اهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب **ينبغى ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن** فيقدر فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا واقل تقديرا دون اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن فى زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى او صناعة قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه تقدر فيه اهن دون اضرب فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثانى نحو زيدا امرر به تقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح فى قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله ايها المايح دلوى دونكا اذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فررنا من اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيدا امس درهما المقدر اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من ال وقال بعضهم فى قوله لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذى فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفى السابقة ويجب ان يقدر والذى فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا فى ضرورة كقول ابى طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد فى التراب دفينا وقال الفارسى ومتابعوه فى واللائى لم يحضن التقدير فعدتهن ثلثة اشهر وهذا لا يحسن فان

كان ممكنا لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولاتحاد الجملة الثانية اذا

دار الأمر بين كون المحذوف مبتداء وكونه خبرا فايهما

اولى قال الواسطي الأولى كون المحذوف المبتداء لان الخبر محط الفايدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز فى اخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسئلة فصبر جميل اى شانى صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله طاعة معروفة اى الذى يطلب منكم طاعة معروفة لا ارتياب فيها لا ايمان باللسان لا يواطيه القلب وطاعتكم طاعة معروفة اى عرف انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا ستد شئ مسده ومثله حبذا زيد اذا حمل على الحذف وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدا فلذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمى ايمن الله او ايمن الله قسم لى انتهى ولو قدر ايمن الله قسمى لم يمتنع اذ المعرفة المتاخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح اذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا و

الباقى فاعلا وكونه مبتداء والباقى خبرا فالثانى اولى لان

المبتداء عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الأول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع ات على طريقته فالأول كقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والأصال بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها لان هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل والثانى كقوله تعالى ولئن سئلتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجئ ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سئلتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفى مواضع اتية على طريقته نحو قالت من انباك هذا قال نبانى العليم الخبير قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشاها

الباب الخامس

٣٢٦ اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى

وفيه مسائل احديها نون الوقاية فى نحو اتحاجوني وتامروني فيمن قرء بنون واحدة وهو قول ابى العباس وابى سعيد وابى على وابى الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث فى نحو قوله يسوء الفاليات اذا فلينى هذا هو الصحيح وفى البسيط انه مجمع عليه لان الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن فى التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه الثالثة تاء المضارعة مع تاء المضارع فى نحو نارا تلظى وقال ابو البقاء فى قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف فى ذلك هشام الكوفى ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما الف الافعال والاستفعال والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا السادسة نحو يا زيد زيد اليعملات بفتحهما وبين ذراعى وجبهة الاسد خلافا للمبرد السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه فى نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع فى موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح فى ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل فى الخبر فالاولى اعمال الثانى لقربه ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك فى مسئلة الاضافة **تنبيه** الخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد فى ان الحذف من الاول فى قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراى مختلف وقوله خليلى هل طب فانى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان ومن الثانى قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله اذ لو كان الجواب للاول لجزم فقطعنا بذلك فى نحو ان كلمتك ان شربت فانت طالق وفى فاما ان كان من المقربين فروح ونحو ولولا رجال مؤمنون ثم قال الله تعالى لو تزيلوا لعذبنا وابنى على ذلك فى المثال انها لا تطلق حتى يتاخر المقدم ويتقدم المؤخر اذ التقدير ان كلمتك فانت طالق ان شربت وجواب الثانى فهذا الكلام من حيث

المعنى هو الشرط الأول وجوابه كما ان الجواب من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب في الصناعة ايضا ومن ذلك قوله فاني وقيار بها لغريب وقد تكلف بعضهم في البيت الأول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان واض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما

ذكر اماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف نحو وجاء ربك فاتى الله بنيانهم اى امره لاستحالة الحقيقي فاما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اى اذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اى استمتاعهن حرمت عليكم الميتة اى اكلها حرمنا عليهم طيبات اى تناولها لا اكلها ليتناول شرب البان الابل حرمت ظهورها اى منافعها ليتناول الركوب والتحميل ومثله واحلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو اوفوا بالعقود واوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه اذ الذوات لا يتعلق بها اللوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اى اهل القرية واهل العير والى مدين اخاهم شعيبا اى والى اهل مدين بدليل اخاهم وانه قد جاء صريحا وما كنت ثاويا في اهل مدين واما وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا فقدر النحويون الأهل بعد من واهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الأولين لان القرية تهلك ووافقهم في فجاءها لاجل او هم قائلون اذا لاذقناك ضعف الحيوة وضعف الممات اى ضعف عذاب الحيوة وضعف عذاب الممات لمن كان يرجوا الله اى رحمته يخافون ربهم اى عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهؤن قول الذين كفروا اى يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا فحذف المضاف الى ليلة والمضاف اليه ليلة واقام صفته مقامها اى اغتماض ليلة رجل ارمد وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر جئتك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم **تنبيه** اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى نحو

الباب الخامس

الحج أشهر معلومات ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج أشهر والبر بر من آمن أولى من أن يقدر ذا أشهر الحج أشهر وذا البر من آمن لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ولأن الحذف من آخر الجملة أولى

حذف المضاف إليه يكثر في ياء المتكلم مضافا إليه المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الأمر من قبل ومن بعد أي من قبل الغلب ومن بعده وفي أي وكل وبعض وجاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله وإضمار الحذف

حذف اسمين مضافين نحو فإنها من تقوى القلوب أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب فقبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي وقال وقد جعلتني من خزيمة إصبعا أي ذا مسافة إصبع ويحتمل أنت مني فرسخان أي ذو مسافة فرسخين ويحتمل أنه من تقدير مضاف أي بعدك مني فرسخان وبهذا المقدر يتعلق من فهو أولى

حذف ثلاثة متضايفات فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري وتنبيه القاب المقدار وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى تفسير الذي في الأثر الثاني فقيل هو على القلب والتقدير قابي قوس ولو أريد هذا لأغنى عن ذكر القوس

حذف الموصول الاسمي ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وقول حسان أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول آخر ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان أي والذي أطاع هواه

حذف الصلة يجوز قليلا لدلالة صلة أخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك إحنة عليك فلا يغررك كيد العوائد أي الذي عادك أو لدلالة غيرها كقوله نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا أي نحن الألى عرفوا وقال بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها نفس تردت فقيل يقدر بعد اللتيا ما انطوت عليه الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد اللتيا دقت لأن التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا عظمت لأن التصغير تعظيم كقوله دويهية تصفر منها الأنامل

حذف الموصوف ومن ثم قاصرات الطرف أي حور قاصرات وألنا له الحديد أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات

قوله وقال رؤبة وقد جعلتني من خزيمة اصبعا ...

الباب السادس ان تغليب المذكر على المؤنث ...

فليبكوا كثيرا اي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة
اي دين الملة القيمة ولدار الاخرة خير اي ولدار الساعة الاخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري
الحيوة الاخرة بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اي حب النبت
الحصيد وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا فقيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا
علم محكي على انه منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله نبئت
اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد
المال والا عرب غير منصرف وكان يفتح لانه مضاف اليه واختلف في المقدر مع الجملة
في نحو منا ظعن ومنا اقام فاصحابنا يقدرون موصوفا اي فريق والكوفيون يقدرون موصولا
اي الذي او من وما قدرناه اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف
بصفته لتلازمهما وشلهما منهما مات حتى لقيته يقدره باحد ويقدره بمن وان من
اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي الا انسان او الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم ان الجملة
القسمية لا تكون صلة ورد بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن **حذف الصفة**
يأخذ كل سفينة اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة
فلا فائدة فيه ومدح تدمر كل شيء اي سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء اتت عليه الاية قالوا
الان جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا ومانعهم من ابن الامير الاكرمين
لخيهما وقال فلم اعط شيئا ولم امنع وقال وليست دار نا هاتا بدار اي من اختها الشاهد
وبدار طايلة ولم اعط شيئا طايلا دفعا للتناقض فيهن قل يا اهل الكتاب لستم على شيء
اي نافع ان نظن الا ظنا اي ضعيفا **حذف المعطوف** ويجب ان يتبعه العاطف نحو
لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده دليل التقدير ان الاستواء
انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
لا نفرق بين احد من رسله والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم
اي بين احد واحد وقيل احد فيهما ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع
للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ورد بانه يقتضي ان المعرض بهم
وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين غيره
في النبوة وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير ان المقدر بين احد وبين الله

بدليل وَيُرِيدُونَ اَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ ونحو سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ اى والبرد وقد يكون كقم
عَنْ هذا بقوله سبحانه فى اوّل السّورة لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ. وله مَا سَكَنَ اى وما تحرّك واذا فسّر سكن باستقر
لم يحتج الى هذا فَاِنْ اُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ اى فان احصرتم فحللتم فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا
اَوْ بِهِ اَذًى مِنْ رَاْسِهِ فَفِدْيَةٌ اى فحلق ففدية لَا يَنْفَعُ نَفْسًا اِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ اٰمَنَتْ مِنْ قَبْلُ اَوْ كَسَبَتْ
فى ايمانها خيرًا اى ايمانها وكسبها والآية من اللفّ والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة الّذ
وغيره اذ قالوا سوّى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم
الانتفاع به وهذا التاويل ذكره ابن عطيّة وابن الحاجب من القليل حذف ام ومعطوفها كقوله
فما ادرى اَرُشْدٌ طلابها اى ام غىّ وقد تقدّم فيه بحث **حذف المعطوف عليه** اَنِ اضْرِبْ
بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ اى فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور انّ الفاء فى فانفجرت هى فاء
فضرب وانّ فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشئ لان لفظ
الفاء واحد فكيف يحصل الدليل وجوّز الزمخشرى ومن تبعه ان تكون فاء الجواب اى فان ضربت
فقد انفجرت ويردّه انّ ذلك يقتضى تقدّم الانفجار على الضرب مثل اِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَهُ
من قبل الّا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتّب الانفجار على ضربك وقيل فى اَمْ حَسِبْتُمْ اَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ
ان ام متصلة والتقدير اعلمتم انّ الجنّة حفّت بالمكاره ام حسبتم **حذف المبدل منه**
قيل فى وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ اَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ وفى كَمَا اَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ انّ الكذب بدل
من مفعول تصف المحذوف اى لما تصفه وكذلك فى رسولا بناء على انّ ما فى كما موصول
اسمى ويردّه انّ فيه اطلاق ما على الواحد من اولى العلم والظاهر انّ ما كافّة واظهر منه انّها
مصدريّة لابقاء الكاف على عمل الجرّ وقيل فى الكذب انّه مفعول لا تقولوا والجملتان
بعده بدل منه اى لا تقولوا الكذب لما تصفه السنتكم من البهائم بالحلّ والحرمة وامّا المحذوف
اى فتقولون الكذب وامّا لتصف على انّ ما مصدريّة والجملتان محكيّتا القول اى لا تحلّلوا
او تحرّموا بمجرّد قول تنطق السنتكم وقرئ بالجرّ بدلا من ما على انّها اسم وبالرفع وضمّ الكاف
والذال جمعًا للكذوب صفة للفاعل وقد تقدّم انّه قيل فى لا اله الا الله انّ اسم الله تعالى بدل من
ضمير الخبر المحذوف **حذف المؤكّد وبقاء التوكيد** تقدّم انّ سيبويه والخليل
اجازاه وانّ ابا الحسن ومن تبعه منعوه **حذف المبتداء** يكثر ذلك فى جواب
الاستفهام نحو وَمَا اَدْرٰيكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللهِ اى هى نار الله وَمَا اَدْرٰيكَ مَا هِيَهْ

من الرسوخ فى الهداية عنه ازال الكتاب حيث كذبوا به وصدّ فواعنه :
يوم ياتى الآيات لا ينفعهم التلهّف على ترك الايمان بالكتاب
ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن
حجر ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا
كسبها وهو العمل الصالح قبله فاختصر

نارٌ حامية وما اصحاب اليمين في سدر مخضود الا تبين قل هل انبئكم بشر من ذلكم النار
وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اى فعمله لنفسه واساءته
عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اى فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس
فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اى فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك
وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين الا قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلثة رابعهم
بل قالوا اضغاث احلام وبعدما الخبر مقدر لدى المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم
بكم عمى ووقع فى غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل
ولا تقولوا ثلثة لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اى هذا بلاغ وقد صرح به فى هذا بلاغ
للناس سورة انزلناها اى هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به

فى حذف الخبر وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من
المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب اى حل لكم اكلها دائم وظلها اى دائم واما
انتم اعلم ام الله فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل لصحة كون اعلم خبرا عنهما واما انت اعلم
ومالك فمشكل لان ان عطف على انت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كون الشيء مكرر
فى الخبر به او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل
من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل فى الظاهر وان قدر مبتدأ حذف خبره لزم كون المحذوف
اعلم والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى لا للاشتراك
المعنوى كما قصد بالعطف فى نحو وارجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره
بعت الشاة شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقال الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى
ان كان فى عملهم خير فحذفت كان وخبرها وقال اللهفى عليك للهفة من خائف يبغى
جوارك حين ليس مجير اى ليس له وقالوا من يأتى اصاب او كاد ومن استعجل اخطأ او
كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا اى ان لنا حلولا فى الدنيا
وان لنا ارتحالا عنها وتقدم البحث فى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين
كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا لا ضير اى علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا
فوت اى لهم وقال الحماسى من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وقد كثر حذف خبر لا
هذه حتى قيل انه لا يذكر وقال الخراز فيل سيرو ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن اعضب

اى لعلها قربت **ما يحتمل النوعين** يكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة
من ايام اخر فما استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليه او
فعليكم كذا ويأتى فى غيره نحو فصبر جميل اى امرى او امثل ومثله طاعة وقول معروف
اى امرنا او امثل ويدل للاول قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد يجوز ابن عصفور
الوجهين فى لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفى نعم الرجل زيد وغيره
جزم بانه اذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدا **حذف الفعل وحده او مع مضمر**
مرفوع او منصوب او معهما يطرد بحذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين
استجارك اذا السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون فلما حذف
الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشرى وابو البقاء واهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز لو
زيد قائم الا فى الشعر او النادر نحو لو ذات سوار لطمتنى وقيل الاصل لو كنتم فحذفت كان
اسمها وقيل لو كنتم انتم فحذفا مثل التمس ولو خاتما من حديد وبقى التوكيد ويكثر فى جواب
الاستفهام ليقولن الله اى ليقولن خلقهم الله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا
واكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
حتى قال ابو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم
اى وأتوا خيرا وقال الكسائى يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر
محذوف اى انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اى واعتقدوا الايمان ومن تبرأ بحجة
وقال علفتها تبنا وماء باردا فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها او
اعطيتها والزموا صحته نحو علفتها ماء باردا وتبنا فالتزموه محتجين بقول طرفة لها سبب ترعى به
الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار امدح وفى التنزيل وامرأته حمالة الحطب باضمار
اذم ونظايره كثيرة وقالوا اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا وقالوا الا كلمة ما
ان جرا مكانه وما ان فى السماء نجما اى ما ثبت ويروى نجم بالرفع فان فعل ماض بمعنى عرض
واصله عن **حذف المفعول** يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء لهداكم اى فلو شاء هدايتكم
وبعد نفى العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اى انهم سفهاء ونحن اقرب اليه
منكم ولكن لا تبصرون وعايدا على الموصول نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وحذف عايد
الموصوف دون ذلك كقوله فما شىء حميت بمستباح وعايد المخبر عنه دونهما كقوله على نحو فيكى

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب نسيت وثوب اجر وجاء في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام
شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين اى فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه
حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اى هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر
حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى ويجوز حذف مفعولي أعطى نحو فاما من أعطى وثانيهما فقط
نحو ولسوف يعطيك ربك واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية **حذف**
الحال اكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل
باب سلام عليكم اى قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل
ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اى واسماعيل يقول كما ان القول
خبر للموصول في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان
الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال او رفع خبر اول ولا موضع له لانه بدل من الصلة
هذا كله ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام والعائد
محذوف اى اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم وجملة القول حال او بدل **حذف التمييز** نحو كم صمت
اى كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر ان يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم
نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة **حذف الاستثناء**
وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم واجاز بعضهم
ذلك بعد لا يكون وليس ذلك بمسموع **حذف حرف العطف** بابه الشعر كقول الحطيئة
إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا اى ومنزله برمل يبرين كذا قالوا
ولك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على
حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج
على اضمار او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات احدها وجوه يومئذ ناعمة
اى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح
الهمزة اى وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو وبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوع
بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول
للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
الآية اى وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك

وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشرى ان يكون استينافا اى اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسط بين الشرط والجزاء **حذف فاء الجواب** هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر ان اباها خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين **حذف واو الحال** تقدم فى قوله نصف النهار الماء غامره اى انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص **حذف قد** زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم او مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلوة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيدا لقام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضى المثبت المجاب به القسم ان يقرن باللام وقد نحو تالله لقد اثرك الله علينا وقيل فى قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالى فاضمر قد واما ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل فى الماضى **حذف لا التبرئة** حكى الاخفش لا رجل وامراة بالفتح واصله ولا امراة فحذفت لا وبقى البناء للتركيب بحاله **حذف لا النافية وغيرها** يطرد ذلك فى جواب القسم اذا كان المنفى مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا ويقل مع الماضى كقوله فان شئت اليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلى معى امد به امد السرمد ويسهله تقدم لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحى قومى وسمع بدون القسم كقوله وقولى اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل وقد قيل به فى يبين الله لكم ان تضلوا اى لئلا وقيل المحذوف مضاف اى كراهة ان تضلوا **حذف ما النافية** ذكر ابن معط ذلك فى جواب القسم فقال فى الفيته وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولى والسماء ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذ امنوا الالتباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رايت فى كتب النحو الا حذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف فى لا اكثر من التصرف فى ما انتهى وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم

قوله وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وجذام بجيم مضمومة فذال معجمة قبيلة من اليمن نزل بجبال حسمى بكسر الحاء المهملة ارض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال لما نضب من الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن

قوله فان شئت اليت الخ فى الشرح وان البيتان من بحر المتقارب الاول مدرج اى صدره الف المقام واول عجزه ميمه وكثيرا ان لا يكون مدرجا بان يكون اخر صدره ميم المقام واول عجزه واو الركن لكن يكون فيه الثلم ...

بجميع الحقوق محفوظة

بمعتدل وفتو والمتقارب وقال اصله ما ما فلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية
وفي بعضها قدره ما الموصولة **حذف ما المصدرية** قال ابو الفتح في قوله باية
تقدمون الخيل شعثا والصواب ان اية مضافة الى الجملة كما مر وعكسه قول سيبويه في قوله
باية ما تحبون الطعام ان ما زائدة والصواب انها مصدرية **حذف كي المصدرية**
اجازه السيرافي في جئت لتكرمني وانما يقدر الجمهور هنا ان بعينها لانها ام الباب
فهي اولى بالتجوز **حذف اداة الاستثناء** لا اعلم ان احدا اجازه الا ان السهيلي
قال في قوله تعالى ولا تقولن لشيء الاية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان
يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست
بمنهي فقد سلطته على ان تقوم وتقول شاء الله ذلك وتاويله ان الاصل الا قائلا الا
ان يشاء الله وحذف القول كثير انتهى فتضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب
ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله او الا متلبسا
بان يشاء الله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوي ذكره لذلك
وعليهما فالباء محذوفة من ان وقال بعضهم يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة تابيد اي لا تقولنه
ابدا كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه
الله سبحانه وتعالى وجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله
بان ياذن لك فيه ولما قاله مبعد وهو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي ومبطل وهو انه يقتضي
النهي عن قول اني فاعل ذلك غدا مطلقا وبهذا يرد ايضا قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول
من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التابيد **حذف لام التوطئة** وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمسن وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف والا
تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين **حذف الجار** يكثر ويطرد مع ان وان نحو يمنون عليك ان
اسلموا اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع ان يدخلنا
ربنا وان المساجد لله اي ولان ايعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجاء في غيرهما نحو قدرناه منازل
اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه اي باوليائه فلم اي
وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقيل له كيف اصبحت خير عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت
ويقال في القسم الله لافعلن **حذف ان الناصبة** هو مطرد في مواضع معروفة

الباب الخامس

فى غيرها نحو خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها ولا بد من تتبعها وقال به سيبويه فى قوله ونهنهت
نفسى بعد ما كدت افعله وقال المبرد الاصل افعلها ثم حذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها
وهذا اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان فى موضع حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد و
اعتد بها مع ذلك بابقاء عملها واذا وقع الفعل بعد اضمار ان سهل الامر ومع ذلك فلا يقاس
ومنه قل افغير الله تأمرونى اعبد ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وتسمع بالمعيدى خير من
ان تراه وهو الاشهر فى رواية بيت طرفة الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى وان اشهد اللذات هل
انت مخلدى وقرئ اعبد بالنصب كما روى احضر كذلك وانتصاب غير فى الآية على القراءتين لا يكون باعبد
لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وان اعبد بدل منه بدل اشتمال اى اتأمرونى بعبادة غير الله

حذف لام الطلب

هو مطرد عند بعضهم فى نحو قل له يفعل وجعل منه قل لعبادى
الذين آمنوا يقيموا وقيل لعبادى يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب والحق
ان حذفها مختص بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس

حذف حرف النداء

نحو ايها
الثقلان يوسف اعرض عن هذا ان ادوا الى عباد الله وشذ فى اسمى الجنس والاشارة نحو اصبح
ليل وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام ولحن بعضهم المتنبى فى قوله هذى برزت لنا فهجت رسيسا
واجيب بان هذى مفعول مطلق اى برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى
المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت انشده هو وهو قوله
يا عمرو انك قد مللت صحابتى وصحابتيك اخال ذاك قليل

حذف همزة الاستفهام

تقدم ذكره فى اول الباب الاول من الكتاب

حذف نون التوكيد

يجوز فى نحو لا فعلن فى الضرورة
كقوله فلا وابى لنأتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن
نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه واذا وقف عليها تالية ضمة او كسرة حذفت ويعاد ما كان حذف لاجلها فيقال
فى اضربن يا قوم اضربوا وفى اضربن يا هند اضربى وقيل حذفها فى غير ذلك ضرورة كقوله
اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس وقيل بما جاء فى النثر وخرج بعضهم
عليه قراءة من قرأ الم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ولعل تقول لعل
المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى

حذف نونى التثنية والجمع

حذفا للاضافة نحو تبت يدا ابى لهب وانا مرسلوا الناقة ولشبه الاضافة

قوله ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله وليس الموافيني ليرفد خائباً اه اقول قصد بهذا الكلام الرد على هشام فان مذهبه ان النون في نحو سلمني الميت نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه ولا شك ان هذه الدعوى لا يتاتى له في نحو الموافيني لان ال صادة عن التنوين فلم يبق الا ان يقال النون في كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم على سبيل الشذوذ لاجل الضرورة

نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضاربا زيداً والضاربوا عمراً وللام الساكنة قليلاً نحو لذائقوا العذاب فيمن قرأه بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة فاما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين باما فلم ينفك البيت عن ضرورة واختلف في قوله لا يزالون ضاربين القباب فقيل الاصل ضاربي القباب في قبل للقباب كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل اعراب ضاربين اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء

حذف التنوين يحذف لزوماً لدخول ال نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله اسلمني الى قومي شراحي فضرورة خلافاً لهشام ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله وليس الموافيني ليرفد خائباً اذ لا يجتمع التنوين مع ال ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقاً او بنت عند قوم من العرب فاما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وانما اثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق وبنصب النهار واختلف لم ترك تنوين غير في قبضت عشرة ليس غير فقيل لانه مبني كقبل وقيل للنية الاضافة وان الضمة اعراب وغير متعينة لانها اسم ليس لا محتملة لذلك وللخبرية ويرده ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف غير مذكور باطراد الا ان اشبه اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته لم مع انه المضاف اليه في المعنى كانه مضاف اليه لفظاً

حذف ال تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يا رحمن الا من اسم الله تعالى والجمل المحكية قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار ال ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا هو على نية ال في خير ورده انها لا تجامع من الجارة للمفضول وقال الاخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على

اللئيم يسبني **حذف لام الجواب** وذلك ثلثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه أجاجا حذف لام لقد يحسن مع طول الكلام نحو قد أفلح من زكيها حذف لام لأفعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة أثأرن فإنه فرغ وإن أخاكم لم يثأر **حذف جملة القسم** كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لأفعلن أو لقد فعل أو لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لأعذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن أخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم وفي نحو إن زيدا قائم أو لقائم هل يجب كونه جوابا لقسم أو لا **حذف جواب القسم** يجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب فالأول نحو زيد قائم والله ومنه إن جاءني زيد والله أكرمته والثاني نحو زيد والله قائم فإن قلت زيد والله إنه قائم أو لقائم احتمل كون المتأخر خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات غرقا الآيات أي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف أو عامله اذكر وقيل الجواب إن في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق والقرآن المجيد أي ليهلكن بدليل كم أهلكنا أو إنك لمنذر بدليل بل عجبوا أن جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الأخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكيها ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم إن في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر أي إنه لمعجز أو إنك لمن المرسلين أو ما الأمر كما زعموا وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج إن ذلك لحق وفيه بعد الأخفش إن كل إلا كذب الرسل الفراء وثعلب ص لأن معناه صدق الله ورده أن الجواب لا يتقدم وقيل كم أهلكنا وحذف اللام للطول **حذف جملة الشرط** هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله أي فإن تتبعوني يحببكم فاتبعني أهدك ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون أي فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن أظلم ممن كذب بآيات الله أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتي وجعل منه

الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ورده
ان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اي ان
اردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها
فلست لها بكفو وان لا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها **حذف جملة جواب**
الشرط وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم
ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جائني زيد
لاكرمته وقول ابن معط اللفظان يفهم والكلام اما من ذلك ففيه ضرورة وهي حذف
الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب بالجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر
ففيه ضرورة ايضا وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ووهم ابن الخباز
فقطع بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في
الارض الاية اي فافعل ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لما امنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن
والنحويون يقدرون لكان هذا القران وما قدرته اظهر لو تعلمون علم اليقين اي لارتدعتم وما
الهيكم التكاثر ولو افتدى به اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم واذا قيل لهم
اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده ائن ذكرتم اي تطيرتم
ولو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اي لرايت امرا فظيعا ولولا
فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لهلكتم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم
به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ورده ان جملة الاستفهام
لا تكون جوابا الا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو ان جئتك افما تحسن الي او مقدمة على غيرها
نحو فهل تحسن الي **تنبيه** التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل
الله لات لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله ات سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل
فليبادر العمل فان اجل الله لات ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر
وان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد مس القوم
قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر
ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق اي
فلا يؤذوهن بقول ولا فعل فان الله سميع ذلك ويعلمه فان تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم

حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع احدها بعد حرف الجواب يقال
اقام زيد فتقول نعم والم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفي وبلى ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا
فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي فان ان هنا بمعنى نعم واما قوله ويقلن شيب قد
علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم لجواز ان لا تكون الهاء للسكت
بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك الثاني بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص
وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت
قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى اي يا هؤلاء الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات
العم يا سلمى وان كان عييا معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته ايضا الخامس في قولهم
افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فافعله **حذف اكثر من جملة في غير**
ما ذكر انشد ابو الحسن ان يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي كان
كان عاديك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا في قوله تعالى فقلنا اضربوه
ببعضها كذلك يحيي الله الموتى ان التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك وفي قوله تعالى انا انبئكم
بتاويله فارسلون الآيات ان تقديره فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه فاتاه وقال
له يا يوسف وفي قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا باياتنا فدمرناهم ان تقديره فاتيا
فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم **تنبيه** الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته
الصناعة وذلك كان يجد خبرا بدون مبتدا او بالعكس او شرطا بدون جزاء او بالعكس او معطوفا
بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك
الله واما قولهم في نحو سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد وفي نحو وتلك نعمة تمنها علي ان عبدت
بني اسرائيل ان التقدير ولم تعبدني ففضول في علم النحو وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل
لعظمته وحقارة المفعول او للعكس او للجهل به او للخوف عليه او منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم
على صناعة البيان ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد وهل انا الا من غزية ان
غوت غويت وان ترشد غزية ارشد بل لاني وضعت الكتاب لافادة متعاطي التفسير و
العربية جميعا واما قولهم في راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف اي والناقة
فلازم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف اي احد طليحين وهذا لا ينافي
في نحو غلام زيد ضربتها **الباب السادس من الكتاب في التحذير من امور**

الباب السادس

اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهي كثيرة والذي يحضرني الآن منها عشرون
موضعا احدها قولهم في لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بيّنّا الصواب في ذلك في فصل لو
وبسطنا القول فيه بما لم نسبق اليه والثاني قولهم في اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل
من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احدها انهم يذكرونه في
كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هي وعلى المعرب ان يبين في كل موضع هل
هي متضمنة لمعنى الشرط ام لا واحسن مما قالوه ان يقال اذا اريد تفسيرها من حيث هي
ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثانية ان العبارة
التي تلقى للمبتدئين يطلب فيها الايجاز لتخف على الالسنة اذ الحاجة داعية الى تكرارها
وكان اخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان ان يقولوا مستقبل والثالثة ان المراد انها
ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة انها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر
فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني
حال من الاول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على
الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلم من الاسهاب والايهام المذكورين والرابعة ان قولهم غالبا
راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضي ان كونه ظرفا وكونه للزمان
وكونه لما يستقبل لا يتخلف وقد بيّنّا في بحثها ان الامر بخلاف ذلك الثالث قولهم النعت
يتبع المنعوت في اربعة من عشرة وانما ذلك في النعت الحقيقي فاما السببي فانما يتبع في اثنين من
خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما الافراد والتذكير واضدادهما
فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم آباؤهم وبرجل قائمة امه وبامرأة
قائم ابوها وانما يقول قائمين ابواهما وقائمين آباؤهم من يقول اكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا
اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها غير ان الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد وان
تكسر وهو ارجح على الاصح كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله وصح
الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت ايضا للخبر والحال والرابع قولهم في نحو فكلا منها
رغدا ان رغدا نعت لمصدر محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل
المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا اي اكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل
اشتعال النار قيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير

بكورا وبكّرت بالتشديد وابتكرت وابكرت وباكرت بمعنى اتيت بكرة والصريم الارض المحصودة زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد سمّى

قوله والشرح لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لان الامر في كلام المصنف لان الذي اشتهر بين المعربين صواب وان تخطئتهم بالنظر الى سيبويه وغيره لم يصادف المحز واقول انما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه ومسند للاسم على ذلك لابناء على اعتراضه على ادلتهم سمّى

الباب السادس

مصدر الفعل والأصل فكلاه واشتعل اي فكلا الاكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم
سير عليه طويلا ولا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف
الا والصفة خاصة بجنسه تقول رايت كاتبا ولا تقول رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس
الأنسان بخلاف الطويل وعندي فيما احتجوا به نظر اما الأول فلجواز ان المانع من الرفع كراهية
اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت
الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض
مجاز ويوضحه انهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا
الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا واما الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف
على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ اي دروعا سابغات
ومما ينقدح في قولهم محي نحو قولهم اشتمل الصماء اي الشملة الصماء والحالية متعددة لتغيير الخامس
قولهم الفاء جواب الشرط والصواب انه يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة
السادس قولهم العطف على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين والسابع قولهم
بل حرف اضراب وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء
والثامن قولهم في نحو ائتني اكرمك ان الفعل مجزوم في جواب الأمر والصحيح انه جواب لشرط محذوف
وقد يكونون انما ارادوا تقريب المسافة على المتعلمين والتاسع قولهم في المضارع في مثل
يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل
الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم على ما فعلوه ارادة التقريب والا فانهم يبحثون
على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا وعربوا قالوا خلاف ذلك والعاشر قولهم امتنع
نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين
فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي
ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يتقوم الا
باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان
باعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث
فيرجعون الى ما اعتبره البصريون والحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى فَانْكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ان الواو نائبة عن أو ولا يعرف ذلك في اللغة وانما

في التحذير من أمور اشتهرت والصواب خلافها

يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين واما الاية فقال ابو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني
في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول بان الواو فيها معنى او عجز عن درك الحق
واعلموا ان الأعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الأعداد الأصول
نحو ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلثين ليلة واتممناها بعشر
فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد به الانفراد لا
الاجتماع وهو الأعداد المعدولة كهذه الاية واية سورة فاطر وقال اي منهم جماعة ذو جناحين
جناحين وجماعة ذو ثلثة ثلثة وجماعة ذو اربعة اربعة وكل جنس منفرد بعدده وقال الشاعر ولكنما
اهلي بواد انيسه ذياب تبغي الناس مثنى وموحد ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية
كما قال الله تعالى ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بموقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي
في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتناد انتهى وقال الزمخشري
فان قلت الذي اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنتين او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى
وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما اراد من العدد
الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة
ولو افردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون او قلت كما جاء بها في المثال
المذكور ولو جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة
وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها
على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحريره
ان الواو دلت على اطلاق ان ياخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع
ان شاؤا مختلفين في تلك الأعداد وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك
انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من اثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم
كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة خبرا هو
جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي للاستيناف والوقف على سبعة
وان في الكلام تقريرا لكونهم سبعة وكانه لما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان
ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية الاية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده انه قد جاء
في المقالتين الاوليين رجما بالغيب ولم يجئ مثله في هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فيكون صدقا

الباب السادس

٣٤٣

معرفة ونكرة فسيان وان كان الثاني عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول
العام لذلك المفرد سواء كان معرفا او منكرا وسواء كان الاول معرفا
بالالف واللام العهدية ام منكرا ويلحق بهذا القسم في دخول الاول في الثاني

ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل
ان نتلوها عليك الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي ان
القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال
او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوق الموصوف بالصفة كمررت برجل
ومعه سيف فاما الواو الاولى فلا حقيقة لها وقدرها واما واو الحال فاين عامل الحال ان قدر
هم ثلثة او هؤلاء ثلثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل
المعنوي لا يحذف الثاني عشر قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يقوله
الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا او
شبهه ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس وتطلع الشمس وطالع الشمس ولا
يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع
خلافا لابن كيسان احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول
ابقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل او غيره
الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون
به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وح فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك
يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد و
دخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها
النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في
الفعل اسهل منه في الحرف الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت
معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول وحملوا على ذلك ما روي لن يغلب
عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى
ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثاني غير الاول
ولو قلت ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا
القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلثة احدها
ان الظاهر في اية الم نشرح ان الجملة الثانية تكرار للجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا
وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثاني ان ابن مسعود قال لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل

خلاف للاصل
منكرا كما يراد به منكرا مع تردده في انه الاول او غيره كما ورد
معرفا به في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء رجل لا ادري الاول ام
غيره وان كانا معرفين باداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير
متعدد وان كان الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة
اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاعم على الاخص
هذا هو التحقيق في هذه القاعدة
انتهى كلامه رحمه الله

قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاول واذا

قوله وللرابع هو اعادة المعرفة
نكرة وذكره على اعادة القسم والا فمقتضى قول الاولين ان يقول الرابعة ولم
يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر اولا ليشهد
له وهو ما حكاه عن الزجاج

في التخيير أنفوا اشتهرت الصوا خلافها

عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الاية في قرائته ومصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيناه من التوكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره بل من غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الا ربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله خلقكم من ضعف الاية وهو الذي في السماء اله وفي الأرض اله والاله واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الأول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الأول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الأولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الاية وعلى الرابع يسئلك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا وقوله اذ الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فايدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري لم يتغير عن حاله فان ادعى ان القاعدة فيهن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الأمر وفي الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان تكون الأولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة والثاني عدة مستانفة بان العسر متبوع بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لانه لا يخلو ان كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستانفا فقد تناول بعضا اخر ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلوة والسلام والثاني ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا والاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد وفي التنكير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا انه عليه الصلوة والسلام كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنايم ثم وعد عليه الصلوة والسلام بان

الباب السادس

الأخرة خير له من الأولى فالتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرًا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرًا في الأخرة للقطع بانه لا عسر عليه في الاخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا ان له يسرًا في الدنيا ويسرًا في الاخرة الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك امور احدها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قاريا فان صاحب الحال معمول للمضاف او للجار مقدر والحال منصوبة بالفعل الثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف الثالث ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقاله هابينا اذ اصبح النصح فاصبح له العامل حرف التنبيه وللث ان تقول لا نم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال من المعرفة واما جواب ابن خروف بان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا فيخالف لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض لعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياسي واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا واما مسئلتا المضاف اليه فصلا المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا السادس عشر قولهم يغلب المؤنث على المذكر في المسئلتين احديهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال ضاقت ثلاثا بين

يوم وليلة السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربًا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدًا وانت لو قلت السموات مفعول له كما تقول الضرب مفعول له كان صحيحًا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به ايضاح اخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجرى على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعًا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث في انشاءت كتابا وعمل فلان خيرًا وامنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده وزعم ايضا في انبات زيدا عمرًا فاضلا ان الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبأ وقال بخلاف الثاني والثالث في اعلمت زيدًا عمرًا فاضلا فانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطاء بل هما ايضا منبأ بهما لا نفس النبأ وهذا الذي قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر الصحيح الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه انه لم يفعله ولذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزًا فقال

انَحْوِيَّ هٰذَا العَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصواب ان حكمها حكم ساير الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا اخرج يده لم يكد

يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم يرقد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة
مثبتة فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار بحصوله اولى لا بقاربه
حصوله اذ لا يحسن فى العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان كان ما صلى حتى قارب الصلوة
ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ مع انهم قد فعلوا اذ
المراد بالفعل الذبح وقد قال الله تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم فى اول الامر فانهم
كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما تلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا
فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال
على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر كما فهم فى الاية من قوله تعالى
فذبحوها التاسع عشر قولهم فى السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه اوضح
ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع
وهو المستقبل وهنا تنبيهان احدهما ان الزمخشرى قال فى اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة
وجود الرحمة لا محالة فهى مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد
من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به واجيب
بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخر واذا كان المقام ليس مقام تاخير لكونه
بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب الثانى قال بعضهم
فى سَتَجِدُونَ آخَرِينَ السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء وانما نزلت بعد
قولهم ما ولاهم الاية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق انها للاستقبال وان يقول
بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا فى المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا فى الامر
هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشرى فانه سئل
ما الحكمة فى الاعلام بذلك قبل وقوعه تمام العشرين قولهم فى نحو جلست امام زيد ان زيدا
مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل فى الخفض لخصوصية كون المضاف
ظرفا **خاتمة** ينبغى للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول فى
نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبنى لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول
فى المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة
على المنصوب من نحو اعطى زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطى واعطى لم يسم فاعله واما النائب

الباب السابع

عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي و لتحقيق حديثهما وفي اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع ولا يقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيهن فقل عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

في الباب السابع في كيفية الاعراب

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدؤن اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا واما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله فما هذاك الى ارض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول لك فاعل الزوال ما تعتمد عليه ويجوز في نحو م الله وق نفسك وش الثوب ول هذا الامر ان تنطق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بانها بعض ايمن و تقول في فعل امر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل و تقول الباء حرف جر والواو حرف عطف لا تنطق بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا تنطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان تنطق باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم لهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية يدلك على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان محصل وضرب هنا لا يدل على ذلك وان الفعل لا يخبر عن الفاعل في حالة التركيب فهذا لا يصح ان يكون له فاعل ومما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من قولك ضرب زيد مرفوع بضرب وفاعل بضرب فتدخل الجار عليه وقال لي بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكلمة ضرب فقلت فكيف وقع ضرب مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت فاذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو

نظيره الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه و
كذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في
انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف أل فقطعت
الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء كما
انك اذا سميت باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء
والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم
كيف يتوهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت فكيف توهم ابن مالك
ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه
كقوله مبتدا خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة
فليس بشيء لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر
لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او
مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول
به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا
على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين
المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور
الذي له متعلق وان كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت مفعول اول وثان وثالث
وينبغي ان يعين للمبتدي نوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى
فعل مضارع اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه
وفي نحو يتربصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح
لمباشرته لنون التوكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم او يقول منصوب
بكذا او باضمار ان او مجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا
نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في
غير محله عين ذلك فقيل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصلي
وليطلب مبتداه وفي نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليطلب

فلعله

فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته بل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده
كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك
لم ترني ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة في
انا انزلناه قرانا عربيا وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا
فقال مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال
ان حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا
ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل الها محل ام لا **فصل** واول ما يحترز منه المبتدئ
في صناعة الاعراب ثلثة امور احدها ان يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله انه اذا سمع ان ال
من علامات الاسم وان احرف نأيت من علامات المضارع وان تاء الخطاب من علامات
الماضي وان الواو والفاء من احرف العطف وان الباء واللام من احرف الجر وان فعل ما لم يسم
فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان الفيت والهيت اسمان وان اكرمت وتعلمت مضارعان
وان وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وان نحو بنت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور
وان نحو ادحرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب الهيكم التكاثر مبتدا وخبرا فهما
مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام الم احسب الهيكم بحذف الالف
كما تحذف في اول السورة في الوصل فيقال الخبير القارعة وذكر لي رجل عن كبير من الفقهاء ممن يقرئ
علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى اتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت
منك بليلة الملسوع وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت
وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة
وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع
لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة الم اك جاركم
ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل
ابوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه فقال فلم قلت انت بحماره فقال انا جررته بالباء
فقال فلم باؤك تجر وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في اخبار النحويين
ان رجلا قال للسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك انت
احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان فقلت يوما تزد الجملة الاسمية الحالية بغير واو

الباب السابع

في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة
فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال
قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله تعالى ثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك وقال
جماعة من المعربين في وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة ان الفعل
ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت اليا للتخفيف
كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم واقيم المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة
واقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لأنه
مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائن تبين فهو في نحو فان تولوا فقل
حسبي الله ماض وفي وان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما
حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول
امر والثاني مضارع لأن النهي لا يدخل على الامر وتلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع والا لقيل
تلظت وكذا تمنى من قوله تمنى ابناي ان يعيش ابوهما ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من
باب ولا ارض ابقل ابقالها وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدي
ان يقول في نحو مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها
الا زان او مشرك وقد سألني عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت له
فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له ان الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة
للاستثقال فانحذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه
ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة
على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر وليال والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره
فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونايب
الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في توجل لان فتحته
ليست نايبة عن الكسرة لأن ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح
فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يعد على ذلك واما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف
الحلق ومن هنا ايضا قال ابو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف الالف وان كانت اخف
الحروف لأن اصلها الياء ومن ذلك ان يبادر في نحو المصطفين والاعلين الى الحكم

في سورة الجاثية انه قرا ليجزى قوما وقال معناه ليجزى ٣٥٢
الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت
عنهم في غير هذا الموضع ايضا الى هنا كلام اليمني قلت وامتناع
اقامة غير المفعول به مع وجوده مذهب بصري والكو
فيون قائلون بالجواز وضمير المصدر انما يمتنع
اقامته مقام الفاعل اذا كان معاده
مصدرا منكرا واما اذا كان مختصا
فلا يمتنع فيقدر في الآية
مصدر نوعي و
يصح التقدير
جمي هواي اي النجاء المعروف كما في قوله وقالوا اتمني يجد عليك ويعذلك
لينوك دال يكشف غرامك تدرب اي ويعذلك امائي الاعلال
المعهود وقد اسلفنا ذلك في الباب الرابع في اواخر الترجمة التي نقصها
الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
دماميني

اي اصل الالف في يا غلاما لأن يا غلام
جاز قلب الكسرة فتحة فقلبت الياء الفا

بالنز

في كيفية الأعراب

بانه مثنى والصواب ان ينظر اولا في نونه فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الاثر دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال ان يكون الجمع من اثنين وقال الاخفش تحلم عن الادنين واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان يعرب اليا والكاف والها في نحو غلامي اكرمني وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا او يعكس الصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات واذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو ارايتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك واياه فانهن احرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عار منها ونحو قولهم لا عهد لي بالام قفا منه ولا اوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه الا ان ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض اوضع بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورته ومن ذلك قوله فان نكاحها مطر حرام فيمن رواه بجر مطر فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين **تنبيه** اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل فالكاف خطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل الثاني ان يجري لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كان يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما الف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا واما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فاصطلاح غير مالوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدي انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه الثالث ان يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر في ذلك المطلوب كان يعرب فعلا ولا يطلب فاعله او مبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحق ونسي ما تقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدأ فلم

الباب الثامن

يجعل شيئًا من هذه الجمل خبرًا له قلت لعله راى ان خبره محذوف اى ومعكم طائفة صفتهم كيت و
كيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذى سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اى وطائفة
من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اى منوان منه او اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث
دخل و برمة على النار وسئلت كثيرًا من الطلبة عن اعراب لحق ما سئل العبد مولاه فيقولون
مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدا بلا خبر والصواب انه الخبر والمفعول العائد المحذوف اى سئله
وعلى هذا فيقال احق ما سئل العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصابك المولى فيتجه مذهب الوهم
فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمضاف مصدر بمعنى
الاصابة بدليل مجى الخبر بعده ومن هنا اخطا من قال فى مجلس الواثق بالله فى قوله أظلوم ان
مصابكم رجلًا اهدى السلام تحية ظلم انه رفع رجلا وقد مضت الحكاية تنبيه قد يكون
للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي التحرز فى ذلك من ذلك
ما انت وما شانك فانهما مبتدا وخبر اذا لم تات بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به
فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل
وارتفاع بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيهما فى موضع نصب
خبر الكان او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان
كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشيء باعتبار المكان الذى يحل فيه وسئلت
طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت فى قولك ما احسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان
المثال المسئول عنه ما كان احسن زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال
فانها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل
فى قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين
وعند ابى سعيد هى تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هى ناقصة واسمها ضمير ما و
الجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما
احسن ما كان زيد وكانت تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما موصولا وان
ينصب زيد على انه الخبر اى ما احسن الذى كان زيدا ورد بان ما احسن زيدا مغن عنه

الباب الثامن من الكتاب فى ذكر امور كلية يتخرج عليها

ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهى احدى عشر قاعدة القاعدة الاولى قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه فى

في امور كلية

معناه او لفظه او فيهما فاما الاوّل فله صور كثيرة احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى او لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء في كفى بالله شهيدًا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدًا بخلاف قوله قليل منك يكفيني وفي قوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان يقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقرب والثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيدًا قائم وعمرو اكتفاء بخبر ان لما كان ان زيدًا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدًا قائم وعمرو والثالثة جواز انا زيدًا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدًا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدًا اول ضارب و مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر فتى هو حقًّا غير ملغ توله ولا تتخذ يومًا سواه خليلا ان امرأ خصني عمدًا مودته على التنائي لعندي غير مكفور ويحتمل ان يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له او حال من ضميره ولو قلت جائني غير ضارب زيدًا لم يجز التقديم لان النافي لا يحل هنا مكان غير والرابعة

اقول حكم المص بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى انا زيدا الا اضرب وجعل لا ...

جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن والخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الآن او غدًا حكم ضارب زيدًا في التنكير لانه في معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه

اقول ظاهر هذا الكلام ان النحاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل في قولك ضارب زيد الآن او غدًا فيقول الضارب ...

على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال واجاز بعضهم تقديم حال المجرور عليه في نحو هذا ملتوتًا شارب السويق كما يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه ح ليس في معنى الناصب السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب في نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله لي لا تسم بام ولا اب الثامنة زيادة لا في قوله تعالى ما منعك الا تسجد قال ابن السيد المانع من الشيء آمر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والاقرب عندي ان يقدر في الاول لم يرد

الباب الثامن

الله لي وفي الثاني ما التحامل يوضحه في هذا ان الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية التاسعة تعدى رضي بعلى في قوله اذا رضيت على بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه ودّه وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع المستثنى على ابدال من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اى لم يشربوا الحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل الثانية عشر قولهم ان احد لا يقول علمت زيد من هو برفع زيد جواز الاثر نفس من في المعنى الثالثة عشر قولهم ان احد الا يقول ذلك لا يقول في ذلك فاوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك وقال في ليل لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احد وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لروبة بن العجاج لما انشد فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك وتلك وقالوا مررت برجل ابى عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة واكدوه لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد

تنبيهان الاول انه وقع في كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد مضى ذلك والثاني انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما هو في معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان وان وصلتهما وبالعكس دليل الاول انهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئي الاسناد ثم انهم شركوا بين ان وان في هذه المسئلة في باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدهما في باب عسى و

في امور كلية

التشديد بذلك في باب لو ودليل الثاني انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت ان يقوم وانك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاجرى المصدر مجرى ان يفعل في حذف الجار وتقول حسبت انه قائم او ان قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قائم ومثلها في ذلك لعل وتقول لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جئتك صلوة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري والثاني وهو ما اعطي حكم الشيء المشبه به في لفظه دون معناه وله صور كثيرة ايضا احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني فكيف ومن عطائك جل مالي فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن اولها على النهي لم يحتج الى هذا الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرا ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وانما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف لكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء اعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء واما نحن العرب في المثال فانه لا يكون منادى لكونه بال فاعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه واما نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله او حال ما هو شبيه به وهو المنادى السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال ودراك وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله يا ليت حظي من جداك الصافي والفضل ان تتركني كفافا الاصل كفافا فهو حال او ترك كفاف فهو مصدر ومنه عند ابي حاتم

الباب الثامن

قوله جاءت لتصرعني فقلت لها اقصري اني امرؤ صرعي عليك حرام وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل وفاعله فالاولى قول الفارسي ان اصله حرامي كقوله والدهر بالانسان دواري ثم خفف ولو اقوى لكان اولى واما قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فعلى انه قطعه عن الاضافة ولكن على كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد لشبهه بنزال الثامنة بناء حاشى في وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم انها فعل حذف مفعوله اي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التاويل لا يتاتى في كل موضع يقال لك انفعل كذا او فعلت كذا فتقول حاشى لله فانما هذه بمعنى تبرات لله براءة من هذا الفعل ومن نونها اعربها على الغاء هذا الشبه كما ان بني تميم اعربوا باب حذام لذلك التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا الصلوة مع رسول الله صلعم اكثر ما كنا قط وامنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء وكل شيء وحتى اجتمعا رويين كقوله بني ان البر شيء هين المنطق الطيب والطعيم وقول ابي جهل ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني امي وقول الاخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا اني كبير لا اطيق العندا ويسمى ذلك اكفاء والثالث وهو ما اعطي حكم الشيء المشابه له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ولم يسمع ذلك الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويون مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع وقال كبير اناس في بجاد مزمل وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم

قوله ويسمى ذلك اكفاء الاكفاء في علم القوافي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد من اكفات بمعنى قلبت او بمعنى املت لان الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه لا طريق اخرى في الشرح لا نسلم ان في ابيات ابي جهل اكفا لجواز جعل يا المتكلم فيها رويا وقد نص علماء القوافي على جواز مثل ذلك اعني كون اليا الساكنة التي لم يفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم او لغيره وان كان قليلا

لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب قال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته انا ثم انشدنيه اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة **تنبيه** انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول على ما سيأتي ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة وكسرة كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وح فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقراءة جماعة سلاسلا واغلالا بصرف سلاسلا وفي الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقراءة ابي حيوة يؤقنون بالهمزة وقوله احب المؤقدين الى مؤسى وجعدة اذا اضاءهما الوقود بهمز المؤقدين ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت ومن ذلك قولهم في صوم صيم حملا على قولهم في عصو عصي وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك قد يؤخذ الجار بجرم الجار **القاعدة الثالثة** قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين قال الزمخشري الا ترى كيف رجع

بانتفاء حاشيه لانتفاء الالباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مراد به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز فعلا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف على المنصوب بجملة الفاصل الاجنبي غاية ان نصير الاية بمنزلة المجمل ودل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على تركه فكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفى بتحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني وانما كان الاشكال على الزمخشري في الجمع بين الحقيقة والمجاز قويا لانه يمنعه قال في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فان قلت لم رفع اسم الله والله يتعالى ان يكون ممن في السموات والارض كما يقول المتكلمون الله في كل مكان على معنى ان علمه في الاماكن كلها فكان ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بني تميم قلت يأبى ذلك ان كونه في السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة وارادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة

معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى ولا تضموها اليها اكلين انتهى ومن ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدى بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء يقال ارفث فلان بامرأته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن يكفروه اى فلن تحرموه اى فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدى الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اى لا تنووا ولهذا عدى بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملاء الاعلى اى لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اى استجاب فعدى سمع لكنه في الاول بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اى يميز فلهذا عدى بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اى يمتنعون من وطى نسائهم بالحلف فلهذا عدى بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية ورأى انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لى منك مبرة قال واما قول الفقهاء الى من امرأته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الاية وقال ابو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤدة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل مزؤودة اى مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسري وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة حينئذ لا كثير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق كيف تراني قالبا مجنى قد قتل الله زيادا عنى اى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال ابو الفتح في كتاب التمام احسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين اوراق القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش والمشرقين والمغربين ومنه الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقران في العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع وقيل انما المراد محمد والخليل عليهما والهما الصلوة والسلام لان نسبه راجع اليهما

جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له تسمى

نظرا لان البدل هو الذى يكون الخبر له دون المبدل منه كما في قولك ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغي ان يكون اذا وقع البدل جزءا فلا يكون المبدل منه الا الخبر ويستغنى عن جعل المبدل منه جزءا بالمبدل كما استغنى بالاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل انتهى في البحر وقال التفتازاني يعني اى الزمخشري انه لا حاجة الى ان يجعل لابويه خبر مبتدا محذوف اى

في امور كلية

بقية حاشية وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلان كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا واما ثانيا فلان العذب ... اعلى باعتبار انه مما تلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح اعظم جرما وذكر ابن السبكي عن شرح البيان للطيبي ان شرط تغليب الاعلى على الادنى ... سعدي
قوله وقال التبريزي يجوز انه اراد بقمراه قمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة للشمس والقمر واقول ... مبالغة يجعل وجه المرأة قمرا فلا يصح فيه كونه مستلزما الخلاف الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر ...
قال الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راى في وقت واحد القمر ووجهها وانما التحقيق انها لما استقبلت القمر السماء ارتسم خياله في وجهها ...
مراتها في وقت واحد كما يقابل الاشكال المراة فتنطبع الصور فيها فترى المراة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معا واقول ان هذا التحقيق جعله وجهها قمرا وليس ذلك الا للاضافة والاشراق والاجرام المضيئة ...

بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة رض وقالوا العمرين في ابي بكر وعمر عليهما ما عليهما وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسئلك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا العجاجين في ذو العجاج والمروتين الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة وفي من يمشي على رجلين اختلاط اخر في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطاير واسم المخاطبين على الغايبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المونث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء متصل لانه واحد بين اظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى استثناء احدهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب او لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا فانه عليه والسلام لم تكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغايبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل الناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولهذا جيء بفي دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حيوة وزعم جماعة ان منه يا ايها الذين امنوا ونحو بل انتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فصل لو نظائر لها ومما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون وان حكمت فاحكم

الباب الثامن

بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان
اذا ناجيتم الرسول فقدموا الآية اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم
الجمعة فليغتسل ومنه في غيره فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت
من المسلمين اى فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق و
التصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين اى خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا اى اردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى اى اراد الدنو من محمد عليه وآله
الصلوة والسلام فتدلى فتعلق في الهوى وهذا اولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين
وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا فاهلكناها ثم تدلى فدنى وقال فارقنا من قبل ان نفارقه
لما قضى من جماعنا وطرا اى اراد فراقنا وفي كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده
نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين احد
منهم والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اى قادرين على الاعادة واصل ذلك
ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول
نحو ونبلو اخباركم اى ونعلم اخباركم لان الابتلاء للاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى
هل يستطيع ربك الآية في قراءة غير الكسائي يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل
ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه اى هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله
فظن ان لن نقدر عليه اى لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها واما
قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف او هل تطلب طاعة ربك
في انزال المائدة اى استجابته ومن الثاني فاتقوا النار اى فاتقوا العناد الموجب للنار القاعدة
السادسة انهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن
حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتداء للحال
ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه وآله الصلوة
والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت
ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا اى قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار تلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين اطوار

في امور كلية

حتى تصير دكا ما ومنه ثم قال له كن فيكون اى فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوى به الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الآن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارئ وفي الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى لا تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول القاعدة السابعة ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندى وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل هو على ذلك وقيل هو على حذف مضاف اى عسى امر زيد او عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر وانها قد عملت والزائدة لا تعمل خلافا لابي الحسن واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار يجوز كون ان زائدة فلان النصب هنا يكون بالعطف لا بان وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول اى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابي على كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضي ان غير ابي على لا يجيز ذلك وقال السيرافي اذا قيل قاموا ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فما مصدرية هي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة انتهى والتاويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى لغيره القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واى فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اى جارها ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا عني وما سمعوا من

الباب الثامن

٣٦٤

صالح دنوا اذ لا يضاف كل وأي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب
الا النكرات ولا تكون في النثر فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا وقال الشاعر ان تركبوا
فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل فقال يونس اراد وانتم تنزلون فعطف الجملة
الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال وكانه قال اتركبون
فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين
ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى القاعدة التاسعة انهم
يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص
من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن
في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله
فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري
مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة وبين المضاف حرف الجر ومجرورهما وبين
اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم وقوله اذن والله
نرميهم بحرب وقوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وقدموهما
خبرين على الاسم في باب ان نحو ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو ما في الدار
زيد جالسا وقوله فما كل حين من توالي مواليا فان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله وما كل
من وافى منى انا عارف ومعمولين لصلة ال نحو وكانوا فيه من الزاهدين في قول وعلى الفعل
المنفي بما في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا قيل وعلى ان معمول الخبر ها في نحو اما بعد فاني
افعل كذا وكذا وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع وعلى العامل المعنوي
في قولهم اكل يوم لك ثوب واقول اما مسئلة اما فاعلم انه اذا تلاها ظرف ولم تل الفاء ما يمتنع تقدم
معموله عليه نحو اما في الدار او عندك فزيد جالس جاز كونه معمولا لاما او لما بعد الفاء فان تلا الفا
ما لا يتقدم عليه معموله نحو اما زيدا او اليوم فاني ضارب فالعامل عند المازني ما فتح مسئلة
الظرف فقط لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد يجوز مسئلة الظرف من وجهين
ومسئلة المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء واحتج بان اما وضعت على ان ما بعد فاء جوابها
يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به واما قوله اما انت
ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير

البقد محوها الشمل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم قال الجوهري جمع
الله شمله اي ما تشتت امره وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره ومحوها
اي مقتضيا موجبا وفي المصنف هنا مؤاخذة وذلك لان الفصل بين الا
ستفهام والقول الجاري مجرى الظن ليس منوطا بالظرف وشبهه
حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جايز
ولو كان غير ظرف نص عليه التسهيل وغيره قال الشاعر
اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا

في امور كلّيّة

الهذا فخرت علي واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيدا في الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف

القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله عنه كأنّ سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتاوله الفارسي على انتصاب المزاج على الظرفية المجازية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روي كذلك ايضا فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسد ان كان زائدة فخطأ لانها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا وقول رؤبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كأنّ لون ارضه سماؤه اي كأنّ لون سمائه لغبرتها لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقال فان انت لاقيت في نجدة فلا تتهيّبك ان تقدما اي فلا تتهيبها وقال ابن مقبل ولا تتهيبني الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر اي لا اتهيبها وقال كعب وقد تلفع بالقور العساقيل القور جمع قارة وهي الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوائل السراب لا واحد له والتلفع الاشتمال وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك الا ما اطيق وقول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخرون لا قلب واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول الزمخشري في الآية وزعم بعضهم في قول المتنبي وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق ان اصله كيف لا يموت من يعشق والصواب خلافه وان المراد انه صار يرى ان لا سبب للموت سوى العشق ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء اي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا ثم دنى فتدلى وقد مضى تاويلهما وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية والافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان فله قابان لا اذا فسر بالقدر واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرئ قاد وقيل وقد رفلا قلب ومما يبعد هذا القول ان المراد ان مسافة ما بين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجبرئيل عليه السلام مقدار قوس لا مقبضها

يعني ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة

اصله تهيبني تهيبني فحرفت منه احدى التائين والموماة المفازة والاصداء

الباب الثامن

٣٦٦

ونظيره هذا انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله بحمول الي فلست لشري
فعليه قيل ومن القلب اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون واجيب بان المعنى ثم تول عنهم الى مكان يقرب
منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فعميت عليكم ان المعنى
فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول الا الحق فيمن جر بعلى ان وصلها على ان المعنى حقيق علي بادخالها
على ياء المتكلم كما قرء نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفي ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة
ان المعنى لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية كالهمزة اي لتنيء العصبة
اي تجعلها تنهض متثاقلة القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تقارض اللفظين وذلك امثلة
احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير
اولي الضرر فيمن نصب غير واعطاء الا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن
على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى وليست مخففة
من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه واله السلام
كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونون الثالث اعطاء ان الشرطية
حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم كقوله لو يشا
طار بدو ميعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرجه غيره على اللغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الا
همزة على حد قول بعضهم العالم والخاتم بالهمزة ويؤيده انه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع
لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يقدح ايضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج
ابن مالك والظاهر انه يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات
ياء يتقي وجزم يصبر الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل واهما
متى حملا على اذا كقوله عاشرة وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس اعطاء لم حكم لن في
عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا
وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة
وابقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف
النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب
الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة الرواية بكسر الباء السادس اعطاء ما

الثامنة حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم السابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض الثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وقيل القدماء تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة فيمن رواه برفع اسار ومنة وسمع ايضا رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل التعجب في انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناها لجاء من ذلك امثلة كثيرة وهذا اخر ما تيسر ايراده في هذا التاليف فلنسئل الله الذي من علي بانشائه واتمامه في هذا البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام وتيسر علي اتمام ما الحقت به من الفوائد في شهر رجب الحرام ان يحرم وجهي على النار وان يتجاوز عما تحملته من الاوزار وان يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف بي عند معالجة سكرات الموت وان يفعل ذلك باهلي واحبائي وجميع المسلمين وان يهدي اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف العالمين وامام العالمين والعاملين سيدنا محمد نبي الرحمة الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الغمة وعلى اهله الهادين واصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين وان يسلم عليه وعليهم تسليما كثيرا الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لقد صادف الفراغ عن تمسوق هذا الكتاب المسمى بمغني اللبيب منقا في يوم الثلثا وهو الثالث والعشرين من شهر جمادى الثاني وحيا في شهر رجب المرجب من شهور سنة ست وسبعين ومائتين بعد الالف من الهجرة النبوية على هاجرها الف الف الثناء والتحية على يد اقل الخليقة محمد كاظم ابن المرحوم المغفور ملا عبد العلي التبريزي حفظهم الله عن جميع بليات الارضية والسماوية وقد وقع انطباعه في دار السلطنة التبريز في دار الطباعة عاليحضرت ملا عباسعلي ابن المرحوم المغفور ملا لطف الله الشبستري الاصل والتبريزي المسكن غفر الله لهما ولوالديهما بمحمد واله الطاهرين وباهتمام عاليحضرت ملا اقا جان ابن المرحوم مشهدي باقر صورت انجام يافت والسلام

في اموس كلية

قوله قد بلغت نجران هذا بيت نصف اوله وهو شد الفنا هداجون والقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ وهو حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذي يمشي في ارتعاش من هرج الظليم اذا مشي في ارتعاش ونجران بلد باليمن وفي القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد يؤنث ويمنع واسم لجميع ارض البحرين ومنه المثل كمبضع تمر ٣ ٦ ٧ الى هجر وقرية كانت قرب المدينة اليها ينسب القلال وينسب الى هجر اليمن سمي

في القاموس العقعق طاير ابلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طاير كلاهما للذكر والانثى وفي الشرح لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر اراد عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا حذف خبره اي ومعهما بوم سمي